

نشرة الطرح

18 أكتوبر 2018

(اعتمدت هيئة قطر للأسواق المالية هذه النشرة في 18 أكتوبر 2018، عقب موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة)

شركة قطر لصناعة الألمنيوم (شركة مساهمة عامة قطرية)

(شركة تحت التأسيس بموجب القوانين المعمول بها في دولة قطر)

طرح 273,425,880 سهم بسعر طرح يبلغ 10.1 ريالاً قطرية للسهم (بقيمة اسمية تبلغ 10 ريالاً قطرية للسهم إلى جانب تكاليف الطرح والإدراج بواقع 0.1 ريال قطري للسهم).

تمثل الأسهم المطروحة للاكتتاب في هذه النشرة 49% من رأس مال الشركة المصدر.

**WHITE
& CASE**

شركة وايت آند كيس المحدودة،
المستشار القانوني الدولي

**QNB
CAPITAL**

كيو إن بي كابيتال ش.م.م،
مستشار الإدراج ومدير الطرح

pwc

برايس ووتر هاوس كوبرز،
فرع قطر المقيم

EY
ايفي إنجلمان

إرنست آند يونغ (فرع قطر)،
المحققون

شرق
شرق للمحاماة
Shariq Law Firm

مكتب شرق للمحاماة،
المستشار القانوني القطري

بنوك الاكتتاب

بنك قطر الوطني (ش.م.ق.ع.)
(بنك الاكتتاب الرئيسي)

بنك قطر الدولي الإسلامي
(ش.م.ق.ع.)

مصرف الريان (ش.م.ق.ع.)

البنك التجاري (ش.م.ق.ع.)

البنك الأهلي (ش.م.ق.ع.)

بنك الوحدة (ش.م.ق.ع.)

مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ق.ع.)

بنك بروة (ش.م.ق.ع.)

البنك العربي (ش.م.ق.ع.)

بنك الخليج التجاري (الخليجي)
(ش.م.ق.ع.)

إن بنك الاكتتاب الرئيسي وكلاً من بنوك الاكتتاب المذكورة أعلاه تأسست في دولة قطر. إن بنك الاكتتاب الرئيسي وكلاً من بنوك الاكتتاب المذكورة أعلاه مرخصة من مصرف قطر المركزي لممارسة أعمالها في دولة قطر. كيو إن بي كابيتال ش.م.م شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في مركز قطر للمال، وتخضع لقوانين السلطة التنظيمية لمركز قطر للمال.

بيان هيئة قطر للأسواق المالية بشأن إخلاء مسؤولية

لا تتحمل هيئة قطر للأسواق المالية أية مسؤولية عن صحة وشمولية وكفاية البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة، وتعلن الهيئة صراحة عدم مسؤوليتها عن أية خسارة قد تلحق بأي شخص يتخذ قراراته بناءً على كل أو بعض البيانات أو المعلومات الواردة في هذه النشرة أو البعض منها.

وتخلي الهيئة مسؤوليتها تجاه أي طرف بشأن التحليل الخاص بتقييم الشركة وما يتضمنه من قيم تقديرية أو افتراضات استند إليها المقيم، كذلك أية نتائج تم التوصل إليها في ضوء تلك التقديرات والافتراضات. ولا تعطي الهيئة أية تأكيدات تتعلق بالنواحي الفنية للتحليل أو دراسة الجدوى الاقتصادية والتجارية والاستثمارية للتقديرات والافتراضات التي حددتها نتائج التحليل وقيمة الطرح، حيث يقتصر دور الهيئة على ضمان تطبيق نظام المدققين الخارجيين والمقيمين الماليين الصادر عن مجلس إدارة الهيئة.

إخلاء مسؤولية وزارة الاقتصاد والتجارة

لا تتحمل وزارة الاقتصاد والتجارة أية مسؤولية عن صحة وشمولية وكفاية البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة، وتقر صراحة بأنها لا تتحمل أية مسؤولية عن أية خسارة قد يتكبدها أي شخص يتخذ قرارات وفقاً لكافة البيانات سالف الذكر أو بعضها. كما لا تتحمل وزارة الاقتصاد والتجارة أي مسؤولية تجاه أي طرف من الأطراف فيما يتعلق بتحليل تقييم الشركة بما في ذلك القيم أو الافتراضات المقدرة التي استند عليها المقيم في تقديراته وكذلك أية نتائج تم التوصل إليها في ضوء تلك التقديرات والافتراضات. ولا تعطي الوزارة أية تأكيدات تتعلق بالنواحي الفنية للتحليل أو دراسة الجدوى الاقتصادية والتجارية والاستثمارية للتقديرات والافتراضات حددتها نتائج دراسة التحليل وقيمة الطرح، حيث يقتصر دور الوزارة على ضمان تطبيق قانون الشركات التجارية رقم 11 لسنة 2015.

قبل الاستثمار في الأسهم، ينبغي على المستثمرين المحتملين أن يدرسوا بعناية عوامل المخاطر ذات الصلة بأعمال الشركة والقطاع المعني في قطر، بالإضافة إلى جميع المعلومات الأخرى الواردة في هذه النشرة. ويرى أعضاء مجلس إدارة الشركة المعينون أن المخاطر التالية ذكرها هي المخاطر الجوهرية التي تواجه الشركة وأعمالها. ومع ذلك، لا تعتبر هذه المخاطر و عدم التيقن بمثابة المشاكل الوحيدة التي تواجهها الشركة، بل إن هناك مخاطر أخرى ليست معروفة للشركة في الوقت الراهن أو تعتقد الشركة في الوقت الحالي أنها ليست جوهرية والتي قد يكون لها أيضاً أثر سلبي على الوضع المالي أو على نجاح الشركة في عملها. وفي حالة وقوع أي مجموعة من هذه المخاطر بالفعل، فقد يتأثر سلباً أعمال الشركة ووضعها المالي وتدفقاتها المالية ونتائج عمليات التشغيل. وإذا حدث ذلك، فقد يهبط سعر الأسهم بالسوق ويخسر المستثمرون جميع استثماراتهم أو جزءاً منها. علاوة على ذلك، تتضمن هذه النشرة أيضاً بيانات مستقبلية تنطوي على مخاطر. وقد تختلف النتائج الفعلية للشركة بشكل مادي عن تلك المتوقعة في البيانات والإفادات المستقبلية نتيجة بعض العوامل من بينها المخاطر التي تواجهها الشركة فيما هو مبين أدناه. وينبغي الانتباه كذلك إلى أن المخاطر الواردة في هذه النشرة مرتبطة ببعضها إلى حد ما، إذ قد يؤدي وقوع مخاطرة واحدة إلى ظهور مخاطر أخرى على إثرها مباشرة. على سبيل المثال، إذا حدث تراجع كبير في الاقتصاد القطري، فإن الشركة قد تتكبد خسائر تجارية كبيرة، ومن ثم قد تزداد الحاجة للحصول على السيولة وتصبح الشركة مثقلة بالديون نتيجة لذلك. إن هذه المخاطر منفصلة عن بعضها على النحو المبين في هذه النشرة، غير أن كل منها يبرز علاقة ترابط بينها وبين المخاطر الأخرى التي تتعرض لها الشركة. للحصول على مزيد من المعلومات حول المخاطر التي ينبغي أن يضعها المستثمرون في الأسهم بحسبانهم، يُرجى الرجوع إلى القسم الخاص بتحليل المخاطر الوارد في هذه النشرة في الصفحات من 16 إلى 28.

لا تُشكل هذه النشرة جزءاً من أي عرض أو دعوة لشراء الأوراق المالية الواردة في هذه النشرة أو الاكتتاب فيها أو بيعها.

ويؤكد مستشار الإدراج ومدير الطرح، على حد علمه استناداً إلى المعلومات المقدمة من أعضاء مجلس إدارة الشركة المعينين وبعد إجراء الفحص النافي للجهالة، أن المعلومات التي تم الإفصاح عنها في نشرة الطرح هذه في تاريخ النشرة صحيحة وكاملة ولا تتضمن معلومات مضللة أو منقوصة.

إقرار تحمل المسؤولية

نحن أعضاء مجلس إدارة شركة قطر لصناعة الألمنيوم (شركة تحت التأسيس بموجب القوانين المعمول بها في دولة قطر) والإدارة التنفيذية الذين ترد أسمائنا وتوقيعنا أدناه نتحمل المسؤولية بالانفراد أو بالتضامن عن المعلومات والبيانات الواردة في هذه النشرة، ونعلن أننا قد بذلنا العناية للتأكد من أن المعلومات والبيانات التي تحتوي عليها النشرة مطابقة للحقيقة ولا تُغفل أي معلومات من شأنها أن تقلل من أهمية وشمول وكفاية المعلومات.

مجلس الإدارة

الاسم	التوقيع	المنصب
السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبني		رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة
السيد/ أحمد سعيد العمودي		نائب رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة
السيد/ عبدالعزيز محمد العبدلي		عضو مجلس إدارة
السيد/ محمد عيسى المناعي		عضو مجلس إدارة
السيد/ محمد جابر السليطي		عضو مجلس إدارة
السيد/ خالد محمد لرم		عضو مجلس إدارة

التواريخ الرئيسية المتوقعة والمتعلقة بالطرح والإدراج:

تاريخ افتتاح الطرح	30 أكتوبر 2018
تاريخ إغلاق الطرح	12 نوفمبر 2018
تخصيص الأسهم ورد فائض مبالغ الاكتتاب (إن وجدت)	25 نوفمبر 2018
الجمعية العامة التأسيسية	29 نوفمبر 2018
إصدار السجل التجاري للشركة	03 ديسمبر 2018
إتمام نقل أسهم ألومنيوم قطر إلى الشركة	03 ديسمبر 2018
إدراج الأسهم في بورصة قطر	10 ديسمبر 2018

بيان المخاطر

للحصول على معلومات حول المخاطر التي ينبغي أن يضعها المستثمرون في أسهم الطرح بحساباتهم، يُرجى الرجوع إلى القسم الخاص بعوامل المخاطر الواردة في نشرة الطرح من الصفحات 16 إلى 28 من هذه النشرة.

تطرح **قطر للبترول** بصفقتها المؤسس عدد 273,425,880 سهماً من الأسهم العادية (يُشار إلى جميعها بعبارة "أسهم الطرح" ومفردتها بعبارة "سهم الطرح") بقيمة اسمية تبلغ 10 ريالات قطرية لأسهم شركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق.، وهي شركة مساهمة عامة قطرية تحت التأسيس في دولة قطر (يشار إليها في هذه النشرة بكلمة "الشركة") وذلك من خلال طرح عام أولي (يشار إليه بكلمة "الطرح"). تمثل أسهم الطرح 49% من إجمالي رأس مال الشركة المصدر، وتطرح للمواطنين القطريين فقط ("المستثمرين من الأفراد") مع طرح أسهم الطرح إلى عدد محدد من المؤسسات القطرية ("المؤسسات المحددة"). ويبلغ سعر الطرح 10.1 ريالات قطرية للسهم الواحد ("سعر الطرح")، بقيمة اسمية 10 ريالات قطرية للسهم الواحد (يشار إليها بعبارة "القيمة الاسمية لسهم الطرح") بالإضافة إلى مصروفات الطرح والإدراج بواقع 0.1 ريال قطري لكل سهم من أسهم الطرح (يشار إليها فيما يلي بلفظ "تكاليف الطرح والإدراج").

يتم تأسيس الشركة من قِبَل قطر للبترول باعتبارها المؤسس الوحيد بموجب المادة 68 من قانون الشركات التي تسمح للشركات المساهمة العامة التي تؤسسها الحكومة القطرية وللمؤسسات العامة (التي تتضمن قطر للبترول) والكيانات العامة وغيرها أن تؤسس بمفردها أو بالاشتراك مع مؤسس آخر أو أكثر شركة مساهمة عامة. وقد أصدر سعادة وزير الاقتصاد والتجارة قرار بتأسيس الشركة بتاريخ 15 أكتوبر 2018.

الشركة تحت التأسيس في تاريخ إعداد هذه النشرة، وأي إشارات واردة في هذه النشرة إلى إجراءات وآراء أو بيانات من الشركة قبل تاريخ تأسيسها هي إشارات إلى إجراءات وآراء وبيانات صدرت من أعضاء مجلس إدارة الشركة المعينين خلال عملية تأسيس الشركة، على أن يتم التصديق عليها من قِبَل الشركة بعد التأسيس. وقد قامت قطر للبترول، بصفقتها الخاصة وبصفقتها مؤسس الشركة، باتخاذ الإجراءات الرئيسية التالية لإتاحة عملية طرح أسهم الشركة إلى الجمهور (المستثمرين من الأفراد والمؤسسات المحددة) بحيث تحتفظ قطر للبترول، اعتباراً من تاريخ تأسيسها، بنسبة 51% من الأسهم في الشركة، ويحصل المستثمرون من الأفراد والمؤسسات المحددة المشاركة في الطرح على النسبة المتبقية البالغة 49%:

- تعهدت قطر للبترول بنقل حصتها بالكامل في شركة قطر للألمنيوم المحدودة ش.م.ع.ق. (المُشار إليها في هذه النشرة بلفظ "الوطنيوم قطر")، (و يشار إلى هذه الحصة في هذه النشرة بعبارة "أسهم الوطنيوم قطر") من خلال عقد نقل ملكية مع الشركة (كشركة تحت التأسيس) على أن يبدأ سريانه بعد تأسيس الشركة وبمجرد إتمام جميع الشكليات القانونية اللازمة (ويُشار إلى ذلك العقد أدناه بلفظ "عقد نقل الملكية").

- وافقت قطر للبترول على تخصيص رأس مال مُصدر أولي قدره 5,580,120,000 ريال قطري مقسم إلى 558,011,999 سهم عادي بقيمة اسمية تبلغ 10 ريالات قطرية للسهم ("الأسهم") وسهم ممتاز واحد (1). وفيما يتعلق برأس المال المُصدر للشركة، وافقت قطر للبترول على:

- تخصيص 284,586,119 سهم عادي وسهم ممتاز واحد (1) لقطر للبترول كمساهمة "حصة عينية" لنقل أسهم الوطنيوم قطر إلى الشركة وفقاً "للمساهمة الرأسمالية".

- تخصيص 273,425,880 سهم عادي كأسهم طرح.

يتم إصدار رأس مال الشركة اعتباراً من تاريخ تسجيل الشركة في السجل التجاري في قطر وإصدار أول مستخرج سجل تجاري للشركة، والذي سيتم قبل 03 ديسمبر 2018.

ويتم مباشرة تسجيل عقد نقل الملكية لدى وزارة العدل بعد تأسيس الشركة، وتحتفظ الشركة بعد تسجيل عقد نقل الملكية بنسبة 50% من رأس المال المُصدر لالوطنيوم قطر. أما نسبة الـ 50% الأخرى من رأس المال المُصدر لالوطنيوم قطر فسوف تحتفظ بها شركة هيدرو الوطنيوم قطر القابضة بي. في. ("شركة المساهمة هيدرو"). وستظل شركة المساهمة هيدرو مالكة لأسهم الوطنيوم قطر المملوكة لها - وهي ليست جزءاً من هذا الطرح.

وفي الوقت نفسه، ستحصل قطر للبترول نظير نقل أسهمها على ما يلي: (أ) 284,586,119 سهم عادي وسهم واحد (1) ممتاز (بما يمثل 51% من إجمالي رأس المال المصدر للشركة) و(ب) العوائد المتأتية من الطرح (يشار إليها معاً بلفظ "المساهمة الرأسمالية").

ستكون جميع الحقوق المتعلقة بأرباح الأسهم والحقوق الاقتصادية الأخرى المرتبطة بأسهم الومنيوم قطر وأي مبالغ أخرى مستحقة الدفع إلى حملة الأسهم من قبل الومنيوم قطر للفترة حتى 30 يونيو 2018 (سواء تم دفعها قبل أو بعد 30 يونيو 2018) لصالح حساب قطر للبترول. واعتباراً من 1 يوليو 2018، ستدفع إلى الشركة جميع الحقوق في أرباح الأسهم وغيرها من الحقوق الاقتصادية المرتبطة بأسهم الومنيوم قطر وأي مبالغ أخرى مستحقة الدفع إلى حملة الأسهم من قبل الومنيوم قطر.

واعتباراً من تاريخ هذه النشرة، قامت قطر للبترول، بصفتها مؤسس الشركة، باتخاذ عدد من الخطوات لضمان سير أعمال الشركة بسلاسة عند التأسيس، بما في ذلك تعيين مدقق حسابات قانوني للشركة ودعم وترتيب عملية تقديم خدمات حملة الأسهم من قبلها لدعم شؤون العمل في الشركة اعتباراً من تاريخ التأسيس.

لم تكن هناك سوق عامة للأسهم قبل الطرح، وستتقدم الشركة قبل تاريخ إغلاق الطرح بطلب إلى هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر لإدراج الأسهم في بورصة قطر. ومن المفترض أن يتم تخصيص أسهم الطرح ورد فائض مبالغ الاكتتاب، إن وجدت، بحلول 25 نوفمبر 2018. ويحق لحاملي الأسهم بعد إتمام الطرح وتأسيس الشركة الحصول على الأرباح التي أعلنت عنها الشركة بخصوص تلك الأسهم، وبما يتماشى مع السياسات والمقترحات التي أقرها مجلس الإدارة والجمعية العامة. يُرجى مراجعة "سياسة توزيع أرباح الأسهم".

يخضع هذا الطرح لمستندات التأسيس الخاصة بالشركة ولقواعد ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات وجميع القوانين واللوائح الأخرى المعمول بها في دولة قطر.

تم إعداد هذه النشرة وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية وتسري لمدة ستة أشهر من تاريخ موافقة الهيئة عليها المبيّن على غلافها الأمامي. وتاريخ نشرة الطرح هذه هو 18 أكتوبر 2018.

تبدأ فترة الطرح في 30 أكتوبر 2018 وتنتهي بنهاية يوم العمل (بتوقيت الدوحة) في 12 نوفمبر 2018.

جدول المحتويات

7	إشعار هام
9	منهجيات التقييم
14	ملخص
16	عوامل المخاطر
29	الطرح
35	استخدام حصيلة الطرح
36	أعمال الشركة
40	أعمال شركة ألومنيوم قطر
58	صناعة الألومنيوم
66	اقتصاد دولة قطر
69	تقرير الخبير المستقل حول إعداد المعلومات المالية التصويرية
71	بيان المركز المالي التصوري غير المدقق
77	التطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية
78	مناقشة وتحليل الإدارة
99	سياسة توزيع أرباح الأسهم
100	الإدارة وحوكمة الشركة
106	المؤسس والمستثمرون الجدد
107	معاملات الأطراف أصحاب العلاقة
110	بورصة قطر
111	شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية
112	وصف أسهم رأس المال
119	الضرائب
119	تعهدات الشركة
120	شهادة المستشار القانوني
121	القيود على نقل الملكية والبيع
125	ترتيبات الإدراج والتسوية
126	معلومات عامة
131	فهرس المصطلحات

إشعار هام

الغرض من المعلومات الواردة في نشرة الطرح هذه هو أن تشكّل أساساً يَبْنِي عليه المستثمرون المحتملون قرارهم بخصوص الاستثمار في الأسهم وفقاً للطرح، وذلك بما يتفق مع الشروط والأحكام المبينة في النشرة وبما يتفق مع مستندات تأسيس الشركة. ولا تتضمن هذه النشرة أي معلومات مضلّة، كما أنه لم يتم إغفال معلومات جوهرية عمداً، والتي من شأنها التأثير على قرارات المستثمرين المحتملين فيما يتعلق باستثماراتهم في أسهم الطرح.

على المستثمرين المحتملين الاطلاع على جميع محتويات هذه النشرة بعناية قبل اتخاذ قرار بالاستثمار في الأسهم، واضعين في الاعتبار جميع الحقائق المبينة بهذه النشرة في ضوء اعتباراتهم الاستثمارية الخاصة.

ولا تتحمل هيئة قطر للأسواق المالية أية مسؤولية عن محتويات نشرة الطرح هذه، ولا تقدّم أي تعهدات بشأن دقتها أو اكتمالها، وتخلي مسؤوليتها صراحة بشأن أية خسارة قد تنتج بأي شكل من الأشكال عن الاعتماد على أي جزء من محتويات نشرة الطرح هذه.

قد يتقيد توزيع هذه النشرة وطرح أسهم الطرح في بلدان معينة بموجب القانون أو قد يخضع ذلك إلى موافقات تنظيمية مسبقة. ولا تُشكل هذه النشرة عرضاً للبيع أو دعوة من قبل قطر للبترول أو الشركة أو مستشار الإدراج ومدير الطرح أو نيابة عنهم لشراء أي من أسهم الطرح في أي بلد خارج دولة قطر أو من مركز قطر للمال. ولا يجوز توزيع هذه النشرة في أي بلد يكون فيه هذا التوزيع غير قانوني. وتدعو قطر للبترول والشركة ومستشار الإدراج ومدير الطرح وبنوك الاكتتاب الأشخاص الحائزين لنشرة الطرح الاطلاع على كافة هذه القيود ومراعاتها. ولا يتحمل أي من قطر للبترول أو الشركة أو مستشار الإدراج ومدير الطرح أو أي من بنوك الاكتتاب أدنى مسؤولية قانونية عن أي انتهاك لأية قيود متعلقة بالبيع أو العرض للبيع أو طلب أي شخص شراء أسهم الطرح، سواء كان مشترياً محتملاً لتلك الأسهم في أي بلد خارج قطر، وسواء تم هذا الاكتتاب أو الطلب شفويّاً أو كتابياً، ويتضمن ذلك البريد الإلكتروني.

لم ولن يُتخذ أي إجراء في أي بلد آخر غير قطر من شأنه أن يسمح بالطرح العام للأسهم أو حيازة هذه النشرة أو توزيعها أو أي مواد أخرى خاصة بالطرح أو الدعاية للأسهم، في أي بلد غير قطر وذلك إذا تطلب الأمر اتخاذ هذا الإجراء لذلك الغرض. وبناءً عليه، قد لا يتم طرح الأسهم أو بيعها بشكل مباشر أو غير مباشر، ولا يجوز توزيع نشرة الطرح هذه أو أي إعلان أو مواد اكتتاب أخرى أو نشرها في أي بلد أو منطقة إلا في ظل ظروف يترتب عليها الامتثال لأي قوانين ونظم سارية في هذا البلد أو المنطقة. ويجب على من يحوزون هذه النشرة مراعاة القيود المتعلقة بتوزيع هذه النشرة وطرح الأسهم وبيعها، بما في ذلك القيود الواردة في الفقرات أدناه. وقد يشكل أي إخفاق في الامتثال لتلك القيود انتهاكاً للقوانين المعنية بالأوراق المالية في ذلك البلد. ولا تُشكل نشرة الطرح هذه عرضاً لشراء أي من أسهم الطرح من أي شخص في أي بلد يكون تقديم هذا الشخص فيها ذلك العرض أو الطلب أمراً غير قانوني.

لم ولن يتم تسجيل أسهم الطرح بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام 1933 وتعديلاته (قانون الأوراق المالية) أو قانون الأوراق المالية لأية ولاية أو منطقة داخل الولايات المتحدة، ولا يجوز طرحها أو بيعها داخل الولايات المتحدة أو لحساب أو لصالح شخص أمريكي (حسبما هو مُعرّف في اللائحة إس "ق") بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي) إلا وفقاً لإعفاء من متطلبات التسجيل عملاً بقانون الأوراق المالية الأمريكي وقوانين الأوراق المالية السارية في الولاية. ويتم عرض الأسهم خارج الولايات المتحدة في المعاملات الخارجية اعتماداً على اللوائح المعمول بها بموجب قانون الأوراق المالية.

ولا يجوز توزيع هذه النشرة أو أي وثيقة أخرى صادرة فيما يتعلق بالطرح على أي شخص داخل المملكة المتحدة. ويتعين الامتثال لكافة الأحكام المعمول بها في قانون الخدمات والأسواق المالية لعام 2000 وتعديلاته فيما يتعلق بأي إجراء اتخذ بشأن أسهم الطرح في المملكة المتحدة أو منها أو ترتبط بها بطريقة أخرى.

ولا يجوز لأي شخص إعطاء أي معلومات أو تقديم أي تعهدات فيما يتعلق بهذا الطرح على نحو يخالف المعلومات الواردة في هذه النشرة. وفي حال تم تقديم هذه النوع من المعلومات أو التعهدات، فيتعين عدم الاعتداد بها بوصفها صادرة من قطر للبترول أو الشركة تحت التأسيس أو مستشار الإدراج ومدير الطرح أو أي مستشار قانوني أو محاسبي أو أي من بنوك الاكتتاب. ويتعين على كل مستثمر محتمل إجراء تقييم للطرح والرجوع إلى مستشاريه المتخصصين المستقلين. ولا ينبغي اعتبار تقديم هذه النشرة أو أي بيع يتم بموجبها، في أي ظرف من الظروف، بمثابة توصية لشراء أسهم الطرح، كما

لا يعني أن المعلومات الواردة بها صحيحة في أي وقت لاحق. إلا أنه من الممكن أن يخضع محتوى هذه النشرة للتغيير حتى استكمال الطرح. وستجري هذه التغييرات عند الضرورة من خلال تعديل هذه النشرة. ويعمل مستشار الإدراج ومدير الطرح نيابة عن الشركة وقطر للبترول فيما يتعلق بالأمور الموضحة في هذه الوثيقة، ولا يعملون نيابةً عن أي شخص آخر ولا يتحملون أمام أي شخص مسؤولية تقديم الضمانات الممنوحة لعملاء مستشار الإدراج ومدير الطرح أو مقابل الاستشارات المقدمة لأي شخص آخر فيما يتعلق بالأمور الموضحة في هذه الوثيقة.

منهجيات التقييم

يعتمد أي تقييم على عدد من العوامل من بينها أساليب التقييم المستخدمة، والتوقعات المالية للشركة، فضلاً عن الافتراضات الرئيسية المستخدمة والعوامل المدفوعة بقوة السوق (مثل أسعار السلع والتعريفات الجمركية على الواردات واللوائح، وما إلى ذلك)، وتوجهات المستثمرين في القطاع والمقارنة مع الشركات المماثلة، فضلاً عن الافتراضات الرئيسية المستخدمة.

يتعين على المستثمرين المحتملين في الشركة (بما في ذلك مستشاريهم) إجراء تقييمهم الخاص فيما يتعلق بتقييم الشركة، وتحديد ما إذا كانوا سيستثمرون في الطرح أم لا وما إذا كانوا يعتبرون أن القيمة الاسمية لسهم الطرح تعكس بدقة قيمة الشركة أم لا، وكذلك من المهم الانتباه إلى أن سعر تداول الأسهم اليومي بعد الطرح ربما يكون أعلى أو أقل من القيمة الاسمية لسهم الطرح، وربما يعكس بدقة القيمة الأساسية للشركة أو لا يعكسه بالضرورة. وعلى المستثمرين المحتملين على وجه الخصوص قراءة هذه النشرة بالكامل وفهمها، بما في ذلك قسم "عوامل المخاطر".

تم إعداد التقييم بهدف امتثال الشركة لنظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة سوق قطر المالية. ولم يتم إعداده بهدف اعتماد المستثمرين عليه أو الاستعانة به في اتخاذ القرارات الاستثمارية. هذا وقد تمت الاستعانة بالمعلومات المقدمة من جانب فريق إدارة الشركة (بما فيها خطط العمل) وكذلك بيانات السوق العامة وأبحاث القطاع خلال تقييم الشركة، ولقد وضعت الشركة افتراضات مالية محدّدة. وقدم فريق إدارة الشركة المعلومات والإرشادات الخاصة بالأداء السابق والبيانات المالية للأنشطة التجارية وخطط العمل بما في ذلك التوقعات المالية والرؤى المحدّدة للقطاع، كما وضع فريق إدارة شركة الومنيوم قطر خطط العمل لشركة الومنيوم قطر. وتستند الافتراضات الرئيسية في خطط العمل على بيانات الاستشاريين الخارجيين ونظرة الإدارة للسوق. ومن المهم الانتباه إلى إمكانية وجود اختلافات جوهرية بين المعلومات المالية المتوقعة التي قدمتها الإدارة والنتائج الفعلية التي قد تحققها الشركة. وبناءً عليه، فإننا لا نعرب عن أي آراء ولا نقدم أي تأكيدات بشأن إمكانية تحقيق تلك التوقعات المالية المقدمة.

يمكن استخدام عدد من منهجيات التقييم المختلفة من أجل تقييم الشركة. هذا وقد تم استخدام عدد من طرق التقييم المعترف بها لأغراض تحليل المقيم. وتم تقييم 100% من أسهم شركة الومنيوم قطر وحصة شركة قطر للبترول البالغة 50% في شركة الومنيوم قطر في 30 يونيو 2018، على أساس التحكم السوقي (قبل احتساب أي خصومات واجبة التطبيق لأغراض الطرح العام الأولي) استناداً إلى خطة العمل التي قدمتها إدارة الشركة إلى المقيم. واستندت المنهجيات المستخدمة لتقدير قيمة الشركة بشكل أساسي على نهج تقييم الملكية من خلال الدخل، وذلك باستخدام طريقة خصم التدفقات النقدية التي تمت مقارنتها بطرق تقييم أخرى منها مضاعفات السوق القائمة على نهج الشركات المماثلة وربح السهم.

إنفاذ الأحكام وتبليغ صحيفة الدعوى في قطر

يختلف القانون القطري الخاص بإنفاذ الأحكام الصادرة عن محاكم أجنبية عن القوانين السائدة في بعض البلدان الأخرى التي قد يكون المستثمرون على دراية بها. بصفة عامة، وفيما يتعلق بالقانون القطري، ينص قانون المرافعات المدنية والتجارية القطري الصادر بالقانون رقم (13) لسنة 1990 على إمكانية تطبيق الأحكام الصادرة عن محاكم أجنبية شريطة التأكد من بعض الإجراءات بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، (أ) ترجمة الحكم أو القرار إلى اللغة العربية، (ب) أن يكون الحكم أو القرار غير قابل للتغيير من قبل أي لجنة أو محكمة عليا، حسب الحالة، (ج) أن لا يكون الموضوع من الاختصاص القضائي الحصري للمحاكم القطرية، و(د) إصدار الحكم الأجنبي أو قرار التحكيم من قبل محكمة مختصة، (هـ) إخطار أطراف القضية التي صدر فيها الحكم وتمثيلهم حسب الأصول، (و) أن يكون الحكم أو القرار حكم قضائي وفقاً لقانون المحكمة التي أصدرت الحكم، و(ز) ألا يتعارض الحكم الأجنبي مع قرار أو أمر صادر عن محكمة قطرية أو ينتهك السياسة العامة أو الآداب العامة لدولة قطر.

لا تتمتع الحكومة ولا أي كيان مملوك للحكومة بالحصانة من الدعوى أمام المحكمة المدنية في قطر فيما يتعلق بأنشطتها التجارية. بيد أنه وعملاً بالقانون رقم 10 لسنة 1987م بشأن أملاك الدولة العامة والخاصة، فإن الدولة تحظى بالحصانة ضد إجراءات الحجز من جانب المحكمة المدنية، ما لم تتنازل عنها الحكومة أو الكيان الحكومي ذي الصلة فيما يتعلق بأمواله العامة والخاصة المستثمرة في الأنشطة المالية أو التجارية أو الصناعية أو المودعة في البنوك.

البيانات المالية

ما لم يُذكر خلاف ذلك، تم استخلاص البيانات المالية الموضحة في هذه النشرة من البيانات المالية المدققة لالومنيوم قطر للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 و 31 ديسمبر 2016 و 31 ديسمبر 2017 والبيانات المالية المرحلية المختصرة، المراجعة وغير المدققة لشركة الومنيوم قطر للفترة المنتهية في 30 يونيو 2018 ("البيانات المالية لشركة الومنيوم قطر").

تم إعداد البيانات المالية لشركة الومنيوم قطر عن السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2015 و 31 ديسمبر 2016 و 31 ديسمبر 2017 وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية والمتطلبات المعمول بها والواردة في قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥. كما تم إعداد البيانات المالية المرحلية المختصرة لشركة الومنيوم قطر عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٨ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ التقارير المالية المرحلية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 34).

ترتيبات التقريب

تم تقريب بيانات مالية معينة في هذه النشرة. وبناءً عليه، فإن الأرقام المبينة لنفس الفئة المُقدمة في جداول مختلفة قد تتباين بشكل طفيف، كما أن الأرقام المبينة كإجماليات في جداول محددة قد لا تكون تجميعاً حسابياً للأرقام التي تسبقها.

تعتمد الشركة تقديم بياناتها المالية بالريال القطري. يرتبط الريال القطري بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت مقداره 3.64 ريال قطري للدولار الأمريكي الواحد منذ يوليو 2001، ولذلك فإن تحويل المبالغ من الدولار الأمريكي إلى الريال القطري يتم بهذا السعر لجميع الفترات في هذه النشرة. لكن يُرجى العلم بأن هذه الأسعار ربما تختلف عن الأسعار الفعلية المستخدمة في إعداد البيانات المالية للشركة، وكذلك البيانات المالية المستخرجة من البيانات المالية الواردة في هذه النشرة.

لا تتوافر أية تعهدات بخصوص تحويل أي عملة معينة مُشار إليها في هذه النشرة إلى الدولار الأمريكي أو الريال القطري، حسب مقتضى الحال، بسعر محدد أو غير ذلك.

معلومات عن السوق والقطاع

تحتوي هذه النشرة على بيانات تاريخية خاصة بالسوق وتوقعات خاصة بالقطاع تم الحصول عليها من أبحاث السوق والمعلومات المتاحة للعامة والمنشورات المعنية بالقطاع أو من مصادر أخرى تعتبر موثوقة بشكل عام. وعلى الرغم من أن الشركة ومستشار الإدراج ومدير الطرح لديهم قناعة كافية بدقة المعلومات الواردة في هذه النشرة، إلا أنه لم يتم التحقق بصورة مستقلة من هذه المعلومات. ولا تتوافر أي تعهدات بخصوص دقة المعلومات أو كفايتها أو اكتمالها.

البيانات المستقبلية

تحتوي هذه النشرة على بيانات مستقبلية تخضع لمخاطر وعدم تيقن، بما في ذلك البيانات المتعلقة برؤى إدارة الوميوم قطر وأفاقها المستقبلية. وتجدر الإشارة إلى أن جميع البيانات الواردة في هذه النشرة - باستثناء البيانات المتعلقة بالحقائق الحالية والسابقة - تُعدّ في حكم البيانات المستقبلية. وتعبّر البيانات المستقبلية عن التوقعات والتقديرات الحالية لأعضاء مجلس إدارة الشركة المعينين فيما يتعلق بوضع الشركة والوميوم قطر ونتائج عملياتهما وخططهما وأهدافهما وأدائهما المستقبلي وأنشطتهما التجارية وكذلك آفاقها المستقبلية فيما يتصل بالأوضاع الخارجية والأحداث ذات الصلة بالشركة والوميوم قطر ومجالاتهم وعملياتهم وأدائهم المستقبلي. ويُمكن للمستثمرين المحتملين تعريف هذه البيانات المستقبلية على أنها لا تتعلق بالتحديد بالحقائق السابقة أو الحالية. ومن الممكن أن تشمل البيانات كلمات مثل: "تتوقع"، "تقدّر"، "تعتقد"، "تدرس"، "تخطط"، "تنوي"، "محتمل"، وكلمات ومصطلحات أخرى تحمل معنى مماثل فيما يتصل بأي مناقشة تتعلق بتوقيت أو طبيعة الأداء المالي أو التشغيلي المستقبلي أو أمور أخرى.

وتستند هذه البيانات المستقبلية إلى الافتراضات التي وضعها أعضاء مجلس الإدارة المعينون بالشركة في ضوء خبرتهم في المجالات الصناعية التي تعمل فيها، وكذلك تصورها للاتجاهات السابقة والأوضاع الحالية والتطورات المستقبلية المتوقعة، فضلاً عن العوامل الأخرى التي يرى أعضاء مجلس إدارة الشركة المعينون أنها مناسبة في ظل هذه الظروف. وعند قراءة المستثمرين المحتملون لهذه النشرة، فإنه يتعيّن عليهم فهم أن هذه البيانات لا تضمن الأداء أو النتائج المستقبلية، حيث أنها تنطوي على مخاطر وعدم يقين (وبعضها يقع خارج سيطرة أعضاء مجلس إدارة الشركة المعينين) وافتراضات. ورغم أن أعضاء مجلس إدارة الشركة المعينون يرون أن هذه البيانات المستقبلية تستند إلى افتراضات معقولة، فإنه ينبغي على المستثمرين المحتملين أن يكونوا على دراية بأن هناك العديد من العوامل التي من شأنها التأثير على الوضع المالي الفعلي للشركة أو نتائج عملياتها وتؤدي إلى نتائج تختلف جوهرياً عن تلك الواردة في البيانات المستقبلية. وتشمل تلك العوامل، ضمن أمور أخرى، تلك التي تمت مناقشتها تحت عنوان "عوامل المخاطر" في هذه النشرة.

ونتيجة لهذه العوامل، يحذر أعضاء مجلس إدارة الشركة المعينون من اعتماد المستثمرين المحتملين المفرط على أي من البيانات المستقبلية. علاوة على ذلك، لا تتناول هذه البيانات المستقبلية سوى الفترة التي تم إعدادها خلالها. وقد تنشأ مخاطر وعدم تيقن من وقتٍ لآخر، ويتعذر توقع تلك الأحداث أو مدى تأثيرها على الشركة و/أو الوميوم قطر. وباستثناء ما يقتضيه القانون القطري أو قواعد ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية أو قواعد بورصة قطر، لا يقع على عاتق أعضاء مجلس إدارة الشركة المعينين (قبل التأسيس) ولا إدارة الشركة (عند تأسيسها) التزام بتحديث أو تنقيح البيانات المستقبلية الواردة في هذه النشرة ولا يعتزم أي منهما القيام بذلك بعد تاريخ إصدار النشرة.

تم تقريب بيانات مالية معينة في هذه النشرة. وبناءً عليه، فإن الأرقام المبينة لنفس الفئة المُقدمة في جداول مختلفة قد تتباين بشكل طفيف، كما أن الأرقام المبينة كإجماليات في جداول محددة قد لا تكون تجميعاً حسابياً للأرقام التي تسبقها.

تعتزم الشركة تقديم بياناتها المالية بالريال القطري. يرتبط الريال القطري بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت مقداره 3.64 ريال قطري للدولار الأمريكي الواحد منذ يوليو 2001، ولذلك فإن تحويل المبالغ من الدولار الأمريكي إلى الريال القطري يتم بهذا السعر لجميع الفترات في هذه النشرة. لكن يُرجى العلم بأن هذه الأسعار ربما تختلف عن الأسعار الفعلية المستخدمة في إعداد البيانات المالية للشركة، وكذلك البيانات المالية المستخرجة من البيانات المالية الواردة في هذه النشرة.

لا تتوافر أية تعهدات بخصوص تحويل أي عملة معينة مُشار إليها في هذه النشرة إلى الدولار الأمريكي أو الريال القطري، حسب مقتضى الحال، بسعر محدد أو غير ذلك.

ملخص

لا يتحمل الأشخاص المسؤولون عن هذا الملخص أي مسؤولية مدنية على أساس هذا الملخص وحده، وذلك ما لم تكن به معلومات مضللة أو غير دقيقة أو غير متسقة بصورة جوهرية عند قراءته مع الأجزاء الأخرى لهذه النشرة.

ويتعين الاطلاع على معلومات الملخص التالي بوصفها مقدمة للمعلومات الأكثر تفصيلاً الواردة في مواضع أخرى من النشرة الحالية. ويجب أن يستند أي قرار بالاستثمار في أسهم الطرح على دراسة النشرة ككل، بما في ذلك المعلومات المفصلة في "البيانات المستقبلية" و "عوامل المخاطر"، وليس على أساس هذه المعلومات الموجزة.

الاسم القانوني والتجاري للشركة هو شركة قطر لصناعة الألمنيوم (شركة مساهمة عامة قطرية). والشركة هي شركة مساهمة عامة تحت التأسيس.

ويتم تسجيل عقد نقل الملكية بعد التأسيس مباشرة لدى وزارة العدل.

وبعد تسجيل تلك الوثيقة، تحتفظ الشركة بنسبة 50% من رأس المال المصدر لـ ألومنيوم قطر. أما نسبة الـ 50% الأخرى من رأس المال المصدر لـ ألومنيوم قطر فتحتفظ بها شركة المساهمة هيدرو. وستظل أسهم ألومنيوم قطر التي تملكها شركة المساهمة هيدرو محتفظ بها، فهي ليست جزءاً من هذا الطرح.

وفي الوقت نفسه، ستحصل قطر للبترول نظير نقل أسهمها على ما يلي: (أ) 284,586,119 سهم عادي وسهم واحد (1) ممتاز (بما يمثل 51% من إجمالي رأس المال المصدر للشركة) و(ب) الحصيلة المتأتية من الطرح والمستحقة لشركة قطر للبترول.

ستكون جميع الحقوق المتعلقة بأرباح الأسهم والحقوق الاقتصادية الأخرى المرتبطة بأسهم ألومنيوم قطر وأي مبالغ أخرى مستحقة الدفع إلى حملة الأسهم من قبل ألومنيوم قطر للفترة حتى 30 يونيو 2018 (سواء تم دفعها قبل أو بعد 30 يونيو 2018) لصالح حساب قطر للبترول. واعتباراً من 1 يوليو 2018، ستدفع إلى ألومنيوم قطر جميع الحقوق في أرباح الأسهم وغيرها من الحقوق الاقتصادية المرتبطة بأسهم ألومنيوم قطر وأي مبالغ أخرى مستحقة الدفع إلى حملة الأسهم من قبل ألومنيوم قطر.

واعتباراً من تاريخ تأسيس الشركة، سيكون رأس مال الشركة المصدر هو 5,580,120,000 ريال قطري، مقسم إلى 558,011,999 سهم عادي وسهم واحد ممتاز. وتبلغ القيمة الاسمية للسهم الواحد 10 ريالات قطرية.

لم يتم تأسيس الشركة بعد، وبالتالي ليس عليها أية مديونية.

الأهداف والأنشطة

يتمثل النشاط الرئيسي للشركة في العمل كشركة قابضة بوصفها المالك القانوني المباشر لأسهم ألومنيوم قطر.

ستقوم الشركة بتنفيذ أنشطة في قطر فيما يتعلق بإدارة استثماراتها والإشراف عليها في ألومنيوم قطر. وسوف تمتلك قطر للبترول 51% من أسهم شركة قطر لصناعة الألمنيوم، بما في ذلك "سهم ممتاز" واحد.

نقاط القوة التنافسية

ترى الشركة أن أعمالها التجارية وأنشطة ألومنيوم قطر تتسم بنقاط القوة التنافسية الموضحة أدناه والتي من شأنها تمكين الشركة من تنفيذ استراتيجيتها بنجاح.

منتج إقليمي ومصدر للألومنيوم.

أتاح تأسيس الشركة من خلال مساهمة قطر للبترول الحالية في ألومنيوم قطر إمكانية إنشاء منتج ومصدر إقليمي في قطاع الألومنيوم. ويساهم تكامل البنية التحتية وتوافرها بمدينة مسيعة الصناعية، التي تقع بها مرافق ألومنيوم قطر، في كفاءة الإنتاج والتقليل من التكاليف اللوجستية والهدر في سلسلة الإنتاج إلى أدنى حد ممكن.

قطاع الصناعة العالمي القوي ومجموعة المنتجات.

تمتلك ألومنيوم قطر قاعدة عملاء نهائيين تمثل سوقاً عالمية متنوعة تضم قطاعات التصنيع والمستهلكين. وتعتبر أسواق آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا الشمالية وأوروبا في الوقت الحالي مستهلكاً رئيسياً والمحرك الرئيسي للطلب على ألومنيوم المدفوع بالتوسع السريع الأخير في قطاعات الصناعة والتصنيع في المنطقة.

أنشطة أعمال مربحة ذات قدرة كبيرة على توفير النقد.

أتاح الجمع بين التكاليف التنافسية للمدخلات والموقع الإستراتيجي وكفاءة العمليات واتفاق التسويق والشراء الطويل الأجل لألومنيوم قطر التمتع بالربحية خلال الدورات الاقتصادية العالمية وتحقيق تدفقات نقدية كبيرة.

دعم قوي من قبل حملة الأسهم والخبرات التكنولوجية والتشغيلية.

استفادت ألومنيوم قطر من الدعم المستمر لمساهميها، وتتم إدارتها من خلال اتفاقيات المشاريع المشتركة بين قطر للبترول وشركة نورسك هيدرو إيه. إس. إيه. ("نورسك هيدرو")، وقد استفادت ألومنيوم قطر من الشراكة مع أفضل شريك دولي إستراتيجي ضمن فئته. وتعود ملكية قطر للبترول بالكامل للدولة، وتضطلع بمسؤولية تنفيذ جميع مراحل صناعة النفط والغاز في قطر. وتتمتع شركة نورسك هيدرو بسجل قوي في تشغيل منشآت إنتاج مماثلة لتلك الخاصة بألومنيوم قطر في جميع أنحاء العالم.

الموقع الإستراتيجي بالقرب من الأسواق الرئيسية.

يعتقد أعضاء مجلس إدارة الشركة المعينون أن الطلب على ألومنيوم، لا سيما من الأسواق الآسيوية، من المرجح أن يشهد نمواً مدفوعاً بمزيج من العوامل غير الدورية، والتي تتضمن الاستثمارات واسعة النطاق في الصناعات التحويلية وارتفاع مستويات الدخل للفرد وتزايد عدد السكان. ويضمن الموقع الإستراتيجي لمرافق إنتاج ألومنيوم قطر في قطر أن تستفيد ألومنيوم قطر من الروابط العالمية الجيدة خاصة مع العملاء الموجودين في كوريا وتايوان وأسعار شحن إقليمية تنسم بالتنافسية.

الإستراتيجية

تتمثل إستراتيجية الشركة في تعظيم القيمة المقدمة لحملة الأسهم من خلال الاستفادة من نقاط القوة التنافسية والمكانة التي تتبوأها ألومنيوم قطر في قطاع إنتاج ألومنيوم في قطر، ومن ثم دعم إستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر من خلال تمكين المواطنين القطريين من المشاركة في إستراتيجية النمو في قطر والمساهمة في الاقتصاد الوطني القطري. وتعتزم الشركة تحسين القيمة الإجمالية والعائد لحملة الأسهم من خلال ما يلي:

1. رصد خطط التنفيذ ونتائج ألومنيوم قطر من خلال إجراء مناقشات ومراجعات بين مجلس الإدارة ومجلس إدارة ألومنيوم قطر.

2. رصد عمليات إدارة النقد بألومنيوم قطر وتقديم الآراء بشأن التخصيص الأمثل للنقد وتوظيفه.

عوامل المخاطر

يتعين على المستثمرين المحتملين في الطرح أن يضعوا في الاعتبار أن أي استثمار في الأسهم ينطوي على درجة معينة من المخاطر. ونورد تفاصيل فئات المخاطر التالية التي قد يكون لها تأثير على أي قرار للاستثمار في القسم الوارد تحت عنوان "عوامل المخاطر" في هذه النشرة:

- المخاطر المتعلقة بالشركة؛
- المخاطر المتعلقة بألومنيوم قطر وعملياتها؛
- المخاطر المتعلقة بالطرح وأسهم الطرح وسوق التداول؛
- المخاطر المتعلقة بدولة قطر.

عوامل المخاطر

ينطوي الاستثمار في الأسهم على قدر كبير من المخاطرة، وينبغي على المستثمرين المرتقبين قبل الاستثمار في أسهم الطرح دراسة كافة المعلومات الواردة في هذه النشرة بعناية، لاسيما المخاطر المبينة أدناه والمتعلقة بالشركة وأعمال ألومنيوم قطر. ولا تقتصر المشاكل التي تواجهها الشركة على هذه المخاطر وعناصر عدم التيقن فقط؛ حيث إنه قد توجد مخاطر وعناصر عدم تيقن أخرى غير معروفة للشركة في الوقت الراهن أو تعتقد الشركة في الوقت الحالي أنها ليست جوهرية، وقد يكون لهذه المخاطر وعناصر عدم التيقن هي الأخرى أثر سلبي كبير على الوضع المالي للشركة أو ألومنيوم قطر أو ربما تؤثر على نجاح أعمالها. وفي حالة وقوع أي من هذه المخاطر أو مجموعة منها بالفعل، فقد يؤثر ذلك سلباً على أعمال الشركة أو ألومنيوم قطر أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها. وإذا حدث هذا، فقد ينخفض سعر أسهم الطرح الخاصة بالشركة ويتعرض المستثمرون لخسارة جميع استثماراتهم أو جزءاً منها. وعلاوة على ذلك، تتضمن هذه النشرة أيضاً بيانات مستقبلية تنطوي على مخاطر وعدم تيقن. وقد تختلف النتائج الفعلية للشركة بشكل جوهري عن تلك المتوقعة في البيانات والإفادات المستقبلية نتيجة عوامل معينة من بينها المخاطر التي تواجهها الشركة كما هو مبين فيما يلي.

أولاً: المخاطر المرتبطة بالشركة وعملياتها

لا يوجد تاريخ تشغيلي سابق للشركة.

يعتمد الأداء المالي للشركة على الأداء المالي لألومنيوم قطر، وهي كيان أعمال قائم ومدر للدخل. بيد أن الشركة ستصبح لدى تأسيسها شركة مؤسسة حديثاً. ولم يُحدد بعد أثر المساهمة الرأسمالية (إن وجدت). ومع ذلك، فإن نجاح الشركة المستقبلي سيعتمد جزئياً على قدرتها على رصد الأنشطة والعمليات المستقلة الخاصة بالألومنيوم قطر وإدارتها بنجاح، فضلاً عن التنفيذ الناجح للإستراتيجيات طويلة الأجل الموضوعية باعتبارها أجزاء مكونة لشركة قابضة.

المخاطر المتعلقة بالسيطرة والقيود المفروضة على الملكية.

ستمتلك قطر للبترول عند اكتمال الطرح وتأسيس الشركة 51% من الأسهم بما في ذلك "سهم ممتاز" واحد في الشركة، ما يمنحها حقوق إضافية علاوة على تلك التي يملكها حملة الأسهم الآخرون (منها على سبيل المثال لا الحصر، القدرة على عدم إجراء أية تعديلات على النظام الأساسي وبعض قرارات حملة الأسهم الأخرى، والحق في تعيين جميع أعضاء مجلس الإدارة). وبناءً على ذلك، ستحتفظ قطر للبترول، بمجرد قبول الإدراج في بورصة قطر، بالسيطرة على قرارات مجلس الإدارة (بما في ذلك سياسة توزيع أرباح الأسهم والخطط التوسعية واعتماد الميزانية والأموال الجوهرية الأخرى للشركة)، فضلاً عن السيطرة الكبيرة على قرارات حملة الأسهم التي تتطلب إما قرار أغلبية من حملة الأسهم أو موافقة المساهم الخاص. وبناءً عليه، سوف تحتفظ قطر للبترول بدرجة كبيرة من السيطرة على الشركة وعملياتها. ومن ثم، سيصبح لقطر للبترول القدرة على التأثير في جميع المسائل التي تتطلب موافقة حملة الأسهم أو مجلس الإدارة. ونتيجة لذلك، قد يتسنى لقطر للبترول فرض سيطرتها على الشركة بطريقة من الممكن ألا تخدم مصالح حملة الأسهم الآخرين أو تؤثر سلباً بصورة كبيرة على أعمال الشركة أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو أفاقها المستقبلية. وإضافة إلى ذلك، فإن أي تغيير في إستراتيجية الأعمال و/أو سياسة الأعمال تجاه الشركة من جانب قطر للبترول قد ينتج عنه ما يصب في مصلحة قطر للبترول. وقد يؤثر أي تضارب مماثل في المصالح سلباً على سعر الأسهم بالسوق. وبالإضافة إلى ذلك، يحظر النظام الأساسي على أي شخص، سواء كان اعتبارياً أم طبيعياً، باستثناء قطر للبترول (والشركات التابعة لها) والمؤسسات المحددة، من امتلاك أكثر من الحد الأقصى المحدد لعدد الأسهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي يجوز لمجلس الإدارة تعديلها وفقاً للنظام الأساسي، حسبما يحدده المجلس من حين لآخر. (أسهم بقيمة اسمية لا تتجاوز 2% من رأس مال الشركة). انظر قسم "وصف أسهم رأس المال" بهذه النشرة.

يجوز للشركة عدم دفع الأرباح أو دفع أرباح أقل من المتوقع.

سيخضع أي قرار بشأن دفع أرباح إلى حملة الأسهم ومبلغ هذه الأرباح إلى تقدير المجلس وبناءً على توصيته وفقاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي. وقد يختلف مبلغ الأرباح من عام لآخر. وسيعتمد توزيع الأرباح على عدد من العوامل، من

بينها الأرباح المستقبلية لالومنيوم قطر والوضع المالي للشركة والمتطلبات الرأسمالية لالومنيوم قطر ومتطلبات الاحتياطي القانوني والاحتياطات القابلة للتوزيع والرصيد الائتماني المتاح للشركة والأوضاع الاقتصادية العامة وعوامل أخرى يعتبرها أعضاء مجلس الإدارة مهمة بين الحين والآخر.

وتنص وثائق تمويل الديون على أحكام مفصلة للحسابات تتحكم في موعد توزيع الومنيوم قطر للأرباح. وتشتمل هذه الأحكام على عدم توزيع الأرباح في حالة وجود تعثر أكيد أو سيناريوهات تعثر محتملة أو وجود أي نزاع يتعلق بنسب تغطية الديون. كما تلتزم الومنيوم قطر وفقاً لوثائق تمويل الديون بدفع مختلف المصروفات التشغيلية والرأسمالية والفوائد والمبلغ الأصلي بموجب اتفاقيات تسهيلات الديون وتمويل حسابات احتياطي خدمة الديون لتغطية التزامات معينة مستحقة قبل إجراء أي توزيعات أرباح. إن أي قيد يُفرض على توزيع أرباح الأسهم من الومنيوم قطر سيحد بدوره من المبلغ المتاح للشركة لتوزيعه كأرباح.

وبالإضافة إلى ذلك، ربما تكون قدرة الشركة للإعلان عن أرباح نقدية على الأسهم وتوزيعها مقيدة بأمور عديدة من بينها استعادة الخسائر المتراكمة في المستقبل فضلاً عن أحكام القانون القطري. ولا يوجد ضمان بشأن ما إذا كان سيتم دفع أي أرباح على الإطلاق، كما لا يوجد ضمان بشأن المبلغ الذي سيُدفع في أي سنة من السنوات، إن وُجد.

عجز الومنيوم قطر عن تطوير أعمال جديدة.

لا يوجد حتماً ما يضمن تحقيق نمو وتطوير الومنيوم قطر. ونظراً لأن قيمة الشركة تُستمد أساساً من النتائج المالية لالومنيوم قطر، فإن عجز الومنيوم قطر عن تطوير أعمال جديدة من المحتمل أن يؤثر على قيمة الأسهم وقدرة الشركة على دفع الأرباح.

التغيرات المستقبلية في اللوائح الضريبية المطبقة على الشركة.

سوف تُعفى الشركة لدى تأسيسها، بموجب قانون رقم (21) لسنة 2009 بإصدار قانون الضريبة على الدخل، من دفع ضرائب الشركات في قطر، بخلاف بعض الرسوم المعينة على أرباحها، وذلك نظراً لامتلاك قطر للبترول، وهي شخصية اعتبارية قطرية يقع مقرها في قطر، رأس مالها المصدر بالكامل. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن الطرح لا يكون متاحاً إلا للمستثمرين المؤهلين، باعتبارهم مستثمرين من الأفراد القطريين وبعض المؤسسات القطرية المحددة، فمن المحتمل، وفقاً للقيود على ملكية الأجانب التي يفرضها القانون القطري ومستندات تأسيس الشركة، أن يصبح مواطنين أجانب (أي من خارج مجلس التعاون الخليجي) حملة أسهم في الشركة، بشكل رئيسي من خلال الاستحواذ على أسهم خارج السوق. وبناءً عليه، ستصبح الشركة بشكل طبيعي خاضعة لضريبة الدخل على الشركات القطرية التي تُحتسب بناءً على نسبة رأس مالها المصدر المملوك لحملة الأسهم الأجانب. ومع ذلك، يمنح القانون القطري رقم (17) لسنة 2014 بشأن إعفاء حصة المستثمر غير القطري في أرباح الشركات المطروحة اسهمها للتداول في السوق المالية. وبناءً عليه، فمن المتوقع، وبصرف النظر عن الطرح، أن تظل أرباح الشركة معفاة من ضريبة الدخل على الشركات في قطر. ومع ذلك لا يوجد ما يضمن أن الدولة لن تفرض ضرائب في المستقبل أو رسوم إضافية على الشركة أو الومنيوم قطر و/أو عملياتها، كما لا يوجد ما يضمن أنه لن يتم تعديل قوانين ولوائح الضرائب الحالية بقطر. وبمقتضى القانون القطري رقم (13) لسنة 2008 (وتعديلاته) بشأن مساهمة بعض الشركات المساهمة في دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية، يجب على الشركة دفع مبلغ يساوي 2.5% من صافي أرباحها السنوية، ويُدفع هذا المبلغ إلى صندوق دعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية. للحصول على المزيد من التفاصيل، انظر قسم "الضرائب" في هذه النشرة، والذي يتناول أيضاً آثار ضريبة معينة على المستثمرين من الأفراد.

سوف يترتب على الإعفاء الضريبي المؤقت تحمل شركة الومنيوم قطر مسؤولية سداد ضريبة الدخل.

تستفيد شركة الومنيوم قطر في الوقت الراهن من الإعفاء الضريبي المؤقت ولا تسدد ضريبة دخل. وسينتهي هذا الإعفاء المؤقت في 19 سبتمبر 2020 وسوف تصبح شركة الومنيوم قطر مسؤولة عن سداد ضريبة الدخل مع بقاء حصة الشركة في شركة الومنيوم قطر معفاة بموجب القانون رقم (21) لسنة 2009. وسوف يتم سداد أول دفعة من ضريبة الدخل لشركة الومنيوم قطر في النصف الأول من 2021 (فيما يتعلق بفترة عام 2020 الغير مغطاة بالإعفاء) ويجب أخذ هذا الأمر في الاعتبار في التدفقات النقدية لشركة الومنيوم قطر وربحياتها أيضاً. تنص وثائق تمويل الديون على أن شركة الومنيوم قطر مطالبة بالاحتفاظ بحساب ضريبي يجب تمويله بمبلغ كافٍ للوفاء بالالتزامات الضريبية المتوقعة في تاريخ السداد الضريبي التالي.

قد تكون نظم إدارة المعلومات الخاصة بالشركة وأنظمتها المحاسبية وإجراءاتها الرقابية الداخلية غير كافية أو قد تُخفق.

صُممت النظم المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات التي تستخدمها الشركة أو تُستخدم نيابة عن الشركة كي تستفيد من مواردها بأقصى كفاءة ممكنة فضلاً عن رصد ومراقبة جميع جوانب عمليات الشركة. ولا يتسنى للشركة أن تضمن بأن النظم المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة حالياً من قبل الومنيوم قطر (والتي ستستخدمها الشركة عند تأسيسها) ستظل كافية أو ملائمة (كلياً أو جزئياً) لأي من العمليات المستقبلية، كما لا تضمن عدم وجود حاجة إلى إجراء أية عمليات استبدال أو تعديل أو تحديث قد يكون لأي منها أثر سلبي كبير على أعمال الشركة أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها. وبالرغم مما تقدم ذكره، ترى الشركة أن أنظمة إعداد التقارير المالية لديها كافية لضمان الامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر كشركة مدرجة.

المخاطر المتعلقة بالاعتماد على قطر للبترول: اتفاقية الخدمات.

نظراً لأن الشركة ستصبح لدى تأسيسها شركة قابضة بدون موظفين أو موارد بشرية تابعة لها، فإن كافة وظائفها الإدارية تُنفذ نيابة عنها من قِبل موظفي قطر للبترول أو الشركات التابعة لها. ويتضمن ذلك بعض الجوانب ذات الصلة بالشؤون الإدارية والقانونية والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات وحفظ السجلات والتسويق والعلاقات العامة والسكرتارية وإعداد التقارير والامتثال لمتطلبات سوق الأوراق المالية وغيرها من المهام اليومية لمكتب الدعم الخلفي نيابة عن الشركة. ستبرم الشركة وقطر للبترول اتفاقية خدمات تُشكل الأساس الذي تؤدي بناءً عليه قطر للبترول هذه الخدمات عند الطلب لصالح الشركة. وفي مقابل تلك الخدمات المنصوص عليها في اتفاقية الخدمات، وستدفع الشركة على قطر للبترول رسوم ومصاريف محددة. وباعتبارها شركة قابضة ليس لديها موارد إدارية خاصة، فإن الشركة تعتمد اعتماداً كبيراً على قطر للبترول والأداء المتواصل من قِبل قطر للبترول لتلك الوظائف ذات الصلة، كما هو موضح في اتفاقية الخدمات. وفي حالة إنهاء اتفاقية الخدمات أو إخفاق قطر للبترول بأي طريقة أخرى في تقديم الخدمات ذات الصلة، فقد لا تكون الشركة في وضع يُمكنها من استبدال الدعم الإداري أو تطوير مواردها الخاصة على الفور، ويمكن أن يكون لذلك تأثير سلبي كبير على قدرة الشركة على الوفاء الفوري بالتزاماتها التنظيمية وعلى أعمالها أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو آفاقها المستقبلية.

المخاطر المرتبطة باتفاقية المشروع المشترك

الالتزامات بموجب اتفاقية المشروع المشترك.

لدى انضمام الشركة إلى اتفاقية المشروع المشترك، فسوف تحظى بحقوق ويقع على عاتقها التزامات محددة كمساهم بموجب تلك الاتفاقية. وستكون الشركة مطالبة بالمشاركة في قرارات ترتبط بشركة الومنيوم قطر وسوف تعين ممثلين لها في مجلس الإدارة للتصويت على أمور من بينها الميزانيات والنفقات الرأسمالية الرئيسية والاقتراض وتوفير ضمانات لأصول شركة الومنيوم قطر ووضع سياسات العمل وتعديلها وحالات التصرف أو الاستحواذ الكبرى وأمور التقاضي وغيرها من الأمور الأخرى المرتبطة بعمل شركة الومنيوم قطر. وتقل الخطورة التي قد تنشأ عن احتمال عدم امتلاك الشركة الخلفية والخبرات اللازمة في ضوء اتفاقية الخدمات التي ستوقعها الشركة وقطر للبترول والتي تقوم بمقتضاها قطر للبترول بتلك الوظائف لصالح الشركة ونيابة عنها.

وعلى قطر للبترول بموجب اتفاقية المشروع المشترك الاحتفاظ بحقوق التصويت الخاصة بالمساهمين ومجلس الإدارة في شركة الومنيوم قطر. وعقب الطرح مباشرة ولدى تأسيس الشركة، سوف تمتلك قطر للبترول 51% من رأس المال المُصدر للشركة والسهم الخاص. وهذا من شأنه أن يمكّن قطر للبترول من ممارسة السيطرة غير المباشرة على شركة الومنيوم قطر وإدارتها واستراتيجيتها وسياساتها وعملياتها التشغيلية. وتنص اتفاقية المشروع المشترك كذلك على أن تظل قطر للبترول ملتزمة بموجب أي اتفاقيات تشغيلية تكون طرفاً بها بحسب ما هو وارد بمزيد من التفصيل في قسم "المعاملات مع الأطراف أصحاب العلاقة".

المخاطر المرتبطة باتفاقية المشروع المشترك - قوانين الاستخدام الخاص.

رهنًا باتفاقية المشروع المشترك لشركة الومنيوم قطر، فإنه بمجرد سريان عقد الانضمام، وحال سن دولة قطر أي قوانين جديدة أو إدخال أي تعديلات على قوانين قائمة تعد تمييزية ومنطبقة على هيدرو أو شركاتها التابعة أو الومنيوم قطر وكان سيترتب على تلك القوانين أو المحتمل أن يترتب عليها خسارة منافع اقتصادية لهيدرو أو شركاتها التابعة، فإنه سيقع على عاتق شركة قطر لصناعة الألمنيوم التزاماً بتعويض تلك الفوائد الاقتصادية أو المالية التي خسرتها هيدرو أو شركاتها التابعة. وقد يكون لهذا تأثير سلبي على أعمال الشركة أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو آفاقها المستقبلية.

المخاطر المرتبطة بتخفيض رأس مال شركة ألومنيوم قطر والشركة.

تماشياً مع مستندات التأسيس الخاصة بالشركة واتفاقية المشروع المشترك لشركة ألومنيوم قطر، قامت شركة ألومنيوم قطر في الماضي بتوزيع مبالغ أرباح لمساهميها كانت أعلى من صافي أرباح الشركة. تم تمويل هذا الفائض من خلال النقد الحر القابل للتوزيع (كما هو محدد في اتفاقية المشروع المشترك) المتاح لـألومنيوم قطر من عملياتها. وعليه، فقد انخفض رأس مال شركة ألومنيوم قطر خلال السنة المالية 2015 والسنة المالية 2016 والسنة المالية 2017 والنصف الأول من عام 2018. ويمكن لكل من شركة ألومنيوم قطر والشركة، وفقاً لاتفاقية المشروع المشترك لشركة ألومنيوم قطر ومستندات التأسيس الخاصة بكل من الشركتين، الإستمرار في توزيع النقد الحر القابل للتوزيع على المساهمين بما يزيد عن الأرباح المحتجزة لكل من الشركتين، وقد يؤدي ذلك إلى تخفيض رأس مالهما. ويعد وجه المخاطرة متمثلاً في أن تقوم كل من ألومنيوم قطر والشركة في المستقبل بحد توزيع الأرباح على صافي الربح القابل للتوزيع.

ثانياً: المخاطر المرتبطة بالـألومنيوم قطر وعملياتها

صناعة الألومنيوم هي صناعة دورية.

تتسم صناعة الألومنيوم بأنها صناعة ذات طبيعة دورية وتعمل عادة بقدرة فائضة. ويصعب التنبؤ بأسعار منتجات ألومنيوم قطر والمواد الخام المستخدمة في عملية الإنتاج. وقد كان للتغير غير المواتي في سعر الألومنيوم تأثير سلبي كبير على عمل ألومنيوم قطر ووضعها المالي ونتائج عملياتها وأفاقها المستقبلية، وقد يستمر الأمر على هذا النحو. وقد يؤثر أي تراجع طويل في سعر الألومنيوم سلباً على قدرة ألومنيوم قطر فيما يتعلق بتحقيق أهداف معينة والوفاء بتعهدات مالية بموجب اتفاقيات التمويل الخاصة بها، وربما يجعل عملياتها غير مربحة أيضاً.

لا تملك ألومنيوم قطر سيطرة على عدد من العوامل التي تؤثر على سعر الألومنيوم.

لا تملك ألومنيوم قطر سيطرة على عدد من العوامل التي تؤثر على سعر الألومنيوم، ومنها على سبيل المثال:

- الظروف السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية؛
 - مستوى العرض والطلب العالمي على البوكسيت والألومينا والألومنيوم وتوقعات العرض والطلب المستقبلية؛
 - القرارات التي يتخذها منافسو الشركة لإعادة تنشيط ساعات الإنتاج المعطلة وبناء ساعات إنتاج جديدة، وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والصين؛
 - تقلبات الغاز والكهرباء، وبصفة عامة، تكاليف الطاقة وإمدادها؛
 - المخزونات التي يحتفظ بها منافسو ألومنيوم قطر ومصنعون آخرون للألومنيوم؛
 - الطلب على المنتجات الرئيسية التي يستخدم فيها الألومنيوم، مثل السيارات ومنتجات البناء والطائرات والبنية التحتية ومواد تغليف الأغذية؛
 - المضاربة بالألومنيوم كسلعة؛
 - الإفراج عن الاحتياطات المتراكمة من السلع المصنوعة من الألومنيوم والتي يمكن استخدامها كبديل للإنتاج الجديد منه؛
 - الاختلافات في تكاليف الشحن والنقل فيما يتعلق بالمواد الخام والمنتجات النهائية؛
 - استخدام تقنيات جديدة، بما في ذلك التكنولوجيات التي تتيح إمكانية استبدال السلع أو استخدام سلع خردة؛
 - القواعد والإجراءات التنظيمية الحكومية، بما في ذلك التعريفات والأنصبة والرسوم الجمركية والضرائب.
- قد يكون لأي تغيير غير مواتي في أي من هذه العوامل تأثير سلبي كبير على عمليات ألومنيوم قطر. ومن شأن الضعف

المالي المستمر بين المستهلكين الكبار لمنتجات الألومنيوم، مثل مُصنّعي السيارات والطائرات وموردي مواد البناء، وكذلك الضعف المتواصل في الطلب على منتجاتهم، أن يؤدي إلى تفاقم أي اتجاه سلبي في ظروف السوق التي تشهدها صناعة الألومنيوم.

زيادة تكلفة المواد الخام أو انخفاض مستوى توافرها.

تعتمد عمليات ألومنيوم قطر على تلقي كميات كافية من المواد الخام عالية الجودة (مثل الألومينا وفحم الكوك والقار السائل) في الوقت المناسب. وينطوي توفر مثل هذه المواد الخام على مخاطر ترتبط عادة بالترتيبات التجارية التي يمكن أن تتضمن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وحالات عدم يقين تنظيمية ومخاطر متعلقة بالإنتاج المحلي و/أو ظروف التسليم. وقد يتأثر الإمداد أيضاً بالتأخيرات الكبيرة في توريد المواد الخام إلى ألومنيوم قطر أو تعليق التوريد أو رفض الموردين الرئيسيين توريد المواد الخام أو رفض أي مورد آخر خارجي توريد المواد الخام أو الأدوات إلى منشأة الإنتاج ذات الصلة، لا سيما إذا كان من غير الممكن التحول إلى مصادر بديلة للإمداد في غضون فترة قصيرة.

حتى وإن كان بمقدور ألومنيوم قطر الحصول على كميات كافية من المواد الخام عالية الجودة، فليس هناك ضمان بأن أسعار هذه المواد ستكون عند مستويات تتيح لها إمكانية العمل وتحقيق الأرباح.

يمكن أن يتأثر سعر المواد الخام المختلفة بعدد من العوامل خارج نطاق سيطرة ألومنيوم قطر، بما في ذلك التغيرات في الظروف الاقتصادية في البلدان التي تحصل منها ألومنيوم قطر على المواد الخام، كذلك التغيرات في السياسات الاقتصادية لحكومات تلك البلدان، والأوضاع الاقتصادية العالمية و/أو الإقليمية والمعاهدات الدولية أو غيرها من الالتزامات المماثلة التي تكون هذه البلدان طرفاً فيها أو تصبح طرفاً فيها.

وفي حالة عدم حصول ألومنيوم قطر على المواد الخام أو الأدوات على النحو المتعاقد عليه أو زادت أسعار هذه المرافق زيادة كبيرة، فإن ذلك قد يكون له تأثير سلبي كبير على أعمال ألومنيوم قطر أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو آفاقها المستقبلية.

وإذا توقف إمداد المواد الخام لألومنيوم قطر، أو في حالة عجز الشركة عن تجديد أي من عقود التوريد، فقد يتعين عليها أن تطلب هذه المواد الخام من موردين آخرين أو من الأسواق الفورية بأسعار لا ترقى إلى الحد الملائم، الأمر الذي قد يكون له تأثيرات سلبية على أعمال ألومنيوم قطر ووضعها المالي ونتائج عملياتها وآفاقها المستقبلية.

المخاطر المتعلقة بنورسك هيدرو وهيدرو ألومنيوم.

ألومنيوم قطر هي مشروع مشترك بين شركة المساهمة هيدرو وقطر للبترول. وتعتمد شركة المساهمة هيدرو في العديد من الجوانب الجوهرية على هيدرو ألومنيوم التي تعتبر (1) السوق الرئيسي والمتعهد بشراء إنتاج المشروع بالكامل بموجب اتفاقية التسويق والشراء؛ (2) المورد الرئيسي للألومينا من مصادر عالمية متعددة بموجب اتفاقية توريد الألومينا الأولية؛ (3) مقدم التكنولوجيا، بما في ذلك أحدث تقنيات الاختزال المشمولة بحقوق الملكية الفكرية وكذلك خبرة التشغيل وفقاً لاتفاقية ترخيص التكنولوجيا.

تمتلك شركة المساهمة هيدرو 50% من ألومنيوم قطر في تاريخ هذه النشرة، ولها الحق بموجب اتفاقية المشروع المشترك في المشاركة والتصويت على جميع الأمور والقرارات الخاصة من خلال الأعضاء الذين قامت بتعيينهم في مجلس إدارة ألومنيوم قطر. علماً بأنه يتحتم على مساهمي هيدرو التصويت بالإيجاب فيما يتعلق بالمسائل المهمة المعتادة المتعلقة بألومنيوم قطر كزيادة رأس المال والاقتراض وإعطاء كفالات أو ضمانات تتعلق بأصول ألومنيوم قطر وتعديل سياسة توزيع الأرباح. وقد يسفر عن تدهور العلاقة مع شركة المساهمة هيدرو، أو أي تغيير سلبي جوهري في العمليات التجارية لهيدرو ألومنيوم أو نورسك هيدرو، حدوث تأثير سلبي كبير على أعمال ألومنيوم قطر ووضعها المالي ونتائج عملياتها، وهو ما يمكن أن يكون له تأثير كبير على الشركة.

المخاطر المتعلقة بالاعتماد على قطر للبترول: اتفاقية استئجار الأرض واتفاقية تسهيل استئجار الأرض.

أقيم المشروع على أرض استأجرتها ألومنيوم قطر من قطر للبترول، وقد تم توقيع اتفاقية استئجار الأرض عام 2007 وتسري لمدة 40 عاماً، وتُمدد تلقائياً بناءً على أي تمديد لاتفاقية المشروع المشترك لمدة مماثلة لذلك التمديد. وفي حالة إنهاء اتفاقية استئجار الأرض، سيكون لذلك تأثير سلبي كبير على أعمال ألومنيوم قطر ووضعها المالي ونتائج عملياتها أو آفاقها المستقبلية. وبالإضافة إلى ذلك تمنح اتفاقية استئجار الأرض وتحدد

التقصير الذي إذا لم يتم جبره، فإنه قد يؤدي إلى إلغاء الترخيص الممنوح وكذلك جميع العمليات والعمل في المرافق. ومع ذلك، تمنح اتفاقية استئجار الأرض واتفاقية استئجار الأرض المباشرة ألومنيوم قطر ومقرضي تمويل الديون (على التوالي) الفرصة لتدارك الأحداث أو الافتراضات ذات الصلة التي قد تؤدي إلى إنهاء الاتفاقية أو إلغاء الترخيص.

أقيم مرفق إعادة التيطين على أرض استأجرتها ألومنيوم قطر من قطر للبترول. وقد تم توقيع اتفاقية استئجار الأرض عام 2013، وتسري لمدة 35 عاماً وتكون قابلة للتجديد قبل 120 يوماً من انتهاء فترة الاستئجار بناءً على طلب ألومنيوم قطر ورهنًا بالاتفاقية التي أبرمتها قطر للبترول. وسيكون لإنهاء اتفاقية استئجار أرض المرفق تأثير سلبي كبير على أعمال ألومنيوم قطر ووضعها المالي ونتائج عملياتها أو أفاقها المستقبلية. فضلاً عن ذلك، تمنح اتفاق استئجار أرض الرفق قطر للبترول حقوق محدودة لإنهاء العقد، كما أنها تنص على حالات الإخفاق التي إن لم يتم التعويض عنها قد تؤدي إلى تعليق الترخيص الممنوح وجميع العمليات أو الأعمال الجارية على العقار. وعلى الرغم من ذلك، فإن اتفاقية استئجار أرض المرفق تمنح ألومنيوم قطر فرصة لعلاج حالات إنهاء العقد أو الإخفاق التي قد تؤدي إلى إنهاء الاتفاقية أو تعليق الترخيص.

الخسارة المحتملة للعملاء و/أو الموردين الرئيسيين.

أقامت ألومنيوم قطر، على مدار سنوات عديدة من العمل، علاقات إستراتيجية مع العديد من العملاء والموردين. وإذا ما تضررت تلك العلاقات أو توقفت أو أدخل أي تعديل جوهري على البنود التعاقدية التي ستقدم بموجبها أو تتسلم ألومنيوم قطر منتجات أو خدمات غير مواتية لها، فقد يكون لذلك تأثير سلبي كبير على أعمال ألومنيوم قطر أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو أفاقها المستقبلية.

التطورات التكنولوجية قد تؤدي إلى عجز عمليات ألومنيوم قطر عن المنافسة.

تشهد التكنولوجيات والعمليات تطوراً مستمراً في قطاع صناعة الألومنيوم في جميع أنحاء العالم، ويمكن أن تؤدي التطورات التكنولوجية الكبيرة إلى عجز العمليات والتكنولوجيات الحالية التي تستخدمها ألومنيوم قطر عن المنافسة، ما يؤثر سلباً على القدرة التنافسية لألومنيوم قطر، الأمر الذي قد يؤثر سلباً وبصورة كبيرة على أعمال ألومنيوم قطر أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو أفاقها المستقبلية.

تخضع ألومنيوم قطر لمخاطر تشغيلية مثل إيقاف التشغيل أو التعطل أو القصور أو خلل في المعدات أو الآلات.

يعتمد التشغيل السلس وغير المتقطع للمصانع المملوكة لألومنيوم قطر إلى حد كبير على أداء وموثوقية المعدات والآلات الخاصة بالمصنع. وقد يؤدي أي توقف أو تعطل أو قصور أو خلل مفاجئ في المعدات/الآلات، أو أي جزء من عملية الإنتاج، إلى فقدان كفاءة المصنع وتأخير الإنتاج، الأمر الذي قد يؤثر سلباً وبصورة كبيرة على أعمال ألومنيوم قطر ووضعها المالي ونتائج عملياتها أو أفاقها المستقبلية.

وبالإضافة إلى ذلك، قد ينخفض مستوى الأداء الذي حققته مرافق الإنتاج إلى ما دون المستويات المتوقعة من الإنتاج أو الكفاءة بسبب مشكلات مثل تلك المتعلقة بالتصميم أو المواصفات. وإذا ما أخفق مرفق الإنتاج في تحقيق مستوى الأداء المطلوب، فيمكن أن يؤثر ذلك سلباً على القدرة الإنتاجية لألومنيوم قطر، الأمر الذي قد يؤثر سلباً وبصورة كبيرة على أعمال ألومنيوم قطر أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو أفاقها المستقبلية.

تعرض القوى العاملة في شركات المشروع للمخاطر.

تعتمد عمليات الشركة على القوى العاملة في ألومنيوم قطر، والتي تتعرض لمجموعة من المخاطر التشغيلية النمطية في قطاع الألومنيوم. وتنشأ هذه المخاطر من العمل في مواقع الإنتاج وتشغيل الآلات على نطاق واسع وأداء الأنشطة الخطرة الأخرى. تقدم ألومنيوم قطر لقوة العمل بها التدريبات ذات الصلة بالصحة والسلامة المهنية، وتؤمن بأن معايير وإجراءات السلامة لديها كافية، ومع ذلك، قد تقع بعض الحوادث في مواقع أو مرافق الإنتاج نتيجة لظروف غير متوقعة أو عدم اتباع الموظفين لإجراءات السلامة المناسبة أو نتيجة أخطاء بشرية أو تعطل المعدات أو غير ذلك. وفي حال حدوث أي من هذه الظروف، فقد تتسبب في إصابات شخصية وتعطل الأعمال واحتمالية التعرض لمسؤولية قانونية، فضلاً عن الإضرار بالسمعة التجارية للشركة وصورتها المؤسسية، وقد تؤدي إلى حدوث وفيات في الحالات الجسيمة. يمكن لأي من هذه المخاطر، في حالة حدوثها، أن تؤثر تأثيراً جوهرياً وسلبياً على أعمال الشركة أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو أفاقها المستقبلية.

خسارة الموظفين الرئيسيين وذوي المهارة.

تعتمد أعمال وعمليات المنيوم قطر على قدرتها على استقطاب العمالة الماهرة والاحتفاظ بها. وإذا لم يتسن لالومنيوم قطر الاحتفاظ بالموظفين ذوي الخبرة والكفاءة والثقة، لاسيما موظفي الإدارة العليا والوسطى الذين يتمتعون بمؤهلات مهنية مناسبة، أو إذا ما أخفقت في الوقت ذاته في تعيين موظفين فنيين ومهنيين مهرة، فقد يؤثر ذلك سلباً على عمليات الشركة. ولا تزال مستويات الطلب على الموظفين من ذوي الخبرة والكفاءة الذين لديهم خلفيات هندسية وفنية ذات صلة مرتفعة في قطر، ويرجع ذلك إلى توفر عدد محدود من الأفراد المؤهلين، إضافة إلى المنافسة الكبيرة على اكتساب المواهب. وبالتالي، فإذا ترك الموظفون الموهوبون العمل، فقد تواجه المنيوم قطر صعوبة في توظيف من يحل محلهم وتتكد تكاليف ومصاريف إضافية لتأمين بديل لهم.

قد تتسبب خسارة أي عضو من كبار المسؤولين التنفيذيين أو غيرهم من الموظفين الرئيسيين الآخرين بالومنيوم قطر في فقدان التركيز التنظيمي أو تنفيذ العمليات بشكل غير جيد أو فقدان القدرة على تحديد مبادرات إستراتيجية محتملة وتنفيذها مثل التوسع في قدرات الشركة. وقد يؤدي وقوع أي من هذه الأحداث إلى تأثير سلبي كبير على أعمال المنيوم قطر أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو آفاقها المستقبلية.

يُمر الطلب العالمي على منتجات المنيوم قطر بدورات مختلفة ولا تمتلك شركات المشروع أي سيطرة على العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير على مستوى الطلب على منتجاتها ولا العوامل التي قد تؤثر على سعر السوق لمنتجاتها.

يتوقف عمل المنيوم قطر على الظروف الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الأسواق التي تمتلك فيها الشركة عملاء سواء في الوقت الراهن أو في المستقبل، وتعد تلك الأسواق أسواق سلع عالمية تتأثر بطبيعتها بمستوى العرض والطلب العالمي. ولا تتحكم المنيوم قطر في مستوى العرض والطلب على منتجاتها. وتاريخياً، فقد شهدت أسواق منتجات المنيوم قطر فترات متفاوتة من حيث معدل العرض والطلب، مما ترتب عليه تقلب الأسعار وهوامش الربح. ومثل هذه التقلبات الدورية في معدل الطلب يكون لها تأثير مباشر على طلب منتجات المنيوم قطر. وقد يؤدي انخفاض الطلب و/أو زيادة العرض في السوق التي تتوفر فيها منتجات المنيوم قطر إلى انخفاض هوامش الربح أو انخفاض كبير في مبيعات منتجات المنيوم قطر، مما يكون له تأثير سلبي جوهري على الوضع المالي لالومنيوم قطر أو نتائج عملياتها أو آفاقها المستقبلية.

تخضع المنيوم قطر للمخاطر المترتبة بمبيعات التصدير.

إن فرض متطلبات قانونية أو تنظيمية وحصى استيراد وتعريفات أو رسوم جمركية وعقوبات ومقاطعات وغيرها من التدابير، سواءً تبنتها حكومات بصورة منفردة أم اتخذتها كتكتلات تجارية إقليمية، قد يؤثر على الوضع التنافسي للمنتجات التي تُصنعها المنيوم قطر أو يمنع ذلك بيع هذه المنتجات في بلدان بعينها، الأمر الذي قد يكون له تأثير سلبي كبير على أعمال المنيوم قطر أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو آفاقها المستقبلية.

قد لا يتسنى لالومنيوم قطر توفير تغطية تأمينية كافية للمخاطر المترتبة بتشغيل أعمالها.

من المحتمل أن تتأثر عمليات المنيوم قطر بعدد من المخاطر من بينها الأعمال الإرهابية والأحداث المرتبطة بالحروب التي لا تتوفر لها تغطية تأمينية كافية أو لا تتوفر بشروط معقولة تجارياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مدى جسامته وتكرار أحداث أخرى مختلفة، مثل الحوادث المفاجئة وغيرها من الحوادث المؤسفة وتوقف العمل أو الأضرار المحتملة لمرافق الشركة وممتلكاتها ومعدات الناجمة عن سوء الأحوال الجوية والأخطاء البشرية والتلوث والنزاعات العمالية والكوارث الطبيعية جميعها أمور قد تؤدي إلى تكبد المنيوم قطر خسائر كبيرة أو تحملها التزامات تتجاوز التغطية التأمينية أو تضرر بسمعتها ضرراً كبيراً. قد لا تكون التغطية التأمينية الخاصة بالومنيوم قطر كافية لتغطية الخسائر الناتجة عن أي من هذه الأحداث أو جميعها، أو قد لا يتسنى لالومنيوم قطر تجديد التغطية التأمينية القائمة بشروط معقولة تجارياً.

وفي حال لم يتوفر لدى المنيوم قطر تغطية تأمينية أو تغطية تأمينية كافية لحادث ما، فقد تفقد المنيوم قطر رأس المال المستثمر في أي ممتلكات تضررت أو دُمرت، وقد تخسر كذلك الإيرادات المستقبلية المتوقعة من تلك الممتلكات، وقد تتعرض في بعض الحالات للالتزامات مالية تتعلق بالممتلكات المتضررة. وبالمثل، في حالة إجراء أي تقييمات ضد المنيوم قطر بما يتجاوز أي تغطية تأمينية تحتفظ بها، فقد تتعرض أصولها للضبط أو الحجز أو المصادرة بموجب إجراءات قضائية مختلفة. وقد يكون لأي من هذه الحوادث تأثير سلبي كبير على أعمال المنيوم قطر أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو آفاقها المستقبلية. فضلاً عن ذلك، تتطلب تمويلات المنيوم قطر التنازل عن عوائد التأمين لصالح

المقرضين ذوي الصلة. ومن ثم فإن أي مطالبة من جانب الوينيوم قطر ذات الصلة بخصوص عوائد التأمين هذه تقتصر على كونها مطالبة بالمبالغ المتبقية من عوائد التأمين التي لم تأخذها الجهات المقرضة.

قد تخضع الوينيوم قطر لمسؤوليات قانونية نتيجة لأي مخالفة لمعايير ولوائح البيئة والسلامة المعمول بها.

تخضع عمليات الوينيوم قطر لمجموعة من القوانين واللوائح البيئية المعمول بها في قطر، بما في ذلك تلك التي تحكم، على سبيل المثال، الامتثال لمتطلبات معالجة النفايات ومياه الصرف والتخلص منها، وكذلك المتطلبات ذات الصلة بالانبعاثات والتصريف والاستخدام العام للمواد والمخلفات الكيميائية الخطرة وتخزينها ونقلها ومعالجتها والتخلص منها، والأمور الأخرى المتعلقة بصحة الموظفين وسلامتهم (انظر أيضاً الأقسام الواردة في هذه النشرة بعنوان "أعمال الشركة - الصحة والسلامة والبيئة").

ومن الممكن أن يكون الامتثال لهذه القوانين واللوائح مكلفاً، وستقع تلك التكاليف على عاتق الوينيوم قطر وسيستمر الأمر على هذا النحو حتى الامتثال لتلك المتطلبات. وعلى الرغم من أن الوينيوم قطر قد شرعت في تطبيق إجراءات رقابة وسلامة متنوعة في كل موقع من مواقع الإنتاج وتدعم تلك الإجراءات، إلا أنه في حالة إخفاقها في الامتثال لتلك القوانين واللوائح، ستكون عرضة لغرامات كبيرة، وإن كان السبب في عدم الامتثال يعود إلى طرف ثالث أو يُعزى إليه. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي مخالفة أي من تلك اللوائح والقوانين البيئية إلى احتمالية وقوع ضرر أو تلف في الممتلكات أو مرافق الإنتاج أو إلحاق الضرر بالأشخاص أو وفاتهم و/أو تدمير البيئة (حسبما تكون الحالة). وقد ينتج عن وقوع أي من هذه الأضرار البيئية تعطل خدمات الوينيوم قطر أو الإضرار بسمعتها، وقد تتعرض الوينيوم قطر لمسؤولية كبيرة عليها أو تنكبد تكاليف للتنظيف أو غرامات جراء هذه الأضرار، مما قد ينتج عنه تأثير سلبي كبير على أعمال الوينيوم قطر أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو آفاقها المستقبلية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد ما يضمن أن السلطات الحكومية في قطر لن تعتمد إلى مزيد من التشدد في تطبيق الأنظمة والقوانين البيئية القائمة أكثر مما كان عليه الحال في الماضي، أو أن تفرض معايير بيئية أكثر صرامة أو مستويات أعلى من الغرامات والعقوبات على المخالفات في المستقبل مما هي عليه في الوقت الحاضر. وبناءً عليه، فإن الوينيوم قطر يتعذر عليها تقدير الأثر المالي المحتمل في المستقبل للامتثال للقوانين أو اللوائح البيئية المعمول بها أو تقدير تكلفة مخالفة أي منها.

وقد يؤدي وقوع أي من هذه الأحداث إلى تعطيل مشاريع الوينيوم قطر وعملياتها، كما يؤدي إلى تحمل الوينيوم قطر تكاليف إضافية، الأمر الذي قد يكون له تأثير سلبي كبير على أعمال الوينيوم قطر أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو آفاقها المستقبلية.

يتوفر لدى الوينيوم قطر عقود مبادلات لأسعار الفائدة.

يمكن أن تؤثر تغيرات أسعار الفائدة تأثيراً سلبياً جوهرياً على أعمال الوينيوم قطر أو وضعها المالي أو آفاقها المستقبلية أو نتائج عملياتها نظراً لأن الوينيوم قطر قد أبرمت بعض مبادلات أسعار الفائدة. يرجى مراجعة قسم "مناقشة وتحليل الإدارة" في الجزئية الخاصة بإدارة المخاطر المالية.

تعتمد الوينيوم قطر على مساهميتها والشركات التابعة لها فيما يتعلق بعملياتها وتشارك في العديد من معاملات الأطراف أصحاب العلاقة والتي يمكن أن ينشأ عنها تضارباً في المصالح.

تشارك الوينيوم قطر مع مساهميتها والشركات الأخرى التي يسيطر عليها مساهميتها في العديد من معاملات الأطراف أصحاب العلاقة وتعتمد في ظروف معينة على تلك المعاملات. انظر أيضاً القسم "معاملات الأطراف أصحاب العلاقة".

لا يوجد ما يضمن أن هذه الترتيبات تنص أو ستتنص على شروط خاصة بالوينيوم قطر تكون مماثلة بشكل كبير إلى تلك التي قد تكون حصلت عليها من أطراف ثالثة غير تابعة، أو أن هذه الترتيبات يمكن استبدالها بأخرى مع أطراف ثالثة بشروط مماثلة إذا تطلب الأمر ذلك. فضلاً عن ذلك، لا يوجد ما يضمن أن الوينيوم قطر ستسعى بنفس الدرجة إلى رفع أي دعاوى بمقتضى هذه الترتيبات كما لو كانت هذه الترتيبات مع أطراف ثالثة غير تابعة، في حال عدم تأدية الالتزام من أي طرف ذي علاقة.

كما لا يمكن أن يكون هناك أي ضمان بأن الوينيوم قطر قد لا تتخذ أو تمتنع عن اتخاذ إجراءات معينة أو التصرف بطريقة معينة فيما يتعلق بأي اتفاق مبرم بينها وبين أي طرف ذي علاقة، الأمر الذي قد لا يحدث إذا كان ذلك الاتفاق مع طرف غير ذي علاقة. وبالتالي، فإن اعتماد الوينيوم قطر على العديد من المعاملات مع الأطراف أصحاب العلاقة قد يؤدي في ظروف معينة إلى تراجع جوهري في وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو آفاقها المستقبلية.

الومنيوم قطر عرضه لاضطرابات التجارة البحرية الدولية، بما في ذلك أعمال القرصنة.

لا تزال القرصنة البحرية من المشاكل الخطيرة والمكلفة، فاحتمالية وقوع هجوم من قراصنة أو هجوم إرهابي على سفينة أو ميناء تستخدمه الومنيوم قطر قد يؤدي إلى انخفاض الإيرادات في ظل زيادة التكاليف الأمنية وتأخر العمليات. وفي حالة وقوع هجمات من قراصنة أو هجمات إرهابية في نفس المنطقة خلال فترة زمنية معينة، عندئذ يمكن اعتبار هذه المنطقة غير آمنة وغير مستقرة، ويمكن تحويل اتجاه جزء كبير من حركة النقل البحري الدولي بعيداً عنها، ما يؤدي إلى تأثر النمو الاقتصادي سلباً. وقد تؤثر مثل هذه الحوادث سلباً على أعمال الومنيوم قطر أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو آفاقها المستقبلية. ويتعذر التنبؤ بوقوع مثل هذه الأحداث أو أحداث مماثلة أو التنبؤ بتأثيرها.

تعتمد الومنيوم قطر اعتماداً كبيراً على شبكة توزيع الشحن البحري الدولي لنقل منتجاتها إلى السوق.

تعتمد الومنيوم قطر اعتماداً كبيراً على شبكة توزيع الشحن البحري الدولي لنقل منتجاتها إلى العملاء. في حالة زيادة تكاليف الشحن الخاصة بالومنيوم قطر، فقد يكون لهذه الزيادة تأثير سلبي كبير على هوامش أرباحها، ما يؤثر بدوره سلباً وبصورة كبيرة على أعمالها أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو آفاقها المستقبلية.

يتوفر لدى الومنيوم قطر حالياً تمويلاً تجارياً للديون يستفيد من الضمان.

تقع على عاتق الومنيوم قطر في الوقت الراهن مبالغ كبيرة من المديونية القائمة المستحقة للفائدة تتكون من ترتيبات تمويل تجارية مع مجموعة من البنوك التجارية. وعلى الرغم من أن إدارة الومنيوم قطر تعتقد أنه سيتسنى لها الاستمرار في خدمة هذا الدين، إلا أنه لا يمكن أن يكون هناك أي ضمان بأن الومنيوم قطر ستكون في وضع مالي يسمح لها بمواصلة خدمة مديونيتها الحالية.

تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لقواعد التدفق النقدي التعاقدية الخاصة بالومنيوم قطر والتي تحكم استخدام عوائد مبيعات منتجات الشركة، فإن حق المقرضين بموجب وثائق تمويل الديون في السداد له أولوية على حقوق مساهمي الشركة. وبناءً على ذلك، فإن توافر الأموال التي سيتم توزيعها على الشركة (باعتبارها مساهم في الومنيوم قطر) وعلى المستثمرين في نهاية المطاف (بوصفهم حملة أسهم في الشركة) سيكون مرهوناً بسداد المبالغ المستحقة للمقرضين.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن يكون هناك ضمان بعدم وقوع أحداث معينة من شأنها أن تؤدي إلى تعجيل التزامات سداد الديون. وفي حالة التعجيل بسداد الديون المستحقة على الومنيوم قطر، فقد لا يتسنى للومنيوم قطر إعادة تمويل المديونية بشروط معقولة تجارياً أو تسديد المديونية. وجدير بالذكر أيضاً أن المقرضين يستفيدون بموجب وثائق تمويل الديون من حزمة تأمين خارجية على حسابات الومنيوم قطر، فضلاً عن عقود التشغيل الرئيسية والتأمين/إعادة التأمين. وعلاوة على ذلك، تنص وثائق تمويل الديون على بند يقضي بمنح تأمين للأصول القطرية الخاصة بالومنيوم قطر في حالة تغير قانون التأمين القطري، مما يسمح بوجود تأمين فعال على تلك الأصول. قد يكون لأي تعجيل، لاسيما أي إجراء إنفاذ بخصوص حزمة التأمين تأثير سلبي كبير على أعمال الومنيوم قطر ونتائج عملياتها ووضعها المالي العام وآفاقها المستقبلية. يُرجى مراجعة قسم "مناقشة وتحليل الإدارة" في الجزئية الخاصة بإدارة المخاطر المالية.

قد تتأثر نتائج عمليات الومنيوم قطر بانخفاض الطلب العالمي على الألومنيوم.

قد يؤثر أي انخفاض في الطلب العالمي على الألومنيوم تأثيراً سلبياً جوهرياً على أعمال الومنيوم قطر ووضعها المالي ونتائج عملياتها أو آفاقها المستقبلية.

المخاطر المرتبطة بتعريف الألومنيوم.

أعلنت حكومة الولايات المتحدة في 8 مارس 2018 أنها سوف تشرع في فرض تعرفية إضافية بنسبة 10٪ على واردات الألومنيوم من معظم الدول مثل الصين وروسيا، وذلك بناءً ما ينص عليه القسم 232 من قانون توسيع التجارة الأمريكية من أن واردات الألومنيوم تهدد إعاقة الأمن القومي الأمريكي. وقد تم تطبيق التعريف الإضافية في 23 مارس 2018 وحتى تاريخ هذه النشرة، وتم فرضها في الأونة الأخيرة على واردات الألومنيوم القادمة من جميع البلدان باستثناء الأرجنتين وأستراليا. وبالإضافة إلى ذلك، تجري وزارة التجارة الأمريكية حالياً تحقيقات حول مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية في قائمة سبائك الألومنيوم القياسية المستوردة من الصين، ومن المتوقع أن تظهر النتائج النهائية لتلك التحقيقات في الربع الأخير من عام 2018. كما أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية في 6 أبريل 2018 أنها ستشرع في فرض عقوبات على

أحد أكبر منتجي ومصدري الألومنيوم في روسيا وهي شركة United Company Rusal، على الرغم من أن وزارة الخزانة قد أجلت تطبيق تلك العقوبات تطبيقاً كاملاً حتى 12 نوفمبر 2018، في حين أن الشركة قدمت التماساً لإعفاءها من تلك العقوبات. وربما يؤثر فرض التعريفات الإضافية المشابهة على الوضع التنافسي للمنتجات التي تُصنعها ألومنيوم قطر أو يمنع ذلك بيع هذه المنتجات في بلاد بعينها، الأمر الذي قد يكون لها تأثير سلبي كبير على أعمال ألومنيوم قطر أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو آفاقها المستقبلية.

ثالثاً: المخاطر المتعلقة بالطرح وأسهم الطرح وسوق التداول

ستظل قطر للبترول بعد الطرح وعند التأسيس قادرة على ممارسة تأثير كبير على الشركة وإدارتها وإستراتيجيتها وعملياتها من خلال ملكيتها لنسبة 51% من رأس المال المُصدر للشركة والسهم الممتاز.

ستمتلك قطر للبترول بعد الطرح مباشرة، على افتراض شراء الطرح كاملاً، ولدى تأسيس الشركة، نسبة 51% من رأس المال المُصدر للشركة بما في ذلك السهم الممتاز، وسيتمكن ذلك قطر للبترول من السيطرة على الشركة وإدارتها وإستراتيجيتها وسياساتها وعملياتها والتي تمنح لمن يملك نسبة 51% من رأس المال المُصدر للشركة بالإضافة إلى حقوق خاصة تُمنح لقطر للبترول نظير امتلاكها السهم الممتاز، منها الحق في تعيين وتجديد وعزل أعضاء مجلس الإدارة والحق في الموافقة على أي قرار تتخذه الشركة أو رفضه أو إلغائه سواء من قبل الجمعية العامة العادية أو غير العادية أو مجلس الإدارة بشأن أمور مثل الموافقة على توزيعات الأرباح والميزانيات التقديرية، وإصدار الأوراق المالية، وعمليات التصرف أو الاستحواذ الكبيرة، والتغييرات في رأس المال، والتعديلات على مستندات تأسيس الشركة. ولا يوجد ما يضمن أن مصالح قطر للبترول ستتوافق مع مصالح المستثمرين الجدد أو مصالح الشركة ككل.

غياب سوق التداول قبل الطرح والتقلب المحتمل لسعر السهم.

الشركة تحت التأسيس. وبالتالي لم تكن هناك سوق عامة للأسهم قبل الطرح، وعلاوة على ذلك، فلا يوجد ضمان أن يكون هناك سوق تداول نشط للأسهم عقب الطرح. وفي حالة عدم وجود سوق تداول نشط، فستتأثر سيولة الأسهم، وقد يؤثر ذلك سلباً على سعر الأسهم بالسوق. وفي هذه الحالة، قد يصبح من الصعب أو المستحيل على المستثمرين الخارج من الاستثمار في أسهم الطرح.

ربما يتذبذب سعر الأسهم في السوق بشكل كبير بفعل عوامل مختلفة.

قد يخضع السعر السوقي للأسهم بعد قبول الإدراج إلى تقلبات كبيرة جراء التغيرات التي تطرأ على توجهات البورصة فيما يتعلق بالأسهم أو الأوراق المالية المماثلة للأسهم أو استجابة لعوامل وأحداث مختلفة منها أي تغييرات تنظيمية من شأنها أن تؤثر على عمليات الشركة أو ألومنيوم قطر والتغيرات في نتائجها التشغيلية الربع والنصف السنوية أو السنوية والتطورات التي تطرأ على أعمالها أو أعمال منافسيها فضلاً عن أحداث الاقتصاد الكلي والأحداث الجيوسياسية التي تؤثر على البلدان والأقاليم التي تزاوّل فيها الشركة أعمالها. وقد يتأثر السعر السوقي للأسهم أيضاً بالشائعات المنتشرة التي يمكن تداولها في السوق أو تكهنات وسائل الإعلام (حتى وإن كانت هذه الشائعات أو التكهنات لا أساس لها أو غير دقيقة).

وإضافة إلى ذلك، فقد شهدت سوق الأسهم طفرات كبيرة في الأسعار وحجم التداول من وقت إلى آخر، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلباً على السعر السوقي للأسهم إلى جانب الظروف السياسية والاقتصادية. ولكي يتسنى تحسين العوائد، قد يحتاج المستثمرون إلى حيازة الأسهم على أساس طويل الأجل وقد لا تكون الأسهم ملائمة للاستثمار قصير الأجل. وقد تنخفض أو ترتفع قيمة الأسهم فضلاً عن أن السعر السوقي للأسهم قد لا يعكس القيمة العادلة لاستثمارات الشركة. ومن الممكن أن يخسر المستثمرون جميع استثماراتهم أو جزء كبير منها.

مخاطر بيع أعداد كبيرة من الأسهم من جانب قطر للبترول في المستقبل والتأثير السلبي على سعر السهم.

قد يؤثر سلباً بيع أعداد كبيرة من الأسهم بورصة قطر، عقب إتمام الطرح أو وجود تصور بحدوث مثل ذلك البيع، على السعر السوقي للأسهم. وقد يكون لبيع أعداد كبيرة من الأسهم من جانب قطر للبترول أو بوجه عام من جانب أي من كبار حملة الأسهم تأثير سلبي على سوق الأسهم، وقد يترتب عليه انخفاض السعر السوقي للأسهم.

مخاطر انخفاض ملكيات أسهم الشركة في المستقبل من خلال إصدار أسهم جديدة.

لا تنوي الشركة حالياً إصدار أسهم إضافية بعد الطرح مباشرة. وإذا أصدرت الشركة أسهماً في المستقبل، فسوف تنخفض

النسبة المملوكة لكل مساهم في الشركة (ومن ثم الاستثمار الاقتصادي من قبل المساهم) إذا لم يستحوذ المساهم على حقه النسبي في الأسهم الإضافية الجديدة.

بورصة قطر هي سوق أسهم جديد نسبياً وليس هناك أي ضمان للمستثمرين فيما يتعلق بمستوى السيولة الذي سيتم توفيره.

تجدر الإشارة إلى أن بورصة قطر أصغر إلى حد كبير من حيث الحجم ومقدار التداول مقارنة بغيرها من أسواق الأوراق المالية العالمية، كذلك الموجودة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وقد افتتحت بورصة قطر للتداول منذ عام 1997، ومع ذلك لا يمكن ضمان نجاحها المستقبلي وسيولتها في السوق فيما يتعلق بالأسهم. كما أن عمولات الوساطة وتكاليف المعاملات الأخرى في بورصة قطر يمكن أن تكون أعلى من تلك المطبقة في غيرها من البورصات، وقد تُسهم تلك العوامل بشكل عام في الحد من السيولة وزيادة تقلب أسعار الأسهم والحد من قدرة أصحاب الأسهم على بيع أي منها بالكمية وبالسعر وفي الوقت الذي يرغبون فيه القيام بذلك.

رابعاً: المخاطر المرتبطة بدولة قطر بوجه عام

تزيد درجة المخاطر عند الاستثمار في الأوراق المالية داخل الأسواق الناشئة بشكل عام.

ينطوي الاستثمار في الأوراق المالية بالأسواق الناشئة، مثل قطر، بشكل عام على درجة أعلى من المخاطر مقارنة بالاستثمار في الأوراق المالية الخاصة بالجهات المصدرة من البلدان الأكثر تقدماً. كما ينبغي على المستثمرين الملاحظة أن الأسواق الناشئة، مثل قطر تخضع للتغير السريع وأن المعلومات الواردة في هذه النشرة قد تصبح قديمة نسبياً بسرعة. وعلاوة على ذلك، فإن الاضطراب المالي في أي من بلدان الأسواق الناشئة يميل إلى التأثير سلباً على مستوى الثقة في بلدان الأسواق الناشئة الأخرى، ويمكن أن يتسبب في أن ينقل المستثمرون أموالهم إلى أسواق أكثر تقدماً. وكما حدث في الماضي، فإن المشاكل المالية أو زيادة المخاطر المتوقعة المقترنة بالاستثمار في الاقتصادات الناشئة يمكن أن تؤدي إلى تثبيط الاستثمار الأجنبي في قطر والتأثير سلباً على اقتصادها.

وتشمل هذه المخاطر الأعلى ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- عدم الاستقرار السياسي الإقليمي؛
- الضربات العسكرية أو نشوب الحرب أو غيرها من الأعمال العدائية التي تحدث في بلدان أخرى في المنطقة؛
- التراجع الكبير في أعمال تطوير البنية التحتية الصناعية والاقتصادية التي يجري تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛
- التدخل الحكومي، بما في ذلك مصادرة الأصول أو تأميمها أو زيادة مستويات الحماية؛
- زيادة معدلات التضخم وتكلفة المعيشة؛
- تباطؤ البيئة الاقتصادية الإقليمية والعالمية؛
- إلغاء الحقوق التعاقدية و/أو مصادرة الأصول؛
- زيادة اللوائح التنظيمية الحكومية أو الأنشطة الحكومية ذات التأثير السلبي فيما يتعلق بالأسعار وضوابط الواردات والصادرات والبيئة والجمارك والهجرة وتحويلات رأس المال وضوابط الصرف الأجنبي والعملات وسياسات العمل واستخدام الأراضي والمياه والملكية الأجنبية؛
- إجراءات حكومية تعسفية أو غير متسقة أو غير قانونية؛
- تغيير الأنظمة الضريبية، بما في ذلك فرض الضرائب أو زيادتها في البلدان المواتية ضريبياً مثل قطر؛
- الصعوبات والتأخيرات في الحصول على موافقات حكومية وغيرها من الموافقات لعمليات الشركة أو تجديد الموافقات الحالية؛
- عدم القدرة على تحويل الأرباح أو توزيعات الأرباح إلى الوطن، بالإضافة إلى القيود المفروضة على حق تحويل العملات أو نقلها إلى الوطن أو تصدير الأصول؛
- التغييرات السلبية المحتملة في القوانين والممارسات التنظيمية، بما في ذلك الهياكل القانونية والقوانين الضريبية وتنفيذ الأحكام الأجنبية؛

- سياسات الاقتصاد الكلي المُعدة للبلدان المتقدمة والتي تؤثر على الأسواق الناشئة مثل قطر، لاسيما في ضوء ربط الريال القطري بالدولار الأمريكي؛

- تفاعل المستثمرين الدوليين مع الأحداث في أي بلد أو منطقة تدرج ضمن الأسواق الناشئة، مما يؤدي إلى ظهور تأثير سريع الانتقال ويؤثر على منطقة أو فئة كاملة من الاستثمارات.

وفي جميع الأحوال؛ لا يوجد ما يضمن عدم تأثر سوق الأوراق المالية التي تنطوي على مخاطر الأسواق الناشئة، مثل الأسهم، سلباً بالأحداث التي تقع في أماكن أخرى - خاصة في الأسواق الناشئة.

تقع دولة قطر في منطقة تحيط بها قلاقل سياسية وأمنية وجيوسياسية مستمرة.

على الرغم من أن قطر تتمتع منذ القدم باستقرار سياسي داخلي وعلاقات دولية جيدة، إلا أنها تقع في منطقة ذات أهمية استراتيجية شهدت ولا تزال حالة من عدم الاستقرار السياسي والتوترات الجيوسياسية والدبلوماسية. وفي 5 يونيو 2017، اتخذت أربعة بلدان عربية خطوات لقطع العلاقات التجارية والدبلوماسية مع دولة قطر ("الرباعي على قطر"). كما أن تفاقم حالات عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، والتي قد تشمل أو لا تشمل قطر بشكل مباشر، يمكن أن يكون له تأثير سلبي كبير على اقتصاد قطر، بما في ذلك التأثير على قدرتها على المشاركة في التجارة الدولية، مما يكون له تأثير سلبي كبير بشكل غير مباشر على أعمال الشركة أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو آفاقها المستقبلية.

وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد قطر على القوى العاملة الوافدة، بدءاً من العمالة غير الماهرة ووصولاً إلى المتخصصين من أصحاب المهارات العالية في العديد من القطاعات الصناعية. وفي حالة تصاعد حالة عدم الاستقرار الإقليمي، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض كبير في توافر العمالة الوافدة بالمهارات المناسبة، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على الاقتصاد القطري بوجه عام، حيث يُعد التوافر المستمر للعمالة الماهرة جانباً مهماً في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030.

في السنوات الأخيرة، كانت هناك اضطرابات سياسية في المنطقة، ولا تزال المنطقة تشهد حالة من التوتر من الممكن أن تؤدي إلى خطر تعويق أو ربما وقف خط النقل البحري إلى قطر أو منها. وقد يؤثر هذا الأمر على قدرة ألومنيوم قطر على استيراد المواد الخام وتصدير المنتجات النهائية، إذ أن خط النقل البحري هذا يُمثل القناة الرئيسية لشحن منتجات ألومنيوم قطر.

شهدت قطر قبل عام 2009 معدل تضخم مرتفع.

قبل عام 2009، كانت مستويات التضخم في قطر مرتفعة، وبلغ معدل التضخم السنوي الإجمالي 15.2% و 13.6% و 11.8% في 2008 و 2007 و 2006 على التوالي. وتُعزى مستويات التضخم المرتفعة قبل عام 2009 في المقام الأول إلى الزيادة السريعة والمستمرة في أسعار العقارات، فضلاً عن الزيادة في الأسعار العالمية للمواد الغذائية والمواد الخام. وفي عامي 2009 و 2010، كانت معدلات التضخم سلبية نتيجة لانخفاض تكاليف السكن. وفي عام 2011، نجحت قطر في الخروج من مرحلة الانكماش التي شهدتها العاميين الماضيين مسجلة معدل تضخم إيجابي بنسبة 1.9%. وفي 2012 و 2013 و 2014، استمر مؤشر أسعار المستهلك في الزيادة، حيث ارتفع المؤشر العام بنسبة 2.3% و 3.2% و 3.3% على التوالي، على عكس الاتجاهات العالمية حيث تراجعت ضغوط التضخم إلى حد كبير، لاسيما في الاقتصادات المتقدمة. وعلى الرغم من ذلك، نجد معدل مؤشر أسعار المستهلك في عامي 2015 و 2016 معتدلاً مقارنة بعام 2014، حيث بلغ في هذين العاميين 1.8% و 2.7% على التوالي، ولا يوجد ما يضمن بأن قطر لن تشهد معدلات تضخم أعلى بكثير في المستقبل. وفي عام 2017، بلغ معدل مؤشر أسعار المستهلك 0.4%.

على الرغم من أن الحكومة ومصرف قطر المركزي يمكنهما استخدام أدوات نقدية متنوعة لمعالجة استقرار الأسعار، بما في ذلك تحريك أسعار الفائدة بشكل مستقل عن البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على الرغم من ربط العملة، فليس هناك ما يضمن بأن الحكومة أو مصرف قطر المركزي سيتسنى لهما تحقيق استقرار في الأسعار أو الحفاظ عليه، ومن ثم السيطرة على التضخم. وإذا واجهت قطر معدلات تضخم مرتفعة في المستقبل، فقد يؤثر ذلك سلباً على اقتصادها، مما يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً كبيراً بشكل غير مباشر على أعمال الشركة أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو آفاقها المستقبلية.

أي تغيير في "ربط" سعر صرف الريال القطري أو العملات الإقليمية الأخرى بسعر صرف ثابت للدولار الأمريكي أو فك ذلك الربط يمكن أن يؤدي إلى انخفاض قيمة الريال القطري مقابل الدولار الأمريكي وقد يؤثر سلباً على النظام المصرفي في قطر.

منذ عام 1980، تم بصورة فعالة إجراء ربط الريال القطري بسعر صرف ثابت قدره 3.64 ريال قطري لكل دولار أمريكي، وأقر هذا السعر رسمياً عام 2001. وحتى تاريخ هذه النشرة، ربطت البلدان الخليجية التالية المصدرة للنفط عملاتها بالدولار الأمريكي، وهي دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والبحرين. واستجابة للتقلبات المستمرة في أسعار النفط على الصعيد العالمي، واجهت البلدان المنتجة للنفط ذات العملات المربوطة تقليدياً بالدولار الأمريكي ضغوطاً لفك ربط عملاتها بالدولار، وقامت بالفعل في بعض الحالات بفك ربط عملاتها بالدولار الأمريكي، فعلى سبيل المثال، قامت كازاخستان بفك الربط بين التينغ الكازاخستاني والدولار الأمريكي في 20 أغسطس 2015، وأعقبه في 21 ديسمبر 2015 فك الربط بين الدولار الأمريكي والمانات الأذربيجاني. ومن المحتمل أن تقوم دول أخرى في مجلس التعاون الخليجي والمنطقة على نطاق أوسع بفك ربط عملتها بالدولار الأمريكي استجابة للتطورات في أسعار النفط أو لأي أسباب أخرى، ومن الممكن أن تؤثر أي عملية فك مستقبلية للربط تأثيراً سلبياً على الاقتصاد القطري، الأمر الذي قد يترتب عليه تأثير سلبي كبير بشكل غير مباشر على أعمال الشركة أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو آفاقها المستقبلية.

خطر إلغاء الدعم الحكومي أو خفضه.

تقدم حكومة قطر دعم وحوافز مالية مهمة للاقتصاد القطري، وليس هناك ما يضمن عدم إلغاء ذلك الدعم والحوافز المالية أو تخفيضها، أو عدم تغيير طريقة تقديمها تغييراً جوهرياً. إن أي تغييرات من هذا القبيل قد تؤثر تأثيراً كبيراً على الاقتصاد القطري وأعمال ألومنيوم قطر ووضعها المالي وآفاقها المستقبلية ونتائج عملياتها.

الطرح

الشركة

الشركة هي شركة مساهمة عامة قطرية تحت التأسيس في دولة قطر، وقد أسست قطر للبترول الشركة بصفتها المؤسس الوحيد لها بموجب المادة 68 من قانون الشركات. وقد أصدر سعادة وزير الاقتصاد والتجارة قرار بتأسيس الشركة بتاريخ 15 أكتوبر 2018 بصفتها شركة مساهمة عامة قطرية، وفق الإجراءات القانونية المتبعة.

رأس مال الشركة وإجمالي أسهمها

الشركة هي تحت التأسيس في تاريخ إعداد هذه النشرة، وبمجرد تأسيسها، سيتألف رأس مال الشركة المصدر من 5,580,120,000 ريال قطري، مقسم إلى 558,011,999 سهم عادي وسهم ممتاز واحد. وتبلغ القيمة الاسمية للسهم الواحد 10 ريالات قطرية. وتُدفع جميع الأسهم بالكامل. وتخضع أسهم الشركة إلى أحكام التشريعات القطرية السارية وكذلك مستندات تأسيس الشركة المتمثلة في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي (المُشار إليهما مجتمعين بعبارة "مستندات التأسيس" أو "النظام الأساسي")، كما تحمل الحقوق المنصوص عليها في "وصف أسهم رأس المال". وستملك قطر للبترول السهم الممتاز في رأس مال الشركة وفقاً للنظام الأساسي. ويمنح السهم الممتاز حامله حقوقاً خاصة محددة (على النحو المحدد في "وصف أسهم رأس المال" الوارد في هذه النشرة تحت عنوان "الحقوق المرتبطة بالسهم الممتاز")، فضلاً عن الحقوق التي يتمتع بها باعتباره المساهم الخاص.

عدد أسهم الطرح

273,425,880 سهم تمثل 49% من الأسهم. أما الأسهم المتبقية العادية البالغ عددها 284,586,119 سهم -والتي تمثل مع السهم الممتاز الواحد ما نسبته 51% من الأسهم- فتحملها قطر للبترول.

المؤسس

وبعد إتمام الطرح بنجاح، من المقرر أن تمتلك قطر للبترول 51% من الأسهم، بينما يمتلك حملة الأسهم الجدد النسبة المتبقية والبالغة (49%).

سعر الطرح

سيتم طرح الأسهم بسعر 10.1 ريالات قطرية لكل سهم (بقيمة اسمية 10 ريالات قطرية للسهم الواحد، بالإضافة إلى تكاليف الطرح والإدراج البالغة 0.1 ريال قطري لكل سهم).

فئات الطرح

ووفقاً لاستراتيجية التخصيص الموضحة أدناه، يتم طرح الأسهم على الجهات التالية:

المستثمرون من الأفراد: يتم طرح 245,525,280 سهم (بما يمثل 44% من الأسهم) على المستثمرين من الأفراد، وذلك وفق شروط الطرح على النحو الموضح في هذه النشرة.

المؤسسات المحددة: يتم طرح ما يصل إلى 27,900,600 سهم (يمثل 5% من الأسهم) على المؤسسات المحددة المتمثلة في الحكومة القطرية والمؤسسات الحكومية والشركات العامة وغيرها من الكيانات الأخرى. وسيتم اختيار المؤسسات المحددة وفقاً لتقدير قطر للبترول.

ويُسمح لجميع المؤسسات والأفراد - بعد تاريخ الإدراج - بشراء الأسهم من بورصة قطر وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر والنظام الأساسي.

طلبات من جانب المستثمرين من الأفراد

ويتمثل الحد الأدنى لطلب الاكتتاب المقدم من جانب المستثمرين من الأفراد في 50 سهماً (ويُشار إليه أدناه بعبارة "الحد الأدنى لطلب الاكتتاب"). ولن يُقبل أي طلب اكتتاب لأي من المستثمرين من الأفراد بأقل من 50 سهماً (المشار إليه أدناه بلفظ "الحد الأدنى لعدد الأسهم"). ويكون أي طلب اكتتاب يتجاوز الحد الأدنى لطلب الاكتتاب بمضاعفات العدد 50 من الأسهم.

ويتمثل الحد الأقصى لطلب الاكتتاب المقدم من جانب المستثمرين من الأفراد في 11,160,200 سهماً (ويُشار إليه أدناه بعبارة "الحد الأقصى لطلب الاكتتاب"). وسيتم خفض عدد الأسهم في أي طلب للاكتتاب نتلقاه من المستثمرين من الأفراد بما يتجاوز الحد الأقصى لطلب الاكتتاب، ويتم التعامل مع ذلك الطلب بوصفه طلباً للاكتتاب في 11,160,200 سهم من أسهم الطرح فقط (ويُشار إلى ذلك العدد من الأسهم أدناه بلفظ "الحد الأقصى لعدد الأسهم").

وبالإضافة إلى ذلك، يحظر النظام الأساسي على أي شخص -سواء أكان اعتبارياً أم طبيعياً- باستثناء قطر للبترول (والشركات التابعة لها) وأي مؤسسات تخطر بها قطر للبترول الشركة - امتلاك أكثر من 2% من أسهم الشركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي يجوز لمجلس الإدارة تعديلها وفقاً للنظام الأساسي. وعلاوة على ذلك، يجوز لحملة الأسهم غير القطريين امتلاك حتى 49% من أسهم الشركة المقيدة في بورصة قطر أو أي بورصة منظمة أخرى (يجوز لمجلس إدارة الشركة تعديل هذه النسبة وفقاً للنظام الأساسي).

ويُحظر تقديم طلبات اكتتاب متعددة تحمل الاسم ذاته لأي مستثمر من الأفراد. وفي حال تلقي العديد من الطلبات التي تحمل الاسم ذاته لأي مستثمر من الأفراد، فلن يُلتفت إلا لطلب واحد (بناءً على التقدير المطلق لبنك الاكتتاب ذي الصلة أو بنك الاكتتاب الرئيسي) في حين سترفض أي طلبات أخرى جملةً وتفصيلاً. وعلى الرغم مما تقدم، فإن الطلب المقدم من جانب (أ) أحد الوالدين أو الأوصياء القانونيين نيابة عن أحد القاصرين أو (ب) الشخص المخول حسب الأصول نيابة عن الغير لا يمنع هذا الشخص من تقديم طلب يحمل اسمه في نموذج طلب منفصل.

وتتعامل قطر للبترول ومستشار الإدراج ومدير الطرح مع الطلبات المقدمة من جانب المؤسسات المحددة للاكتتاب في أسهم الطرح بشكل منفصل عن الطلبات المستلمة من المستثمرين من الأفراد.

طلبات من جانب المؤسسات المحددة

استراتيجية التخصيص

ولا يجري تخصيص أسهم الاكتتاب للمستثمرين من الأفراد إلا بأعداد صحيحة من الأسهم. وتُخصّص تلك الأسهم للمستثمرين من الأفراد على النحو التالي:

• سيتم تخصيص الاكتتابات (شاملة الأسهم) من 50 إلى 750 سهماً من أسهم الطرح بالكامل في "الشريحة الأولى من التخصيص".

• وفي "الشريحة الثانية من التخصيص"، سيتم تخصيص الاكتتابات فوق 750 سهماً من أسهم الطرح بمضاعفات 50 سهماً من أسهم الطرح، بشرط أن يكون عدد الأسهم المتبقية المتاحة للاكتتاب كافية لاستيفاء جميع هذه الاكتتابات بالكامل وبالتساوي.

• وبعد إجراء الشريحة الأولى والثانية من التخصيص، في حال تبقى عدد من أسهم الطرح غير قابل للتخصيص بواقع 50 سهم أو مضاعفاتاً بشكل كامل ومتساو على المساهمين فيجوز تخصيص هذه الأسهم المتبقية للمستثمرين بناءً على توجيهات المجلس ووفقاً لتقديره المطلق، ("الشريحة الثالثة من التخصيص"). ومن المفترض أن يتم توزيع أسهم الطرح المتبقية هذه بالتساوي (بقدر ما هو ممكن عملياً) بين المكتتبين الذين لم يحصلوا بعد على إجمالي أسهم الطرح التي تقدموا للاكتتاب فيها بعد استكمال الشريحة الأولى من التخصيص والشريحة الثانية من التخصيص.

تجدر الإشارة إلى أنه سيتم تخصيص ما يصل إلى 5% من الاسهم للمؤسسات المحددة.

ومن المفترض أن يتم تخصيص أسهم الطرح ورد فائض مبالغ الاكتتاب، إن وجدت، بحلول 25 نوفمبر 2018.

الإدراج والتداول

ستتقدم الشركة قبل تاريخ الإغلاق بطلب إلى هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر لإدراج جميع الأسهم للتداول في بورصة قطر وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر. وسوف يجري تداول الأسهم من خلال نظام إلكتروني، عن طريق سجل أسهم الشركة الذي تحتفظ به شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.

لم تكن هناك سوق للأسهم قبل الطرح. وقد أعدت هذه النشرة بشأن تقديم طلب قبول إدراج الأسهم ببورصة قطر ("قبول الإدراج") وللطرح العام للأسهم في قطر. ومن المتوقع أن يتم قبول الإدراج خلال ديسمبر 2018.

استخدام العوائد

سوف تحصل قطر للبترول على الحصيلة المتأتية من الطرح. لمزيد من المعلومات، يُرجى مراجعة "استخدام حصيلة الطرح".

الضرائب

للاطلاع على تبعات الضريبة القطرية لشراء أسهم الطرح وامتلاكها، يُرجى الرجوع إلى قسم "الضرائب".

سياسة توزيع أرباح الأسهم

للاطلاع على تفاصيل سياسة توزيع أرباح الأسهم الخاصة بالشركة، يُرجى مراجعة "سياسة توزيع أرباح الأسهم".

حقوق التصويت

للاطلاع على تفاصيل حقوق التصويت المتعلقة بالأسهم، يُرجى الرجوع إلى قسم "وصف أسهم رأس المال" من هذه النشرة.

القيود المفروضة على البيع ونقل ملكية الأسهم

ستخضع الأسهم إلى قيود محددة كما هو مبين في قسم "القيود المفروضة على البيع ونقل ملكية الأسهم".

السداد ونقل الملكية

يتعين على المستثمرين سداد قيمة الأسهم في اليوم ذاته بالريال القطري في تاريخ الإغلاق أو قبله حتى يتسنى لهم شراء الأسهم من خلال بنوك الاكتتاب. تخضع الأسهم التي سيتم طرحها إلى موافقة الشركة وحققها في رفض أي طلب كلياً أو جزئياً قبل قبول الإدراج. وتحتفظ الشركة و/أو قطر للبترول و/أو بنوك الاكتتاب بحق رفض أي استمارة طلب اكتتاب لا تكون مستوفاة حسب الأصول أو بشكل كامل، و/أو في حالة فقدان أي وثائق يتطلب إرفاقها (كما هو موضح في هذه النشرة و/أو استمارة طلب الاكتتاب ذاتها). ويمكن أن يشمل هذا على سبيل المثال لا الحصر عدم وضوح استمارة طلب الاكتتاب، أو تحريرها من جانب مستثمر غير مؤهل أو نيابة عنه، أو تحريرها من جانب قاصر، أو عدم استيفائها، أو أنها تحمل معلومات خاطئة أو متناقضة أو ناقصة أو أنها لا تتفق مع القوانين واللوائح السارية أو الطلبات التي لم يُرفق بها الوثائق الداعمة المناسبة.

"QAMC"

رمز تداول الأسهم في
بورصة قطر

إجراءات الطرح للمستثمرين من الأفراد

فترة الطرح

سوف يفتح الاكتتاب خلال فترة الطرح والتي تبدأ في 30 أكتوبر 2018 ("تاريخ فتح الاكتتاب") وتنتهي في نهاية العمل (بتوقيت الدوحة) في 12 نوفمبر 2018 ("تاريخ إغلاق الاكتتاب") (شاملاً هذا التاريخ). ويجوز للمستثمرين من الأفراد خلال فترة الطرح التقدم لشراء أسهم الطرح من خلال ملء استمارة طلب اكتتاب خاص (استمارة طلب الاكتتاب) وتقديمها.

بنوك الاكتتاب

بنوك الاكتتاب هي الجهات الوحيدة المرخص لها بتوزيع استثمارات طلب الاكتتاب على المستثمرين من الأفراد نيابة عن قطر للبترول. وتكون بنوك الاكتتاب وحدها هي المختصة بتوزيع وتجميع كافة استثمارات وأوامر الاكتتاب ومبالغ حصيلة الطرح أثناء فترة الطرح فضلاً عن النظر فيها. كما يختص بنك الاكتتاب الرئيسي بإرسال إخطار بالتخصيص النهائي للأسهم ورد فائض عوائد أسهم الطرح غير المخصصة (إن وجدت) فضلاً عن النظر فيها.

وفيما يلي قائمة بأسماء بنوك الاكتتاب هي المؤسسات المصرفية والمالية التالية:

اسم البنك

بنك قطر الوطني (ش.م.ق.ع.) (بنك الاكتتاب الرئيسي)	بنك الدوحة (ش.م.ق.ع.)
بنك قطر الدولي الإسلامي (ش.م.ق.ع.)	مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ق.ع.)
مصرف الريان (ش.م.ق.ع.)	بنك بروة (ش.م.ق.ع.)
البنك التجاري (ش.م.ق.ع.)	البنك العربي (ش.م.ع.)
البنك الأهلي (ش.م.ق.ع.)	بنك الخليج التجاري (الخليجي) (ش.م.ق.ع.)

طلبات أسهم الطرح

يجوز للمستثمرين من الأفراد والمؤسسات خلال فترة الطرح التقدم بطلبات الاكتتاب بالأسهم من خلال تعبئة استمارة طلب الاكتتاب والامتنال للتعليمات المنصوص عليها في استمارة طلب الاكتتاب وهذه النشرة. قد تُرفض أي طلبات اكتتاب تتعلق بأسهم الطرح تُعبأ دون الامتنال الكامل للمتطلبات المنصوص عليها في تلك الطلبات، وذلك دون أي حق في الحصول على تعويضات أو أي حق آخر. ويتنازل كل مستثمر من الأفراد عن أي حق في اتخاذ أي إجراء ضد أي من قطر للبترول أو الشركة أو مستشار الإدراج ومدير الطرح أو أي من بنوك الاكتتاب.

يُحظر تقديم طلبات متعددة تحمل الاسم ذاته لأي مستثمر من الأفراد. وفي حال تلقي العديد من الطلبات التي تحمل الاسم ذاته للمستثمر من الفرد، فلن يُلتفت إلا لطلب واحد (بناءً على التقدير المطلق لبنك الاكتتاب ذي الصلة)، في حين سترُفض أي طلبات أخرى جملةً وتفصيلاً. ورغم ما تقدم ذكره، فإن الطلب المقدم من جانب، (أ) أحد الوالدين أو الأوصياء القانونيين نيابة عن أحد القاصرين؛ أو (ب) المخول حسب الأصول نيابة عن الغير، لا يمنع هذا الشخص تقديم طلب يحمل اسمه بموجب نموذج طلب منفصل. ويقع على عاتق المستثمر الفرد وحده مسؤولية ضمان استيفاء استمارة طلب الاكتتاب الخاصة به للتعليمات من كافة النواحي مع تقديمها إلى أي من الفروع المخصصة التابعة لبنك الاكتتاب قبل نهاية تاريخ إغلاق الطرح. ولن تقبل بنوك الاكتتاب أية استثمارات لطلب الاكتتاب تُقدم إليها بعد ساعات العمل المعتادة في تاريخ الإغلاق.

يتعين سداد ثمن أسهم الطرح بصورة كاملة (بالإضافة إلى تكاليف الاكتتاب والإدراج) عند تقديم استثمارات طلب الاكتتاب. ويمكن إجراء عملية السداد عن طريق الخصم من الأرصدة الموجودة في حساب لدى إحدى بنوك الاكتتاب. وعلى كل مستثمر من الأفراد إرفاق نسخة من جواز سفره أو بطاقته الشخصية باستمارة طلب الاكتتاب. وتحتفظ الشركة و/أو قطر للبترول و/أو بنوك الاكتتاب بحق رفض أي استمارة طلب اكتتاب لا تكون مستوفاة حسب الأصول أو بشكل كامل، و/أو في حالة فقدان أي وثائق يتطلب إرفاقها (كما هو موضح في هذه النشرة و/أو استمارة طلب الاكتتاب ذاتها). ويمكن أن يشمل هذا على سبيل المثال لا الحصر عدم وضوح استمارة طلب الاكتتاب، أو تحريرها من جانب مستثمر غير مؤهل أو نيابة عنه، أو تحريرها من جانب قاصر، أو عدم استيفائها، أو أن كانت تحمل معلومات خاطئة أو متناقضة أو ناقصة أو أنها لا تتفق مع القوانين واللوائح السارية أو الطلبات التي لم يُرفق بها الوثائق الداعمة المناسبة.

وفي حالة القاصر، يتقدم وصيه بطلب شراء أسهم الطرح نيابة عنه. وفي هذه الحالة، سيكون الوصي مطالباً بإرفاق الوثيقة التي تثبت تعيينه وصياً للقاصر ذي العلاقة مع استمارة طلب الاكتتاب، إلى جانب نسخ من بطاقة هوية الوصي والقاصر ذي العلاقة (أو في حالة القاصر، شهادة الميلاد الأصلية أو الهوية القطرية). إن أي طلب يتقدم به وصي بالنيابة عن قاصر لا يمنع الوصي من الاكتتاب بأسهم الطرح باسمه.

يجب أن تكون جميع استثمارات طلب الاكتتاب المقدمة بالنيابة عن الغير مصحوبة بوكالة رسمية مصدقة حسب الأصول. وفي جميع الأحوال، يجب على المتقدمين بطلبات الاكتتاب التأكد - في حالة النص على إرفاق وثائق باستمارة طلب الاكتتاب - من إتاحة أصل كل وثيقة لكي يطلع عليها بنك الاكتتاب الذي تُقدم إليه استمارة طلب الاكتتاب. ويتعهد كل مستثمر من الأفراد - من خلال الاكتتاب أو السعي للاكتتاب بالأسهم - بتعويض قطر للبترول والشركة وبنوك الاكتتاب ومستشاري كل منهم عن كافة الخسائر التي تنجم أو قد تنجم عن عدم مراعاة شروط استمارة طلب الاكتتاب و/أو أي تقصير أو إغفال من جانب المستثمر الفرد في الوفاء بالشروط المبينة في استمارة طلب الاكتتاب و/أو هذه النشرة.

كما أن أي أسهم إضافية يتم إصدارها أو نقلها إلى مستثمر وفق توجيهات قطر للبترول أو الشركة أو بنك الاكتتاب من أجل تصحيح أو تدارك أي نقص أو خطأ في عملية التخصيص، يجب التعامل معها على أنها أسهم طرح لجميع الأغراض.

وتجدر الإشارة إلى إمكانية استخدام استمارة طلب الاكتتاب من جانب بنوك الاكتتاب و/أو بورصة قطر و/أو شركة قطر للائحة المركزي للأوراق المالية لتحديث البيانات (بما في ذلك توزيعات الأرباح) المتوفرة حالياً والمتعلقة بأوراق مالية متداولة في بورصة قطر تكون مملوكة وقتها لمقدم الاستمارة أو الشخص الذي تقدم نيابة عنه استمارة طلب الاكتتاب.

أماكن الحصول على النشرة:

وتتوافر نسخ من هذه النشرة واستثمارات طلب الاكتتاب وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة بالفروع المخصصة لبنوك الاكتتاب وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة.

وتجدر الإشارة إلى أن فروع بنوك الاكتتاب المشاركة في قطر لها ساعات العمل الخاصة بها. لذا يفضل أن يتحقق المستثمرون من الأفراد من ساعات عمل فرع بنك الاكتتاب المشارك، وذلك لضمان عدم إضاعة فرصة المشاركة في الطرح العام الأولي.

رقم المستثمر الوطني

لا يشترط أن يكون لدى المتقدم بطلب الاكتتاب رقم مستثمر وطني في إطار عملية تقديم الطلب.

حساب التداول

لا يشترط أن يكون لدى المتقدم حساب تداول. غير إنه في حال رغب المتقدم في تداول أسهمه بعد الطرح، فإنه يتعين أن يكون لديه حساب تداول لدى وسيط مرخص لدى بورصة قطر. ولن يتمكن المتقدم الذي ليس لديه حساب تداول من تداول أسهمه في بورصة قطر بعد الطرح. ويمكن الحصول على المعلومات الخاصة بفتح حساب تداول من الموقع الإلكتروني لبورصة قطر في الدوحة أو من خلال شركات الخدمات المالية المرخصة.

شركات الخدمات المالية المرخصة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية للعمل في بورصة قطر هي: المجموعة للأوراق المالية، وشركة دلالة للوساطة، وشركة قطر للأوراق المالية، والإسلامية للأوراق المالية، والشركة العالمية للأوراق

المالية، ومجموعة الاستثمارات الخليجية، وبنك قطر الوطني للخدمات المالية، والبنك التجاري للخدمات المالية، وشركة الأهلي للوساطة.

تخصيص الأسهم ورد فائض مبالغ الاكتتاب

من المتوقع أن يحصل المستثمرون من الأفراد، الذين استوفوا وقدموا استثمارات طلب الاكتتاب حسب الأصول، وقاموا بإيداع المبالغ المالية المقابلة (سعر الطرح مضروباً في عدد أسهم الطرح التي تم التقدم للاكتتاب بها) لدى بنوك الاكتتاب أثناء فترة الطرح، على المعلومات المتعلقة بالتخصيصات ورد فائض مبالغ الاكتتاب، إن وجدت، خلال أسبوعين من تاريخ الإغلاق.

تُردّ جميع الأموال المتعلقة بأسهم الطرح غير المخصصة (إن وجدت) بعد تاريخ الإغلاق من خلال الإيداع في الحساب. ويكون تخصيص أسهم الطرح ورد فائض مبالغ الاكتتاب، إن وجدت، في موعد أقصاه أسبوعين من تاريخ إغلاق الطرح.

إدراج وتداول الأسهم

ستتقدم الشركة قبل تاريخ إغلاق الطرح بطلب إلى هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر لإدراج جميع الأسهم للتداول في بورصة قطر، وفقاً لقواعد الإدراج الخاصة بهيئة قطر للأسواق المالية وقواعد التعامل في بورصة قطر. وسيتم تداول الأسهم إلكترونياً من خلال نظام التداول المعمول به في بورصة قطر. ومن المتوقع أن يتم قبول الإدراج بتاريخ 10 ديسمبر 2018.

الجدول الإرشادي للتواريخ الرئيسية

التواريخ المبينة أدناه هي مجرد تواريخ استدلالية للتوقعات المتوقعة لأحداث رئيسية معينة تتعلق بالطرح. وتحتفظ قطر للبترول والشركة بحقهما في تغيير أي من التواريخ أو المواعيد و/أو تقصير الفترات الزمنية أو إطالتها (وذلك وفق القواعد واللوائح المعمول بها في دولة قطر).

الحدث	التاريخ
تاريخ الافتتاح	30 أكتوبر 2018
تاريخ الإغلاق	12 نوفمبر 2018
تخصيص الأسهم ورد فائض مبالغ الاكتتاب (إن وجدت)	25 نوفمبر 2018
الجمعية العامة التأسيسية	29 نوفمبر 2018
إصدار السجل التجاري للشركة	03 ديسمبر 2018
إتمام تحويل أسهم الومنيوم قطر إلى الشركة	03 ديسمبر 2018
الإدراج وبدء تداول الأسهم في بورصة قطر	10 ديسمبر 2018

استخدام حصيلة الطرح

استخدام العوائد

من المتوقع أن يبلغ صافي قيمة حصيلة الطرح (أي حصيلة الطرح المتوقعة البالغة 2,761,601,388 ناقص مصروفات الطرح والإدراج المقدرة بمبلغ 27,342,588 ريال قطري) 2,734,258,800 ريال قطري.

وسوف تمتلك شركة قطر للبترول نظير مساهمتها الرأسمالية ما نسبته 51٪ من رأس مال الشركة وتحصل على مبالغ حصيلة الطرح كلها.

وسيتم تحويل كل العوائد المتأتية من الطرح من حساب الشركة إلى قطر للبترول بما يشكل النسبة النقدية من مقابل المساهمة الرأسمالية، وذلك بمجرد تسجيل عقد نقل الملكية في وزارة العدل لإنفاذ نقل ملكية أسهم الومنيوم قطر إلى الشركة.

مصروفات الطرح والإدراج

سعر الطرح الذي يبلغ 10.1 ريالاً قطرية لكل سهم بقيمة اسمية 10 ريالاً قطرية للسهم الواحد بالإضافة إلى مصروفات الطرح والإدراج التي تبلغ 0.1 ريال قطري لكل سهم. وبهذا تكون مصروفات الطرح والإدراج 0.10 ريال قطري لكل سهم من أسهم الطرح واجبة الدفع من جانب المستثمرين الأفراد والمؤسسات المحددة. وتغطي مصروفات الطرح والإدراج المحصلة للطرح جملة من الأمور من بينها:

- المصروفات والرسوم المتعلقة بطلب شراء أسهم الطرح وتوزيعها وتنفيذ الإجراءات اللازمة من جانب بنوك الاكتتاب، كذلك فتح الحسابات المصرفية لدى بنوك الاكتتاب والحفاظ عليها؛
 - تسوية مصروفات المستشارين المهنيين المتعلقة بهيكلة الطرح وإعداده (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مستشار الإدراج ومدير الطرح والمستشارين القانونيين الدوليين والمستشارين القانونيين القطريين ومدققي الحسابات المستقلين)؛
 - التكاليف والرسوم التنظيمية لإدراج الأسهم في بورصة قطر؛
 - المصروفات الأخرى المرتبطة بالطرح (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مصروفات العلاقات العامة، وفعاليات إطلاق الطرح، وأعمال الدعاية والطباعة والنشر).
- وتتحمل قطر للبترول أية مصاريف إضافية لا تكفي مصروفات الطرح والإدراج تغطيتها. أما في حال وجود أي فائض من مصروفات الطرح والإدراج المحصلة، فيتحول هذا الفائض إلى احتياطي الشركة القانوني.

أعمال الشركة

ستعمل الشركة لدى تأسيسها كشركة قابضة، وقد تم إنشاؤها لأغراض الطرح فقط، وليس لها أي نشاط آخر سوى امتلاك حصة في شركة ألومنيوم قطر.

الأهداف والأنشطة

تتمثل الأغراض العامة للشركة في إنشاء و/أو إدارة و/أو تملك و/أو حيازة الأسهم والأصول والمصالح في الشركات (والشركات التابعة لها و/أو المشاريع المرتبطة بها) التي تعمل في كافة أشكال معالجة و/أو تصنيع المنتجات المعدنية بما في ذلك الألومنيوم، كذلك تنفيذ الجوانب والمراحل المختلفة للأنشطة المتعلقة بالمعادن والتعدين وممارستها، بما في ذلك تطوير الموارد والمنتجات. إضافة إلى جميع الصناعات والخدمات التي ترتبط بشكل مباشر و/أو غير مباشر بأعمال الشركة وأنشطتها أو بالحصول على تلك الخدمات لأغراض الشركة داخل دولة قطر أو خارجها، سواء بمفردها أو مع أي شركة أو منشأة أخرى والتي ترى الشركة أنها مفيدة لأعمالها أو تنوعها أو توسعها من حين إلى آخر، بما في ذلك ما يلي:

1. إنشاء أو امتلاك أو حيازة أو شراء أو بيع أو الاكتتاب في أو نقل أو تخصيص أو استرداد الأسهم وسندات القروض والسندات وأي مصالح أخرى في الشركة وفي أي شركة تابعة و/أو أي شركة أو مشروع؛
2. استثمار أي من أصول الشركة وسنداتها وأدواتها المالية؛
3. المشاركة في إدارة وتنسيق وتشغيل وتمويل الشركة وأي شركة تابعة و/أو أي شركة أخرى أو شخص تملك فيه أسهماً أو لها فيه مصلحة أو عليها أي التزام فيما يتعلق به؛
4. تقديم الدعم للشركات التابعة؛
5. امتلاك براءات الاختراع والأعمال التجارية والامتيازات وأية حقوق أخرى واستخدامها وتأجيرها إلى أو لصالح الشركات التابعة أو غيرهم؛
6. امتلاك الأصول المنقولة والممتلكات الشخصية والعقارية الضرورية لتعزيز أغراض الشركة أو المساهمة في ذلك؛
7. إبرام العقود والاتفاقيات والترتيبات مع أي شخص تعتبر الشركة أنه يحقق فائدة للشركة أو يعزز أغراضها؛
8. تملك وشراء وتأسيس وإدارة وممارسة جميع أو أي جزء من الأعمال والأموال والالتزامات الخاصة بأي شخص آخر يقوم بممارسة أي عمل، قد يرى أعضاء مجلس الإدارة أنه من الممكن ممارسة الشركة عمله بسهولة أو احتسابه مباشرة أو غير مباشرة بما يعزز قيمة الأعمال أو أرباح الشركة أو أي من أملاك أو حقوق شركاتها التابعة، أو ما يلائم أغراض الشركة أو أي من شركاتها التابعة؛
9. الاقتراض والرهن والضمان وتحمل الالتزامات وتجميع الأموال وتأمين سدادها بأي طريقة يراها أعضاء مجلس الإدارة مناسبة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إصدار السندات والأوراق المالية الأخرى (بما في ذلك المشتقات المالية)، الدائمة أو غيرها، على جميع ممتلكات الشركة (الحالية والمستقبلية) أو أي منها أو أي جزء من رأس مالها غير المدفوع، وشراء هذه الأوراق واستردادها ودفع مستحقاتها؛
10. القيام بكافة الأمور التي يرى أعضاء مجلس الإدارة أنها ذات علاقة أو تؤدي إلى تحقيق كافة أغراض الشركة أو أي منها أو تعزيز ممارسة الشركة لكافة صلاحياتها أو أي منها. كما يجوز لمجلس الإدارة إبرام معاملات واتفاقيات تمويل وإصدار سندات أو سندات إسلامية أو صكوك أو أوراق مالية (بخلاف الأسهم) وأدوات مالية أخرى والاستحواذ عليها، ويجوز للمجلس أيضاً بيع أصول الشركة أو رهنها أو إبراء مديني الشركة من التزاماتهم؛
11. تنفيذ أي أعمال أو أنشطة أخرى يكون من المعتاد تنفيذها أو يمكن تنفيذها من خلال الشركات القابضة التي تقوم بأعمال مشابهة لأعمال الشركة و/أو شركاتها التابعة؛

12. القيام بأي أعمال أو أنشطة استثمارية من شأنها تحقيق منفعة للشركة ومساهمتها في رأي أعضاء مجلس الإدارة؛

13. القيام بأي أعمال أخرى يمارسها الشخص الطبيعي.

ستباشر الشركة أنشطة في قطر فيما يتعلق بإدارة استثماراتها في شركة ألومنيوم قطر والإشراف عليها. وستمتلك قطر للبترول 51% من أسهم الشركة، بما في ذلك "سهم ممتاز" واحد. وسيمنح السهم الممتاز الحقوق اللازمة حسبما تقتضي الضرورة والحكمة للحفاظ على الحوكمة الحالية لقطر للبترول وحقوقها والتزاماتها التشغيلية في شركة ألومنيوم قطر. تكون ملكية السهم الممتاز، وفقاً للنظام الأساسي لقطر للبترول أو حكومة دولة قطر أو أي مؤسسة حكومية قطرية أو أي شركة تابعة لقطر للبترول.

اتفاقية المشروع المشترك

عام

أبرمت قطر للبترول مع هيدرو ألومنيوم في 23 مارس 2006 اتفاقية المشروع المشترك، المعدلة بموجب خطاب التعديل بتاريخ 11 يونيو 2006، وعقد الاستبدال بتاريخ 25 يوليو 2007، وخطاب التعديل بتاريخ 26 يوليو 2007، والمعدلة مرة أخرى بموجب خطاب التعديل بتاريخ 18 سبتمبر 2007.

تنص اتفاقية المشروع المشترك على الأحكام والشروط التي اتفقت عليها قطر للبترول وهيدرو ألومنيوم لتأسيس المشروع المشترك بينهما من خلال إنشاء شركة مساهمة بموجب قوانين حكومة دولة قطر وذلك من أجل إعداد المشروع وتنفيذه.

تنازلت شركة هيدرو ألومنيوم بموجب عقد الاستبدال عن حقوقها والتزاماتها في اتفاقية المشروع المشترك إلى شركة المساهمة هيدرو.

مدة المشروع المشترك

تسري الاتفاقية لمدة أربعين (40) عاماً ("مدة المشروع المشترك").

سيجتمع كل من قطر للبترول وشركة المساهمة هيدرو في موعد لا يتجاوز بداية السنة العاشرة قبل نهاية مدة المشروع المشترك للتفاوض بنية حسنة بخصوص شروط وأحكام تمديد اتفاقية المشروع المشترك وأي تمديدات أخرى مطلوبة لاتفاقيات المشروع ("فترة التمديد"). وإذا لم يتسن للطرفين مع بداية السنة السابعة قبل نهاية مدة المشروع المشترك الاتفاق على شروط وأحكام فترة التمديد، فلن يكونا ملزمين بالتفاوض بشأن أي تمديد.

إذا اتفق الطرفان على شروط وأحكام فترة التمديد، فعليهما بذل مساع معقولة لإجراء تمديدات اتفاقيات المشروع (إن وجدت) لغرض تسهيل التشغيل المستمر للمشروع.

تنقل شركة المساهمة هيدرو عند انتهاء مدة المشروع المشترك ملكية أسهمها إلى قطر للبترول. وينطوي ذلك النقل على عملية نقل من جانب شركة المساهمة هيدرو (وشركاتها التابعة) إلى قطر للبترول بوصفها مرشحاً لتملك كافة الأسهم في شركة ألومنيوم قطر، وذلك عقب تسلم شركة المساهمة هيدرو (وشركاتها التابعة حسبما ينطبق) من قطر للبترول مبلغاً يساوي القيمة الدفترية لأصول شركة ألومنيوم قطر المحددة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وبما يتناسب مع نسبة ملكيته في شركة ألومنيوم قطر عند نهاية مدة المشروع المشترك. وبالإضافة إلى ذلك، فإذا كانت هناك أي قروض مستحقة قدمتها شركة المساهمة هيدرو (وشركاتها التابعة حسبما ينطبق) إلى شركة ألومنيوم قطر أو قطر للبترول، عندئذ ينبغي سداد هذه القروض بالكامل لشركة المساهمة هيدرو كشرط مسبق لنقل الأسهم.

وتتحمل قطر للبترول عقب الدفع ونقل ملكية الأسهم كافة التزامات هيدرو الناشئة فيما يتعلق بتلك الأسهم أو القائمة بخصوصها.

نقل أسهم شركة ألومنيوم قطر إلى الشركة

يجوز لقطر للبترول بموجب اتفاقية المشروع المشترك نقل جميع أسهمها أو جزء منها في شركة ألومنيوم قطر إلى شركة مساهمة عامة على أن يجري إدراجها وفقاً لطرح عام للأسهم في قطر (الشركة في هذه الحالة) شريطة أن:

(1) تحتفظ قطر للبترول حتى انتهاء مدة الاتفاقية بالسيطرة (سواءً بشكل مباشر أم غير مباشر) على جميع حقوق التصويت الخاصة بحملة الأسهم ومجلس الإدارة المرتبطة بالأسهم إلى حد كبير وذلك لضمان استمرار مشاركة قطر للبترول في حوكمة الشركة؛

(2) إذا أخفقت الشركة في سداد دفعة نقدية (كلياً أو جزئياً) بموجب اتفاقية المشروع المشترك في غضون خمسة عشر (15) يوماً من تاريخ استحقاقها، عندئذ تقوم قطر للبترول بمعالجة هذا التقصير، وينتفي هذا الالتزام إذا تسنى للشركة أن تثبت (بما يرضي بشكل معقول شركة المساهمة هيدرو) أن لديها القدرة المالية الكافية لدعم التزاماتها بموجب اتفاقية المشروع المشترك؛

(3) تظل قطر للبترول ملزمة بموجب أي من اتفاقيات المشروع والوثائق المالية بقدر كونها طرفاً في أي من تلك الاتفاقيات، ما لم تكن قد أعدت ترتيبات بديلة مرضية للأطراف المقابلة في تلك الاتفاقيات؛

(4) تمتلك قطر للبترول ما لا يقل عن (51%) واحد وخمسين في المائة من أسهم الشركة خلال مدة اتفاقية المشروع المشترك؛

(5) تصبح الشركة طرفاً في اتفاقية المشروع المشترك من خلال إبرام عقد انضمام.

عقد انضمام

يجب على أي منقول إليه بموجب اتفاقية المشروع المشترك (بما في ذلك الشركة عقب استكمال الطرح وتأسيس الشركة وتسجيل وثيقة النقل) إبرام عقد انضمام. ويتعين على الشركة إبرام عقد الانضمام على الفور عقب التأسيس. تتعهد الشركة بموجب عقد الانضمام بالالتزام باتفاقية المشروع المشترك من جميع النواحي كما لو كانت الشركة طرفاً في هذه الاتفاقية تماماً مثل قطر للبترول، كما تتعهد أيضاً بالامتثال إلى جميع الأحكام والالتزامات الخاصة باتفاقية المشروع المشترك التي تسري على قطر للبترول أو الملزمة لها والوفاء بتلك الأحكام والالتزامات.

إصدار أسهم جديدة؛ حق الأفضلية

إذا أصدرت شركة ألومنيوم قطر أسهماً جديدة في أي وقت بموجب قرار خاص من الجمعية العامة لشركة ألومنيوم قطر (تتطلب موافقة كل من قطر للبترول وشركة المساهمة هيدرو)، عندئذ يتعين عرض هذه الأسهم أولاً على حملة الأسهم بما يتناسب مع الأسهم المملوكة لهم في وقت العرض.

توزيع الأرباح

سيجري توزيع الأموال النقدية الناشئة من خلال شركة ألومنيوم قطر على النحو التالي: (1) دفع تكاليف التشغيل؛ (2) دفع الضرائب؛ (3) دفع خدمة الدين للديون الممتازة؛ (4) النفقات الرأسمالية المعتمدة؛ (5) أي مبلغ نقدي مطلوب للاحتياط النقدي أو تم تحريره منها أو مطلوب لأغراض تمويل المشروع أو مدرج في الميزانية التقديرية السنوية أو كزيادة في رأس المال العامل أو خلاف ذلك حسبما قد يوافق مجلس إدارة شركة ألومنيوم قطر بموجب قرار خاص.

يجوز توزيع أي مبالغ متبقية على حملة الأسهم في شركة ألومنيوم قطر كل ثلاثة أشهر بالشروط التي يوافق عليها مجلس إدارة شركة ألومنيوم قطر وبموجب قرار خاص.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الحقوق المتعلقة بأرباح الأسهم والحقوق الاقتصادية الأخرى المرتبطة بأسهم ألومنيوم قطر وأي مبالغ أخرى ستكون مستحقة الدفع إلى حملة الأسهم من قبل ألومنيوم قطر للفترة حتى 30 يونيو 2018 (سواء تم دفعها قبل أو بعد 30 يونيو 2018) لصالح حساب قطر للبترول. واعتباراً من 1 يوليو 2018، ستدفع إلى ألومنيوم قطر جميع الحقوق في أرباح الأسهم وغيرها من الحقوق الاقتصادية المرتبطة بأسهم ألومنيوم قطر وأي مبالغ أخرى مستحقة الدفع إلى حملة الأسهم من قبل ألومنيوم قطر.

القانون الحاكم

تخضع اتفاقية المشروع المشترك وتُفسر وفقاً لقوانين دولة قطر.

إستراتيجية الأعمال

تتمثل إستراتيجية الشركة في تحقيق أقصى قيمة لحملة الأسهم من خلال الاستفادة من نقاط القوة التنافسية والمكانة التي تتبوأها شركة ألومنيوم قطر في قطاع إنتاج الألومنيوم في قطر، ومن ثم دعم إستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر من خلال تمكين المواطنين القطريين من المشاركة في إستراتيجية النمو في قطر والمساهمة في الاقتصاد الوطني القطري. وتعتزم الشركة تحسين القيمة الإجمالية والعائد لحملة الأسهم من خلال ما يلي:

1. رصد الخطط التنفيذية ونتائج شركة ألومنيوم قطر من خلال إجراء مناقشات ومراجعات بين مجلس الإدارة ومجلس إدارة شركة ألومنيوم قطر.
2. مراقبة عمليات إدارة النقد بشركة ألومنيوم قطر وتقديم الآراء بشأن التخصيص الأمثل للنقد وتوظيفه.

الموظفون

ستعمل الشركة بصورة أساسية باعتبارها شركة قابضة لشركة ألومنيوم قطر، وبالتالي سيتم توظيف غالبية موظفي المجموعة مباشرة من خلال شركة ألومنيوم قطر. ويتولى الموظفون الذي يعملون لدى قطر للبترول أو شركاتها التابعة تقديم الدعم الإداري للشركة. وسوف تبرم الشركة وقطر للبترول اتفاقية خدمات تُشكّل الأساس الذي تقدم قطر للبترول بناءً عليه تلك الخدمات لصالح الشركة، وستسري هذه الاتفاقية منذ تأسيس الشركة. انظر "اتفاقية الخدمات" أدناه.

لتقاضي

الشركة لا تزال في طور الإنشاء، وبالتالي فإنها ليست طرفاً في أي إجراءات حكومية أو قانونية أو تحكيمية.

اتفاقية الخدمات

نظراً لأن الشركة ستكون بصورة أساسية شركة قابضة وليس لديها عدد كبير من الموظفين أو الموارد البشرية تابعين لها، فإن غالبية وظائفها الإدارية تُنفذ نيابة عنها من قبل موظفي قطر للبترول أو شركاتها التابعة. ويتضمن ذلك الجوانب ذات الصلة بالشؤون الإدارية والقانونية والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات وحفظ السجلات والتسويق والعلاقات العامة والسكرتارية وإعداد التقارير والامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية وسوق الأوراق المالية وغيرها من المهام اليومية لمكتب الدعم نيابة عن الشركة. وسوف تبرم الشركة وقطر للبترول اتفاقية خدمات ("اتفاقية الخدمات") – تسري اعتباراً من تاريخ تأسيس الشركة، وتُشكّل هذه الاتفاقية الأساس الذي تقوم بناءً عليه قطر للبترول بتنفيذ تلك الخدمات لصالح الشركة بناءً على طلبها. وتخضع اتفاقية الخدمات لقوانين دولة قطر. وفي مقابل الخدمات المنصوص عليها في اتفاقية الخدمات، ستدفع الشركة لقطر للبترول رسوم ومصروفات محددة.

مدققو الحسابات المستقلون

عينت قطر للبترول بصفتها المؤسس إرنست أند يونغ (فرع قطر) كأول مدقق حسابات مستقل للشركة.

أعمال شركة ألومنيوم قطر

تُعد شركة ألومنيوم قطر واحدة من أكبر المنتجين الإقليميين للألومنيوم الخام. ويتسنى للشركة، بفضل موقعها في قطر، الاستفادة والوصول إلى أحد أكبر مصادر الطاقة وأكثرها تنافسية من حيث الأسعار في العالم، مما يُمكنها من المحافظة على مركزها ضمن الشركات الأقل تكلفة، والتي تحقق أعلى هوامش الربح وتدر تدفقات نقدية قوية في هذا القطاع.

تم إنشاء شركة ألومنيوم قطر لبناء وتشغيل مشروع عالمي لصهر الألومنيوم في قطر، وينتج هذا المشروع منذ تأسيسه الناجح مجموعة متنوعة من منتجات الألومنيوم تُباع في جميع أنحاء العالم.

شركة ألومنيوم قطر هي مشروع مشترك بالتساوي بين قطر للبترول وشركة هيدرو ألومنيوم، بيد أن هيدرو ألومنيوم قد نقلت حصتها إلى شركة المساهمة هيدرو. وقد تأسست شركة ألومنيوم قطر بموجب قانون الشركات القديم كشركة مساهمة قطرية. وشركة ألومنيوم قطر هي "شركة قائمة وفقاً للمادة 68"، حيث تم تأسيسها وفقاً لأحكام المادة 68 من قانون الشركات القديم. وتلتزم أي شركة قائمة وفقاً للمادة 68 فقط بأحكام قانون الشركات القديم إلى الحد الذي لا تتعارض فيه هذه الأحكام مع الظروف والمعاهدات ذات الصلة بتلك الشركة أو نظامها الأساسي. ويتسنى للشركات القائمة وفقاً للمادة 68 إبرام تعاقدات بشكل فعال من خلال أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لعام 2015 والالتجاء لنظامها الأساسي الذي يوفر قدرأ أكبر من المرونة. وقد تم إلغاء قانون الشركات القديم واستبداله بقانون الشركات الجديد الذي يضم المادة 207، والتي تشبه إلى حد كبير المادة 68 من قانون الشركات القديم، بيد أنها لا تسري إلا على الشركات المساهمة الخاصة فقط. وألومنيوم قطر بصدد تعديل نظامها الأساسي بحيث يعكس أحكام قانون الشركات الجديد.

وعقب قرار سعادة وزير الاقتصاد والتجارة رقم 170 لعام 2007، تم تسجيل وتأسيس شركة ألومنيوم قطر في قطر في 26 يوليو 2007 برقم السجل التجاري 36539. وأبرم الطرفان اتفاقية مشروع مشترك لفترة أولية قدرها 40 عاماً من تاريخ الإنتاج بالمرحلة الأولى (20 سبتمبر 2010) أو فترة أخرى مماثلة حسبما يتم التمديد وفقاً لاتفاقية المشروع المشترك.

تأسست شركة ألومنيوم قطر برأسمال أولي قدره 1,000,000 دولار أمريكي عبارة عن 100,000 سهم من أسهم رأس المال بقيمة اسمية تبلغ 10 دولارات أمريكية لكل سهم. وقد تم حينها إصدار الأسهم وتخصيصها لقطر للبترول (50,000 سهم) وشركة المساهمة هيدرو (50,000 سهم). ويبلغ رأس المال المصرح به 4,000,000,000 دولار أمريكي، وهو عبارة عن 400,000,000 سهم من أسهم رأس المال. ويتكون رأسمال الشركة المُصدر كما في تاريخ هذه النشرة، من 2,509,309,000 دولار أمريكي مقسمة إلى 250,930,900 سهم من أسهم رأس المال. وجميع الأسهم مدفوعة بالكامل اعتباراً من تاريخ هذه النشرة. وتمتلك كل من قطر للبترول وشركة المساهمة هيدرو 50% من الأسهم المُصدرة. وتعتزم شركة المساهمة هيدرو الاستمرار في الاحتفاظ بأسهمها في شركة ألومنيوم قطر بعد الطرح.

الاسم القانوني لشركة ألومنيوم قطر هو شركة قطر للألومنيوم المحدودة (الاسم التجاري: ألومنيوم قطر) ويقع مكتبها المسجل في مبنى إدارة شركة ألومنيوم قطر، بمدينة مسيبيد الصناعية، بقطر. يوجد الموقع الرئيسي للمشروع في الربع الشمالي الشرقي من مدينة مسيبيد الصناعية. وتقع المنطقة الصناعية في مدينة مسيبيد الصناعية في خليج طبيعي على الساحل الجنوبي الشرقي لقطر، على بعد حوالي 40 كم جنوب العاصمة الدوحة، في منطقة أم سعيد (مسيبيد). وتشغل مدينة مسيبيد الصناعية مساحة تصل إلى حوالي 117 كيلو متراً مربعاً وتتكون من منطقة صناعية ومنطقة مجتمعية. وتحتل المنطقة الصناعية مساحة تقدر بنحو 43 كيلو متراً مربعاً، وتضم مجموعة متنوعة من المنشآت الصناعية ومرافق موانئ حديثة.

وتبلغ الطاقة الانتاجية الاسمية التصميمية لشركة ألومنيوم قطر 575,000 طن سنوياً، ولكنها تنتج في الوقت الراهن أكثر من 650,000 طن سنوياً من منتجات الألومنيوم الأولية عالية الجودة، بما في ذلك السبائك القياسية ومنتجات المسابك ذات القيمة المضافة التي تشتمل على السبائك المستطيلة أو الكتل المشكلة بالثق (بطاقة إنتاجية تبلغ 350,000 طن سنوياً) والسبائك المصهورة الأولية (بطاقة إنتاجية 275,000 طن سنوياً). ويشتمل المشروع على محطة طاقة خاصة (بطاقة إنتاجية تصل إلى 1350 ميجاوات) ومصنع للألومنيوم (يضم محطة اختزال ومحطة كربون ومحطة لخدمات الأنود ومسبك)، بالإضافة إلى مرافق لمعالجة الدخان وميناء ومرافق تخزين.

ويقع على عاتق شركة هيدرو ألومنيوم بموجب اتفاقية التسويق وشراء الإنتاج مسؤولية شراء وتسويق 100% من إنتاج

شركة ألومنيوم قطر لمدة 25 عاماً (بدءاً من 18 ديسمبر 2009). تمنح اتفاقية التسويق وشراء الإنتاج شركة ألومنيوم قطر حق الوصول إلى شبكة مبيعات هيدرو ألومنيوم العالمية على أساس المعاملة المماثلة مع مصاهر هيدرو ألومنيوم الأخرى، وتلتزم هيدرو ألومنيوم بإجراء عمليات البيع بهدف تعظيم صافي إيرادات العقود لشركة ألومنيوم قطر. وتعمل شركة ألومنيوم قطر بصفقتها ممثلاً لشركة هيدرو ألومنيوم لتسويق منتجات الألومنيوم في قطر.

ويعتمد سعر منتجات شركة ألومنيوم قطر اعتماداً كبيراً على سعر الألومنيوم الأولي المحدد في بورصة لندن للمعادن وعقود المنتجات التي يتم التفاوض بشأنها مع العملاء. وقد تم توزيع أول مليون طن من إنتاج شركة ألومنيوم قطر في سبتمبر 2012.

ويجري توريد منتجات شركة ألومنيوم قطر إلى أكثر من 378 عميلاً مختلفاً في أكثر من 45 دولة حول العالم. وفيما يلي جدول يوضح الأسواق الجغرافية التي بيعت فيها منتجات الألومنيوم، وذلك للفترتين المنتهيتين في 30 يونيو 2017 و30 يونيو 2018.

الأسواق الجغرافية	الإيرادات (ألف دولار أمريكي) للفترة المنتهية في 30 يونيو 2018 (مراجعة)	الإيرادات (ألف دولار أمريكي) للفترة المنتهية في 30 يونيو 2017 (غير مراجعة)
آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	417,485	383,533
أمريكا الشمالية	151,440	150,856
أوروبا	144,610	114,444
قطر	25,369	18,528
الإجمالي	738,904	667,381

إذا تعذر بيع أي معادن للعملاء فإنه بالإمكان بيعها إلى بورصة لندن للمعادن باعتبارها خياراً أساسياً.

أهداف شركة ألومنيوم قطر وأنشطتها

تتمثل أهداف شركة ألومنيوم قطر فيما يلي:

1. إجراء الدراسات والتقييمات الفنية والتجارية؛
2. تصميم مصنع الألومنيوم وإجراء الأعمال الهندسية له وشراء مستلزماته وإنشاءه وامتلاكه وإدارته وتشغيله وصيانته؛
3. تأمين كافة التمويلات اللازمة للمشروع؛
4. شراء الغاز لاستخدامه في محطة الطاقة ومصنع الألومنيوم؛
5. شراء المواد الخام لاستخدامها في إنتاج منتجات مصنع الألومنيوم؛
6. الحصول على التراخيص اللازمة لاستخدام تكنولوجيا وغيرها من التكنولوجيات الأخرى اللازمة للمشروع؛
7. إنتاج منتجات مصنع الألومنيوم وتخزينها ونقلها وبيعها والتصرف فيها بأي طريقة أخرى؛
8. القيام بجميع الإجراءات الأخرى اللازمة لتنفيذ المشروع.

العلاقة مع قطر للبترول

لقد ظلت العلاقة بين قطر للبترول وشركة ألومنيوم قطر جزءاً لا يتجزأ من تاريخ المشروع وشركة ألومنيوم قطر وتطورهما، حيث تقوم قطر للبترول بإمداد المشروع بكافة احتياجاته من الغاز الطبيعي، كما أنها قدمت الدعم المالي للمشروع من خلال المساهمات الرأسمالية، وأصدرت ضماناً بإكمال المشروع أثناء مرحلة الإنشاء. كما تقدم قطر للبترول الدعم الفني من خلال توفير خدمات إدارة الإنشاءات وإعارة الموظفين.

إن قطر للبترول قد حصلت على تصنيف من المستوى "AA-" من وكالة التصنيف الائتماني العالمية "ستاندرد آند بورز"، فيما منحتها أيضاً وكالة "موديز" تصنيفاً ائتمانياً من الدرجة "Aa3". وتستثمر الشركة في إقامة علاقة وثيقة مع قطر للبترول في أعمالها.

العلاقة مع نورسك هيدرو

نورسك هيدرو هي شركة عالمية متكاملة للألومنيوم والطاقة الكهرومائية ويقع مقرها الرئيسي في أوسلو بالنرويج. وقد دعمت نورسك هيدرو المشروع مالياً من خلال ضمان المساهمات الرأسمالية لشركة هيدرو ألومنيوم، وأصدرت ضماناً بإكمال المشروع. شركة نورسك هيدرو حاصلة في الوقت الراهن على التصنيف Baa2 من قبل وكالة موديز والتصنيف BBB من قبل وكالة ستاندرد آند بورز.

هيدرو ألومنيوم هي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة نورسك هيدرو، وتمتلك هيدرو ألومنيوم جميع أصول الألومنيوم بشكل أساسي لدى نورسك هيدرو.

تُعد هيدرو ألومنيوم واحدة من أكبر ثلاث شركات متكاملة للألومنيوم في العالم، حيث تزاوّل أنشطة في سلسلة القيمة الخاصة بصناعة الألومنيوم كاملة (تكرير الألومينا وصهر الألومنيوم ومنتجات المسابك والأنشطة الأولية) مع التركيز على منتجات المسابك ذات القيمة المضافة، ليتم إنتاجها من قبل ألومنيوم قطر. ويتم دعم عمليات هيدرو ألومنيوم من خلال شبكة تسويق عالمية واسعة يمكن من خلالها تداول ما يقرب من ضعف حجم إنتاج المعادن الأولية لدى هيدرو ألومنيوم.

لهيدرو ألومنيوم عدة أدوار في المشروع، منها ما يلي: (1) مسوق ومتعهد بشراء 100% من إنتاج المشروع بموجب اتفاقية التسويق وشراء الإنتاج؛ (2) مورد رئيسي للألومينا من مصادر عالمية متعددة، منها مشروعها المشترك "ألونورتي" في البرازيل بموجب اتفاقية توريد الألومينا الأولية الخاصة بهيدرو ألومنيوم؛ (3) مُقدّم التكنولوجيا، بما في ذلك أحدث تقنيات الاختزال المشمولة بحقوق الملكية الفكرية والخبرة التشغيلية بموجب اتفاقية ترخيص تكنولوجيا هيدرو؛ (4) مسؤولة عن إشراك "مشروعات هيدرو"، وهي الكيان الذي ساعد في إدارة المشروع وخدمات التوريد قبل إنجاز المشروع.

شركة المساهمة هيدرو هي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة هيدرو ألومنيوم والمملوكة بالكامل لنورسك هيدرو. وشركة المساهمة هيدرو هي المالك المباشر لحصة تبلغ 50% من أسهم شركة ألومنيوم قطر.

إستراتيجية الأعمال

تتمثل إستراتيجية شركة ألومنيوم قطر في تعظيم القيمة المقدمة لحملة الأسهم من خلال الاستفادة من نقاط قوتها التنافسية ومكانتها. وقد حددت شركة ألومنيوم قطر المبادرات الرئيسية التالية بغرض تحقيق رؤيتها الإستراتيجية لتكون منتجا عالمياً لمنتجات الألومنيوم عالية الجودة تُصنّع في قطر وتورد إلى العملاء في جميع أنحاء العالم.

زيادة عوائد حملة الأسهم إلى أقصى حد

يتمثل الهدف الاستراتيجي الأول لآلومنيوم قطر في زيادة عوائد حملة الأسهم وصولاً إلى الحد الأقصى من خلال مضاعفة العوائد المالية، وانطلاقاً من هذا المسعى، يصب مجلس إدارة ألومنيوم قطر تركيزه على ثلاثة مجالات لزيادة العوائد المالية حتى عام 2022. أولاً، زيادة إيرادات المبيعات. وفي هذا الصدد، تعتزم ألومنيوم قطر التركيز على بيع المنتجات ذات القيمة المضافة بغية تحسين محفظة منتجاتها الحالية من خلال التركيز على مجموعات المنتجات الأكثر ربحية، والمضي قدماً نحو تقديم منتجات جديدة أعلى ربحية وأكثر طلباً. ثانياً، تحسين مقياس "التكلفة النقدية". وفي هذا

الشأن، تتابع ألومنيوم قطر "التكلفة النقدية" بالدولار الأمريكي للطن المترى كمؤشر أداء رئيسى للكفاءة. ويهدف برنامج تحسين شركة ألومنيوم قطر إلى تحسين معلات التكلفة النقدية. انظر "برنامج تحسين شركة ألومنيوم قطر". ثالثاً، تحسين رأس المال العامل. وفي هذا الخصوص، بذلت ألومنيوم قطر جهوداً لتحسين رأس المال العامل فيما يتعلق بقطع الغيار والمواد الاستهلاكية والمواد الخام، وترصد رأس المال العامل في تقارير الإدارة الصادرة عنها.

تحسين التكاليف في سبيل أن تصبح واحدة من المصاهر الأكثر كفاءة في العالم

حل تصنيف عمليات ألومنيوم قطر بين المصاهر الأكثر كفاءة من حيث التكلفة النقدية بالدولار الأمريكي للطن المترى الواحد، وتهدف الشركة إلى مواصلة تطوير العمليات في جميع الكيانات التابعة لخفض التكاليف، وتقوم الشركة بمقارنة "التكلفة النقدية" لمتابعة التقدم المحرز لدى تطبيقها لأفضل الممارسات.

تستخدم شركة ألومنيوم قطر معايير مرجعية لقياس أدائها وتقييم النتائج المترتبة عليه. وتسعى ألومنيوم قطر من خلال تنفيذ برنامج تحسين شركة ألومنيوم قطر باستمرار إلى تحسين تلك العمليات التي تجريها في المنظمة كلها والتي يترتب عليها خفض تكاليف الأعمال.

تبني معدلات أداء عالمية في مجالات الصحة والسلامة

تولي ألومنيوم قطر تركيزاً إستراتيجياً حول نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات، والذي يحمل في ثناياه التزاماً بمراعاة جوانب الصحة والسلامة. وتهدف ألومنيوم قطر إلى أن تظل رائدة في مجالات الصحة والسلامة من حيث الأداء، وذلك عبر التركيز على مجالات مثل السلامة المرورية وسلوكيات السلامة والإجهاد الحراري. ولا تقتصر دائرة التركيز على صحة الموظفين ورفاهيتهم في العمل فحسب، بل تمتد لتشمل كذلك استمرار رصد ودعم التزام المتعاقدين بقواعد الصحة والسلامة والبيئة والرفاهية الكافية للموظفين. وتضطلع ألومنيوم قطر أيضاً بتنفيذ حملة "5S" للتشجيع على خلق بيئة عمل نظيفة وأمنة، ويشمل ذلك تحسين عملية تدبير الشؤون البيئية داخل المصنع.

تبني معايير رائدة في الجوانب البيئية ومراعاة أطر المسؤولية الاجتماعية للشركات

تلتزم ألومنيوم قطر بتقليل المخاطر البيئية المتعلقة بعملياتها إلى أدنى درجة ممكنة والعمل بطريقة أخلاقية، هذا وتقوم ألومنيوم قطر بتطبيق التكنولوجيات والممارسات البيئية لتقليل تأثيرها على البيئة وإعادة تدوير العديد من المنتجات الثانوية الناتجة عن عملياتها. على سبيل المثال، تهدف شركة ألومنيوم قطر إلى إعادة تدوير جميع أنواع النفايات الصلبة الناتجة عن عملياتها من خلال الدخول في شراكة إستراتيجية مع قطر ستيل. وتهدف ألومنيوم قطر كذلك إلى تجميع منتجات الكربون التي يمكن إعادة تصنيعها وتوزيعها على جهات التصنيع الأخرى لاستخدامها كمادة خام في عملياتها الخاصة وستستمر الشركة في ذلك لتحسين استخدام البطانة المستنفذة للأوعية، وهي منتج ثانوي عن عملية إعادة تبطين الأوعية، وذلك عن طريق، على سبيل المثال، تسليم البطانات المستنفذة للأوعية إلى شركة قطر الوطنية لصناعة الأسمنت. وتعمل ألومنيوم قطر على تقليل إنتاج المنتجات الثانوية غير القابلة لإعادة التدوير، مثل مزيج السوائل المستخدم في مغطس التحليل الكهربائي والغير قابل لإعادة التدوير وشنح النفايات الأمنة التي تنتجها إلى مركز المعالجة بمدينة مسعيد الصناعية. وفيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، ما انفكت ألومنيوم قطر تركز على توحيد معايير تسوية النزاعات الداخلية ومنع الاحتيال والحوكمة.

جذب أفضل المواهب القطرية وتطويرها في صناعة الألومنيوم

يتمثل طموح الشركة في أن تصبح جهة توظيف جاذبة للمواطنين القطريين، وأن تلبي الأهداف المتوخاة في رؤية قطر الوطنية 2030 التي ترمي إلى دفع عجلة التقدم في قطر من خلال توفير فرص أفضل وأسلوب حياة أكثر ملائمة لمواطني الدولة، وتعتمد ألومنيوم قطر الاستمرار في تنفيذ "خطط قطرية استراتيجية" خمسية لتوظيف المواطنين القطريين وتأهيلهم على النحو اللازم لتلبية الاحتياجات التنظيمية الحالية والناشئة. وتهدف "خطة التوطين النوعي" الشاملة إلى تحقيق الهدف المتمثل في توطين 50% من القوى العاملة في قطاع "الصناعة والطاقة". وانطلاقاً من سعي ألومنيوم قطر لضمان استقطاب شريحة من الموظفين المؤهلين تأهيلاً نوعياً، تعتزم الشركة تدشين حملات توعية مجتمعية حول صناعة الألومنيوم واستهداف المدارس الثانوية والجامعات من خلال المبادرات الدورية، مثل المعارض المهنية وأيام التخرج وما

إلى ذلك، كما تعزز مواصلة رعايتها لهيئة التدريس في كلية الهندسة بجامعة قطر، وستعمل على تنسيق برامج البحوث وتنفيذها. وبصفة عامة، ستسهم ألومنيوم قطر في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 ودعم التنمية البشرية لتطوير "قوة عاملة ماهرة ومتحمسة". وستركز ألومنيوم قطر على استقطاب وتنمية القوى العاملة الوطنية القطرية والإبقاء عليها.

توفير منظومة مستدامة تتمتع بالكفاءة والفعالية

تكرس ألومنيوم قطر جهودها لبناء منظومة مستدامة من خلال الاحتفاظ بكبار الموظفين وتطويرهم ووضع خطط لعمليات التنقلات في الوظائف الهامة. ويقر المجلس بأهمية تخطيط تعاقب الموظفين لضمان الاستقرار. وتدير ألومنيوم قطر إجراءات تخطيط التعاقب الوظيفي لضمان استمرار الشركة في العمل بفعالية لدى مغادرة الأفراد الذين يشغلون المناصب الهامة. وكما تهدف ألومنيوم قطر إلى تطوير الموظفين المناسبين لشغل الأدوار الرئيسية التي تصبح شاغرة، على سبيل المثال ليحلوا محل الموظفين الذين سيبلغون سن التقاعد على مدار السنوات الخمس المقبلة، كما تهدف كذلك إلى الاستمرار في تطوير كفاءة ومهارات الموظفين، ويشمل ذلك نقل معارف مالكيها والاحتفاظ بالموظفين الرئيسيين من خلال تصميم حزم تنافسية و/أو وضع خطط التقدم الوظيفي. وتسعى ألومنيوم قطر إلى تنفيذ برنامج لإعداد القادة لتطوير وتنمية القيادة على مستوى المؤسسة، فضلاً عن تنمية المهارات والكفاءات اللازمة لدعم الاحتياجات التنظيمية المستقبلية.

تحقيق التميز التشغيلي في جميع مجالات الشركة من خلال الامتثال لمبادئ نظام إنتاج ألومنيوم قطر.

تهدف ألومنيوم قطر إلى مواصلة التنفيذ الصارم لنظام الإنتاج في ألومنيوم قطر على كافة الجوانب بالشركة، حيث يجسد هذا النظام فلسفة بشأن التشغيل منخفض التكلفة وبما يضيف قيمة ويحد من النفايات على مستوى المؤسسة وعملياتها. وفي سبيل تعزيز أثر نظام الإنتاج في ألومنيوم قطر، تعمل الشركة على تقديم دورات تدريب توعوية بشأن النظام في جميع النطاقات والورديات، كذلك نشر خارطة طريق للنظام تشمل التقييمات الذاتية المنهجية والعمل على سد الفجوات. وتُقدم دورات "التدريب المهني"، إلى جانب نشر قواعد النظام وأدواته في إطار منهج النظام لدراسة جدوى الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، تعزز ألومنيوم قطر مواصلة تطبيق نظام إدارة الجودة لديها وتحسينه لتلبية توقعات العملاء.

الحفاظ على نظام إدارة فعال يتوخى "مرونة الأعمال".

يتبلور أحد مبادئ ألومنيوم قطر في "مرونة الأعمال"، وهذا موداه إنشاء عملية مستقرة تدير المخاطر بفعالية وتنكيف بسرعة مع الاضطرابات، وترتب أولويات سلامة الناس والبيئة وسمعة الشركة. وتهدف ألومنيوم قطر إلى الارتقاء إلى مبدأ مرونة الأعمال من خلال الاستعداد وامتلاك الأدوات والكوادر اللازمة للتعامل مع حالات الطوارئ بفعالية والاستمرار في غرس ثقافة إدارة المخاطر المؤسسية واستمرارية الأعمال في جميع أنحاء المؤسسة، فضلاً عن مواصلة تعزيز عملية إدارة المخاطر وفق سياسات جديدة تتماشى مع المعايير الدولية.

تعزيز علامة ألومنيوم قطر التجارية والعمل على تحقيق رؤيتها في أن تصبح منتجاً استراتيجياً لمنتجات الألومنيوم على مستوى العالم

تهدف ألومنيوم قطر إلى تلبية توقعات عملائها من خلال التميز في التسليم في الوقت المحدد، والامتثال لمعايير الجودة وخدمة العملاء. وفي هذا الصدد، تتوخى ألومنيوم قطر عدة طرق لتعزيز العلاقات الطيبة مع العملاء، ويشمل ذلك (1) تبادل الزيارات؛ (2) التمثيل البارز في فعاليات السوق بالتعاون مع نورسك هيدرو (على سبيل المثال، في الندوات والمعارض التجارية، وما إلى ذلك) للوصول إلى العملاء الحاليين والجدد؛ (3) رعاية الفعاليات المحلية والدولية (على سبيل المثال، المؤتمرات والرياضة والفعاليات الوطنية، وما إلى ذلك)؛ (4) زيادة الوعي بالعلامة التجارية من خلال الحملات الإعلانية الفعالة التي يتم تنفيذها من وقت لآخر مع القنوات الإعلامية المناسبة.

دعم تطوير ونمو قطاع معالجة الألومنيوم وتسويقه على الصعيد المحلي

تعد ألومنيوم قطر بمثابة حجر الزاوية لتطوير صناعة الألومنيوم في قطر، وتهدف إلى تقديم الدعم الاستباقي لتنمية قطاع المعالجة والتسويق. ولتحقيق هذا الهدف، تخطط ألومنيوم قطر للقيام بما يمكنها من أنشطة لزيادة الوعي المحلي بصناعة الألومنيوم، مما يعكس التزام ألومنيوم قطر بتنويع اقتصاد قطر إلى جانب تنسيق أنشطة المعالجة والتسويق الداعمة.

تعزير الطاقة الإنتاجية ومستوى الربحية

تعتمد شركة ألومنيوم قطر تقديم المساعدة واقتراح الخطط، حيثما أمكن، لزيادة الطاقة الإنتاجية من خلال إدخال تحسينات على المرافق الحالية أو توفير مواد خام إضافية للإنتاج. وسوف تستكشف شركة ألومنيوم قطر الفرص المجدية لزيادة الإنتاج وتعزيز الكفاءة وتقليل تكلفة الإنتاج، بما في ذلك، حيثما أمكن، إدخال تغييرات على تركيبة عمليات الإنتاج القائمة.

المشروعات الرأسمالية الجارية

تتضمن المشروعات الرأسمالية الجارية مشروع سبائك PT والمحور المقوم التذبذبي. ويتيح مشروع سبائك PT لشركة ألومنيوم قطر إمكانية الاشتراك في إنشاء فرن إضافي لإنتاج السبائك المتخصصة. وقد بدأ هذا المشروع في الربع الأول من عام 2017 وعلى مدار 18 شهراً وتبلغ التكلفة الإجمالية 8 ملايين دولار أمريكي، تم بدء تشغيله واختباره والموافقة عليه، ومن المتوقع استلام المستندات النهائية بحلول نهاية نوفمبر 2018 للانتهاء منه. ومن المتوقع أن يزيد المشروع من إنتاج القيمة المضافة ويكون له تأثير إيجابي على إيرادات ألومنيوم قطر بعد بدء الإنتاج.

ويعد مشروع المحور المقوم التذبذبي مشروعاً لتقليل المخاطر، ويكمن الهدف منه في توفير مزيد من الأمان من خلال توفير المزيد من إمدادات الطاقة في منطقة الاختزال. وقد بدأ المشروع في عام 2017، ويتوقع اكتماله بحلول منتصف عام 2020.

برنامج تحسين شركة ألومنيوم قطر

بدأ "برنامج تحسين شركة ألومنيوم قطر" في عام 2013 ويهدف البرنامج إلى التحسين المستمر لمعايير العمل وممارساته بحيث تكون أكثر فاعلية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على السلامة والجودة. وفي عام 2013، نفذت الإدارات في شركة ألومنيوم قطر بشكل جماعي أكثر من 140 مبادرة جديدة أثمر عنها برنامج تحسين شركة ألومنيوم قطر.

كما يهدف "برنامج تحسين شركة ألومنيوم قطر" إلى تحسين التكلفة النقدية لشركة ألومنيوم قطر بمقدار 150 دولاراً أمريكياً للطن المترى في غضون 5 سنوات، وجدير بالذكر أن ألومنيوم قطر قد حققت نتائجها قبل عام من الموعد المحدد. وفي مطلع عام 2017، بدأت ألومنيوم قطر في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج التحسين بهدف زيادة تقليل تكلفتها النقدية بمقدار 120 دولاراً أمريكياً للطن المترى بحلول عام 2021.

التوسعة

توفر اتفاقية المشروع المشترك خياراً لتوسعة المشروع، وكما في تاريخ هذه النشرة، لا توجد خطط محددة للتوسعة.

نقاط القوة التنافسية

ترى شركة ألومنيوم قطر أن أعمالها تتميز بنقاط القوة التنافسية التالية، وأن هذه النقاط ستساعد شركة ألومنيوم قطر في تنفيذ إستراتيجياتها بنجاح:

توفير امداد المواد الخام

نجحت شركة ألومنيوم قطر في تأمين احتياجاتها من الغاز على مدار 25 عاماً، من خلال اتفاقية توريد الوقود المبرمة مع قطر للبترول والتي بدأت اعتباراً من 23 أغسطس 2007 مع وجود شرط يقضي بتمديدتها لمدة 15 عاماً.

كما تستفيد شركة ألومنيوم قطر من اتفاقية توريد الألومينا الأولية مع شركة هيدرو ألومنيوم لتوفير إمدادات طويلة الأجل من الألومينا. يتوفر لدى ألومنيوم قطر عقد توريد آخر للألومينا مع شركة جليانكور يسري حتى عام 2019. وتجدر الإشارة إلى أن عملية تقديم العطاءات لاستبدال عقد توريد الألومينا الذي ينتهي بنهاية 2019 لا تزال جارية. وقد تم بالفعل تأمين ما يزيد قليلاً على أربعين بالمائة (40%) من إجمالي كمية الألومينا المطلوبة. ويعمل فريق المواد الخام لدى شركة ألومنيوم قطر على الحفاظ على التوازن. وعلاوة على ذلك، يتوفر لدى شركة ألومنيوم قطر اتفاقيات

بيع وشراء للفحم البترولي المكلس تم إبرامها مع شركة رين سي أي كاربون (في أي زيد إيه جي) المحدودة وشركة صناعات الفحم البترولي كيه إس سي، وفيما يتعلق بالقرار السائل، فهناك اتفاقيتا توريد رئيسيتان طويلتا الأجل ميرمتان مع شركة "جيه إف إي كيمكال" و"شركة أو سي أي كمباني ليميتيد". بالإضافة إلى اتفاقية أخرى مع شركة "كوبيرس" من المفترض أن تنتهي هذا العام.

أعمال مربحة ذات قدرة كبيرة على توفير النقد

إن الجمع بين تأمين امداد المواد الخام والطاقة بأسعار تنافسية وبين عمليات تتسم بالفعالية والتكامل قد منح شركة ألومنيوم قطر ميزة تنافسية. وبفضل سجلاتها التشغيلية الحافلة بالنجاح، فإن شركة ألومنيوم قطر تتمتع بقدرات كبيرة على توفير النقد، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى تمكينها من دفع أرباح كبيرة.

أوجه التأزر التشغيلية ووفورات الحجم

تستفيد شركة ألومنيوم قطر من البنية التحتية الحديثة في مدينة مسيعة الصناعية. إن تكامل البنية التحتية في مدينة مسيعة الصناعية وإمكانية استغلال مرافق ألومنيوم قطر لها يسهم في زيادة فعالية الإنتاج وتقليل التكاليف اللوجستية وفاقد الإنتاج في سلسلة الإنتاج. كما أن موقع مدينة مسيعة يتيح لها الاستفادة من مرافق الميناء المتميزة، مما يساعدها في التوزيع السريع والموثوق لمنتجاتها في الأسواق.

الموقع الإستراتيجي بالقرب من الأسواق الرئيسية

يُعد ألومنيوم ثاني أكثر المعادن استخداماً في الاقتصاد العالمي بعد الصلب من حيث القيمة والكمية. وقد ازدادت استخداماته خلال نصف القرن الماضي بدءاً من الاستخدامات المتخصصة في صناعة الطيران وحتى مجموعة كبيرة من الاستخدامات الإنشائية والصناعية. وتستحوذ ثلاثة قطاعات للاستخدام النهائي على حوالي 60% من إجمالي الطلب العالمي وهي قطاعات الإنشاءات والنقل والتغليف. وتعتقد إدارة شركة ألومنيوم قطر أن مستوى الطلب على ألومنيوم من المحتمل أن يشهد نمواً مدفوعاً بمجموعة عوامل غير دورية منها الاستثمارات واسعة النطاق في الصناعات التحويلية وارتفاع مستويات الدخل للفرد والنمو السكاني. وعلاوة على ذلك، فإن الموقع الإستراتيجي لمرافق الإنتاج الخاصة بشركة ألومنيوم قطر في قطر يُمكنها من تصدير منتجاتها بسهولة نسبية مقارنة ببعض منافسيها العالميين الآخرين. ويُعد الموقع الإستراتيجي لمرافق الإنتاج التابعة لشركة ألومنيوم قطر بمثابة ميزة تنافسية رئيسية لها على المنتجين العالميين الآخرين الموجودين الذين يقعون بعيداً عن الأسواق الرئيسية في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا.

الدعم القوي من قبل حملة الأسهم

تستفيد شركة ألومنيوم قطر من وجود حملة أسهم فيها لديهم معرفة وخبرة واسعة في صناعة ألومنيوم يقدمون لها تقنيات مثبتة وخبرة تشغيلية كبيرة. وتحظى نورسك هيدرو بخبرة تربو على 50 عاماً في مجال عمليات ألومنيوم في جميع أنحاء العالم. وقد أبدت قطر للبترول دعمها القوي لشركة ألومنيوم قطر بما يمكنها من المنافسة على المستوى الدولي. إن الدعم المقدم من حملة الأسهم والتكنولوجيات الفعالة قد أسهما في أن تصبح ألومنيوم قطر ضمن المنتجين الأقل تكلفة الذين يوردون المنتجات إلى الأسواق المستهدفة.

قطاع الصناعة العالمي القوي ومجموعة المنتجات

تمتلك شركة ألومنيوم قطر قاعدة عملاء تمثل سوقاً عالمية متنوعة تضم قطاعات التصنيع والمستهلكين. وتعتبر الأسواق الأمريكية والآسيوية في الوقت الحالي مستهلكاً رئيسياً والمحرك الرئيسي للطلب على ألومنيوم والمدفوع بالتوسع السريع الأخير في قطاعات الصناعة والتصنيع في المنطقة.

الإدارة

جميع التفاصيل الخاصة بأعضاء مجلس إدارة الشركة وشركة ألومنيوم قطر مبينة في القسم المقدم تحت عنوان "الإدارة والحوكمة".

المنافسة

تُعد صناعة الألمنيوم العالمية إحدى الصناعات المحكّمة نسبياً والتي تتسم بقدر كبير من التنافسية، بحيث تضم مجموعة واسعة من المنتجين الجيدين الذين يسعون إلى تحقيق وفورات الحجم من خلال توسيع النطاق الجغرافي لجهودهم المعنية بالمبيعات إلى أقصى حد ممكن. وتشمل المعوقات الرئيسية التي تواجه الدخول في صناعة الألمنيوم متطلبات النفقات الرأسمالية الكبيرة والوقت المطلوب لبناء مصاهر الألمنيوم والحاجة إلى تأمين الوصول إلى إمدادات الطاقة بأسعار تنافسية والتكنولوجيا والمواد الخام.

وقد أصبح الشرق الأوسط مركزاً رئيسياً لإنتاج الألمنيوم، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى موثوقية مصادر الطاقة الرئيسية وسهولة الوصول إليها، كما أن المنطقة في وضع مواتٍ من حيث استقرار إمدادات الوقود وقربها الجغرافي من أسواق التصدير الكبيرة. ويتمثل المنافسون الرئيسيون لشركة ألومنيوم قطر في غيرها من المنتجين الدوليين الرئيسيين للألمنيوم، خاصة من أولئك الذين يزاوون أنشطتهم داخل دول مجلس التعاون الخليجي أو انطلاقاً منها.

يتضمن المنافسون الدوليون شركة ألكوا في سوق الولايات المتحدة بقدرة إنتاجية تزيد على 2.3 مليون طن في السنة وشركة روسال بقدرة إنتاجية تزيد على 3.2 مليون طن في السنة ومجموعة ريو تينتو بقدرة إنتاجية تزيد على 3.3 مليون طن في السنة، ومجموعة هونغتشياو بقدرة إنتاجية تزيد على 6.5 مليون طن في السنة وشركة الإمارات العالمية للألمنيوم بقدرة إنتاجية تزيد على 2.6 مليون طن في السنة.

وفقاً للمجلس الخليجي للألمنيوم، يتضمن المنافسون في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي على كل من شركة دوبال في دبي بقدرة إنتاجية تزيد على مليون طن في السنة وشركة الإمارات للألمنيوم في أبوظبي بقدرة إنتاجية تبلغ حوالي 1.3 مليون طن في السنة (تعمل كل من شركة دوبال وشركة الإمارات للألمنيوم معاً تحت مسمى شركة الإمارات العالمية للألمنيوم)، وشركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. بقدرة إنتاجية تزيد على 860,000 طن في السنة وشركة صحار ألمنيوم في عمان بقدرة إنتاجية تبلغ حوالي 375,000 طن في السنة، وشركة معادن في المملكة العربية السعودية بقدرة إنتاجية تبلغ 720,000 طن في السنة. وقد تشد المنافسة على عملاء الشرق الأوسط بسبب زيادة الإنتاج المخطط له للمصاهر المنشأة حديثاً في المنطقة والتي تتضمن شركة الإمارات للألمنيوم وشركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب.

المنتجات

باعتبارها إحدى أكبر الشركات المنتجة للألمنيوم في العالم، تقدم ألومنيوم قطر مجموعة متنوعة من المنتجات التي تلبي الاحتياجات المتغيرة لعملائها مع التركيز بشكل متزايد على المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى. وقد مكّنها حجم عملياتها من تنويع مجموعة منتجاتها على مر الأعوام. وتشكل المنتجات الثلاثة التالية في الوقت الحالي الجزء الأكبر من مبيعات الشركة، وهي مرتبة من المنتج الأعلى سعراً إلى الأقل سعراً:

الكتل المشكلة بالبيثق

تستخدم هذه الكتل غالباً في تصنيع المكونات في المباني السكنية والتجارية، مثل النوافذ وإطارات الأبواب وكبائن الاستحمام ووحدات تشييت الحرارة لأجهزة الكمبيوتر وخاراف الديكور. والكتل المشكلة بالبيثق هي عبارة عن كتل أسطوانية مصنوعة من الألمنيوم المصبوب الذي يتم إنتاجه عن طريق الصب المباشر الرأسي، ويبلغ إجمالي القدرة الإنتاجية منه في شركة ألومنيوم قطر حالياً حوالي 350,000 طن في السنة، وبذلك فإنها تعتبر المنتج ذو القيمة المضافة الأعلى لدى ألومنيوم قطر، إذ تمثل ما لا يقل عن نصف إجمالي إنتاج ألومنيوم قطر من حيث الحجم منذ عام 2015.

ويتم صب الكتل المشكلة بالبيثق في آلة صب بالتبريد المباشر الرأسي تتكون من قوالب صب مبردة بالماء ومناسبة لصب السبائك المشكلة بالبيثق بطول يصل إلى 7.3 متر. وأثناء صب المعدن، يتم خفض طولة الصب ببطء وتصلب السبائك عن طريق الرش المتواصل المباشر لماء التبريد. وبعد الصب، تخضع الكتل المشكلة بالبيثق للمعالجة في أفران المجانسة التي تعمل بالغاز وتقطع حسب الطول المطلوب وتوزن وتنقل إلى منطقة التخزين.

السبائك الخليفة الأولية

يدخل هذا المنتج في عدد من الاستخدامات، منها صناعة السيارات لتصنيع منتجات مثل عجلات السيارات وصرر عجلات الشاحنات وفوهات مضخات الغاز. تتميز السبائك الخليفة الأولية التي تنتجها شركة ألومنيوم قطر بالجودة العالية وباحتوائها على كمية محدودة من الحديد. وقد حصل إنتاج السبائك الخليفة على شهادة ISO/TS 16949. وتبلغ القدرة الإنتاجية لشركة ألومنيوم قطر من السبائك حوالي 275,000 طن سنوياً حيث يمثل هذا المنتج أكثر من 40% من إجمالي إنتاجها من حيث الحجم منذ عام 2015.

وتتكون آلة صب السبائك من سلسلة متحركة باستمرار من القوالب لإنتاج سبائك الألومنيوم. ويتم تبريد المعدن المنصهر خلال مرور سلسلة القوالب في غرفة التبريد بالمياه. وعندما تصبح صلبة، يتم إخراجها من القوالب وتدخل في غرفة الرش بالمياه لتبريدها مرة أخرى، ثم تجمع السبائك أوتوماتيكياً في مجموعات ويتم وزنها وتغلف لتصبح جاهزة للتخزين والشحن.

السبائك القياسية

شكل معياري من منتجات الألومنيوم، يبلغ إجمالي القدرة الإنتاجية لشركة ألومنيوم قطر منه حالياً حوالي 325,000 طن في السنة، حيث مثل هذا المنتج ما نسبته 2% من إجمالي إنتاج الشركة من حيث الحجم في 2015 و5% في 2016 و6% في 2017 و3% من إنتاجها في النصف الأول من عام 2018. وتباع السبائك القياسية للمستخدمين النهائيين الذين يحتاجون المعدن لإعادة صهره في الأفران الخاصة بهم. وفي الوقت الحالي، تبيع شركة ألومنيوم قطر نموذجاً قياسياً للسبائك وزن الواحدة منها 23 كجم.

يتم تشكيل السبائك القياسية التي يمثل الألومنيوم فيها 99.7% من الألومنيوم المصهور في النموذج القياسي، وتمرر قوالب السبائك في العادة على حزام أو سلسلة متحركة وتترك السبائك حتى تتصلب عن طريق التبريد بالهواء الطلق، وغالباً ما يتم رش المياه على القوالب أثناء تحرك السلسلة بصورة دائرية.

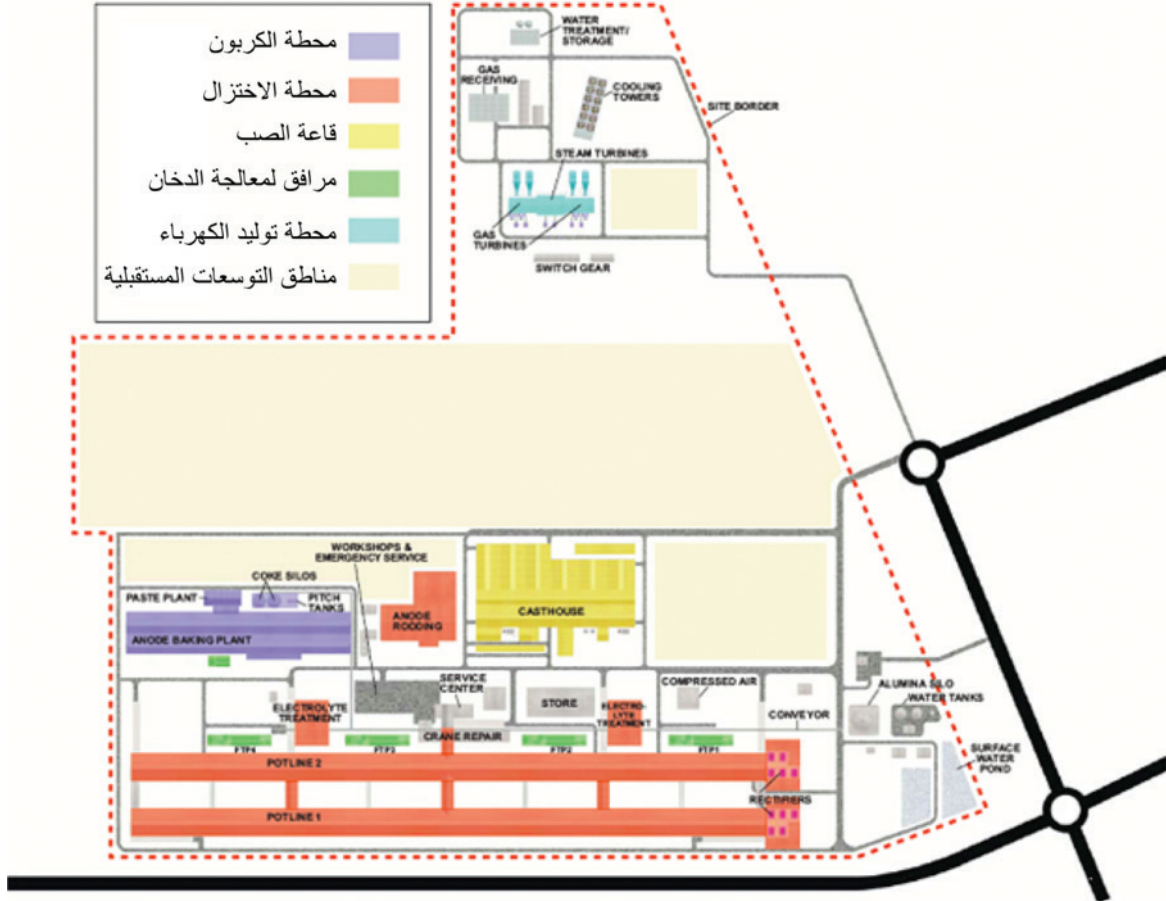
مرافق الإنتاج

تتضمن مرافق الإنتاج مصنع الألومنيوم الذي تبلغ قدرته الاسمية حسب التصميم 585,000 طن في السنة، إلا أنه ينتج حالياً أكثر من 650,000 طن في السنة. وتتكون المرافق التشغيلية من الآتي:

- مصنع اختزال؛
- مصنع الكربون، بما في ذلك محطة صيانة الأنود؛
- المسبك؛
- محطات الطاقة.

تم التطرق بالتفصيل لاستخدام هذه المرافق في القسم المعنون "عملية الإنتاج" الوارد أدناه. وتتكامل المرافق التشغيلية مع مرافق البنية التحتية التالية:

- منطقة ميناء بها مرسى مخصص لاستيراد المواد الخام وصوامع التخزين ومرافق النقل ذات الصلة (المرسى 8) ومرسى مشترك آخر لتصدير المنتجات ومناولة الشحنات العامة (المرسى 7)؛ و
- الخدمات العامة والمساعدة، والتي تضم توزيع الغاز وأنظمة مياه التبريد والهواء المضغوط والمستودعات ومنشآت التخزين.

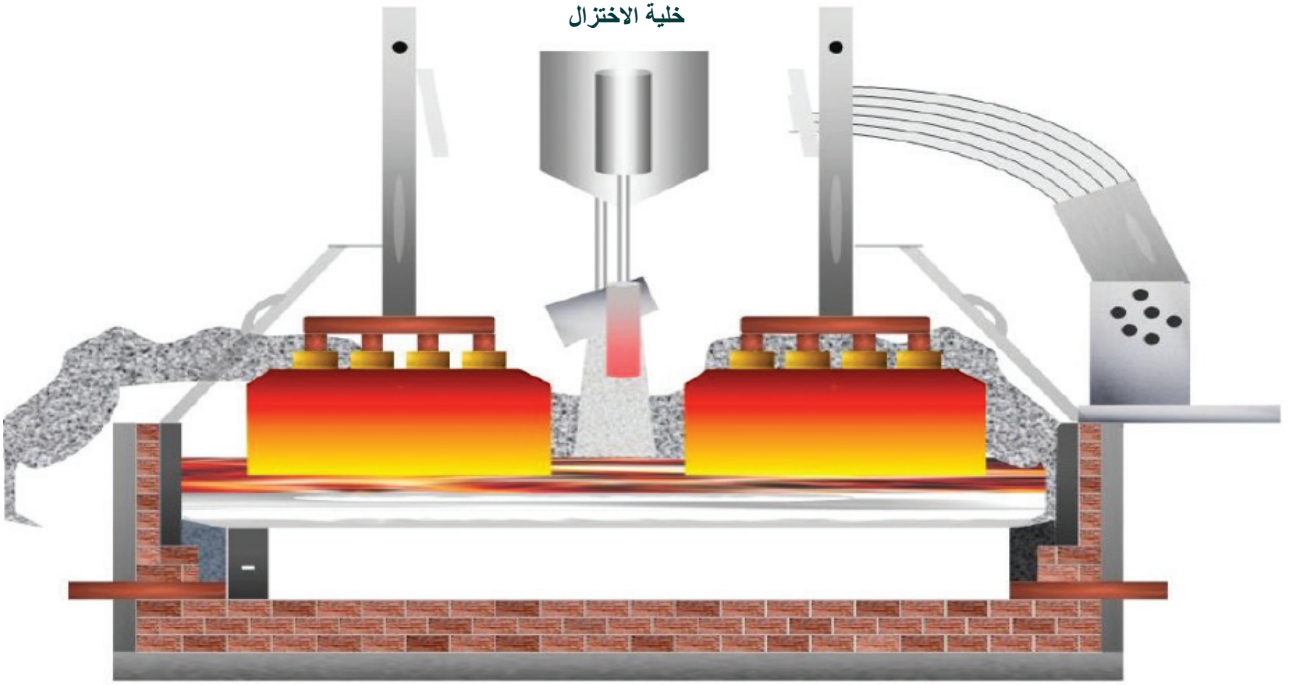
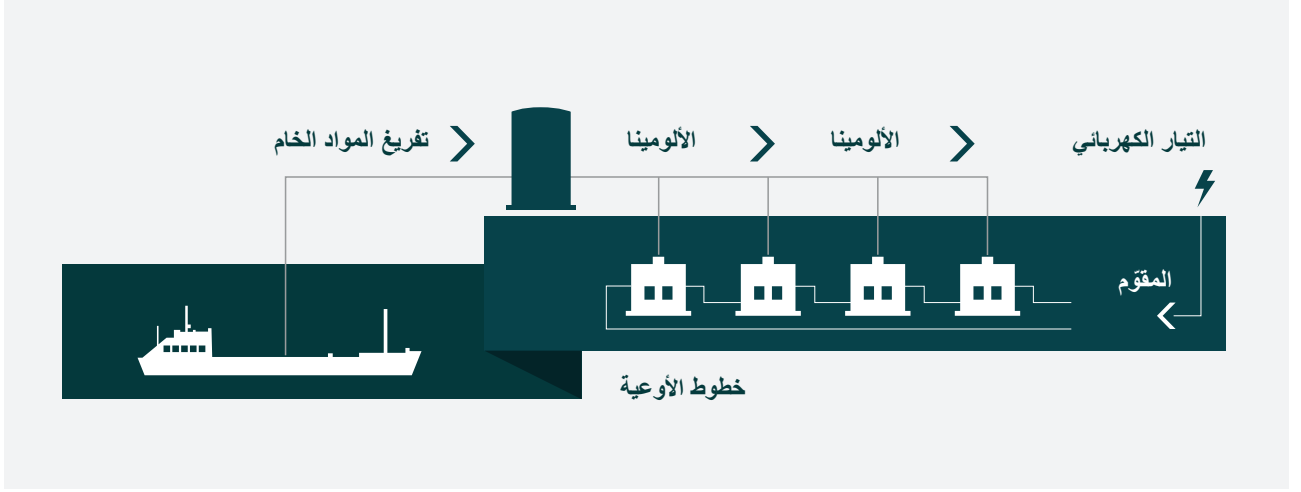


عملية الإنتاج

مصنع الاختزال

يتم إنتاج الألومنيوم عن طريق عملية هول-هيرو للتحليل الكهربائي باستخدام تقنية HAL275 التي تعمل بـ 300 كيلو أمبير. وتتم هذه العملية في حاويات فولاذية كبيرة تسمى الأوعية أو الخلايا. ويقع مصنع الاختزال في مبنيين مرتفعين (يبلغ طولهما حوالي 1,150 متر) ويعرفان باسم وحدات الأوعية، حيث يقعان بجوار بعضهما وعلى التوازي. وتحتوي كل وحدة أوعية على خط اختزال واحد مكون من صفين من أوعية الاختزال تحتوي على إجمالي 352 وعاء في كل وحدة.

ويتكون كل وعاء من غلاف معدني مبطن بطوب حراري وألواح الكربون التي تعمل ككاثود. يتم تجهيز الوعاء ببنية فوقية تدعم الأنودات الكربونية وتخزن وتصب أكسيد الألومينا في الأوعية.

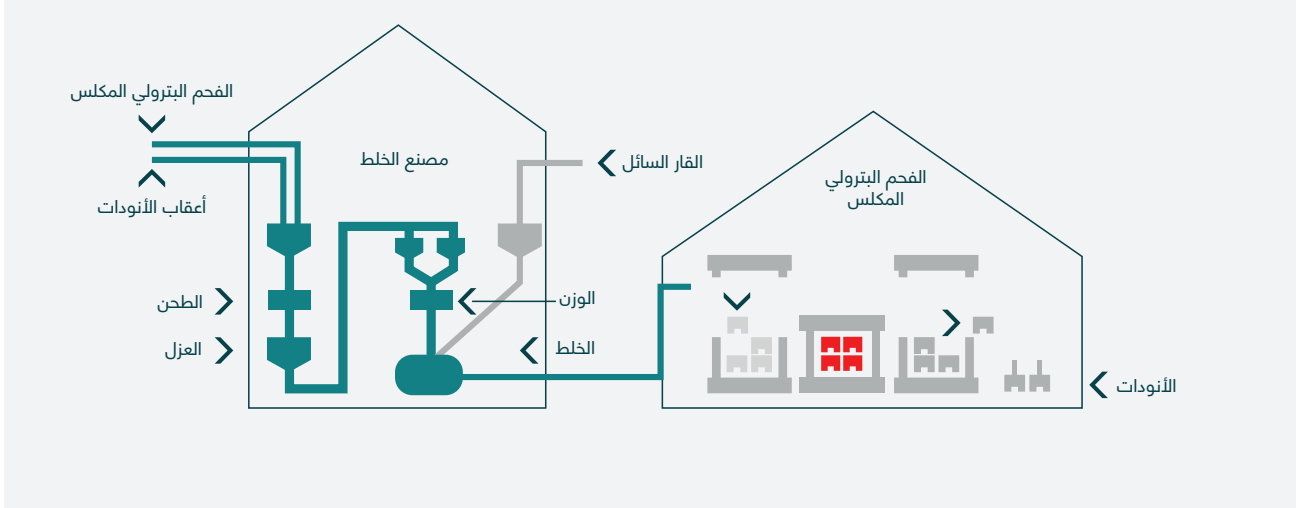


محطة الكربون

تُستخدم الأنودات الكربونية في عملية الاختزال الإلكتروليتي لأكسيد الألومنيوم إلى الألومنيوم في خطوط الأوعية. وخلال هذه العملية، يتم استهلاك الأنودات حيث يبلغ صافي استهلاك الأنودات حوالي 0.4 طن لكل طن من الألومنيوم المنتج. ولا يستهلك الجزء العلوي من الأنود (الأطراف المتبقية) (تتم إعادة تدويرها في عملية المعالجة)، ومن ثم يصبح إجمالي الإنتاج الأنودات حوالي 0.5 طن لكل طن من الألومنيوم.

ويتكون مصنع الكربون من قسمين رئيسيين: محطة العجن لإنتاج "الأنودات الخضراء" ومحطة معالجة الأنودات بالفرن.

بالإضافة إلى خطوط الإنتاج الرئيسية، تضم منطقة مصنع الكربون عدداً من المباني الملحقة ومرافق التخزين تشمل ما يلي: غرفة تحكم ومكاتب وورش صيانة ومخزن قطع الغيار ومحطة تنظيف ومخزن الأنودات الخضراء والأنودات المعالجة بالفرن وصهاريج تخزين القار وصوامع تخزين الفحم البترولي المكلس والأطراف المتبقية من الأنودات وصومعة للخرقة الخضراء لإعادة تدويرها.



مصنع خدمة الأنودات

يلبي مصنع خدمة الأنودات الذي يتكون من محطة تنظيف الأحواض ومحطة قضبنة الأنودات طلب مصنع الاختزال من الأنودات المقضبنة والإلكتروليت المسحوق.

ولمصنع خدمة الأنودات وظيفتان رئيسيتان:

- توريد الأنودات المستنفذة والأحواض / ومناولة الإلكترونيت؛
- قضبنة الأنودات.

وفصل بين محطة خدمة الأنودات ومصنع الاختزال محطة تنظيف الأحواض، وهي إحدى مرافق التشغيل الرئيسية وتقع بالقرب من خطوط الإنتاج. وتتكون من مبنيين يستقبلان الأنودات المستنفذة مع غطاء الأحواض ومواد الأحواض من وحدات الأوعية والحوض من عملية إعادة تبطين الأوعية.

ويتم تنظيف الأطراف المتبقية من الأنودات لإزالة مواد الأحواض، وترسل بعد ذلك إلى مصنع القضبنة. ويتم سحق مواد الأحواض المستردة من الأنودات المستنفذة ومصنع الاختزال وفحصها وتخزينها في صومعة قبل إعادتها كمادة تغطية عازلة للأنودات في خطوط الإنتاج.

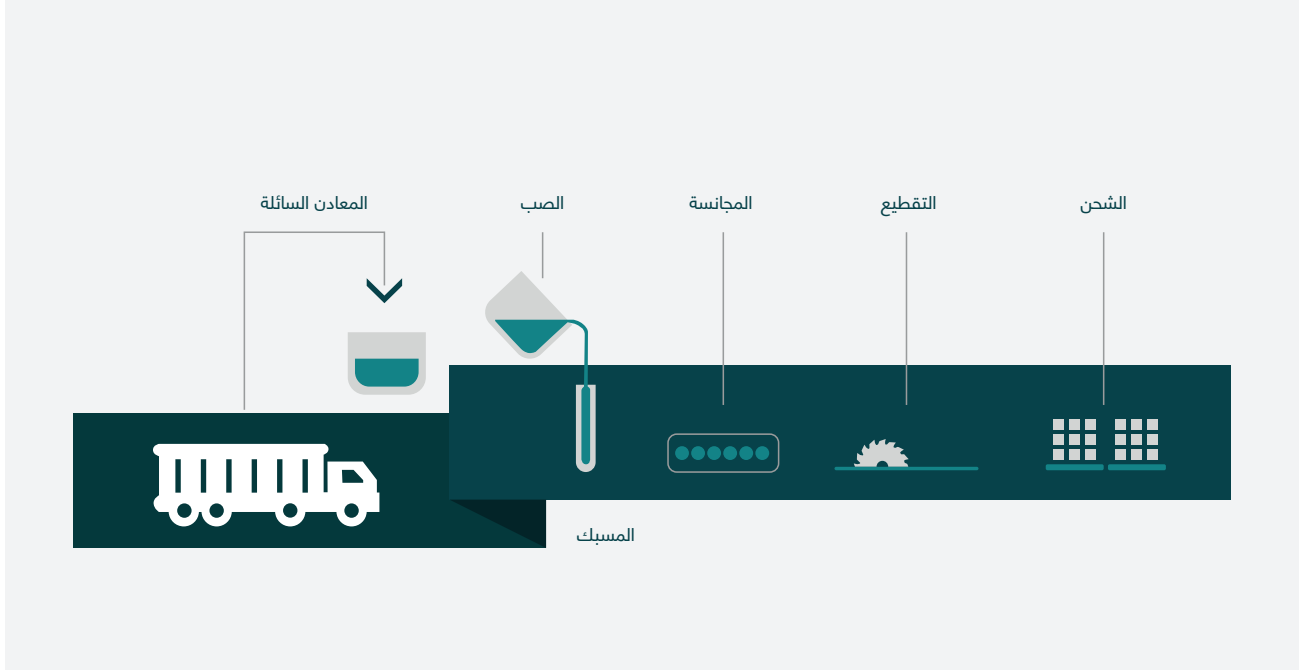
وفصل بين محطة صيانة الأنودات ومصنع الكربون مصنع القضبنة، وهو أحد مرافق التشغيل الرئيسية ويتألف من مبنى واحد. ويتم إزالة الأطراف المتبقية والأعواد الحديدية من الحمالات في محطة القضبنة، وتنظف الحمالة (القضب) قبل إعادة استخدامها في محطة القضبنة، ويعاد تدوير الأطراف المتبقية. ويتم نقل الأطراف الكربونية المتبقية النظيفة إلى وحدة التكسير في مصنع الكربون لإعادة استخدامها في محطة العجن. ويتم "قضبنة" الحمالات المنظفة والجديدة بالأنودات المعالجة بالفرن حديثاً من مصنع الكربون. وتجمع كل الأنودات المقضبنة حديثاً (ومنصات الإلكترونيت الفارغة) من محطة خدمة الأنودات لاستخدامها في مصنع الاختزال.

المسبك

يحول المسبك الألومنيوم المصهور من خطوط الإنتاج إلى تشكيلة من المنتجات.

وتتم إزالة الألومنيوم السائل من الأوعية عن طريق مركبات التفريغ وينقل إلى المسبك. وتجري معالجة الألومنيوم المصهور قبل الصب من خطوط الإنتاج في محطات التدفق لإزالة الشوائب.

ويتم الصب في خطوط الصب التي تتكون من أفران الصب وآلات الصب. ويوضع الألومنيوم البارد ومواد السبائك في أفران الصب ويتم تسخينها بصورة مسبقة (في مواقد تعمل بالغاز) لضمان إزالة الرطوبة. وتعبأ الأفران بالألومنيوم المصهور من منطقة التدفق، ويتم صقل سطح المعدن لإزالة أي كدارة أخرى. وبعد التخلص من الكدارة، يتم صب المنتج المعدني المصهور في قوالب ويخرج في شكل المنتج النهائي على النحو المبين أعلاه في قسم "المنتجات":



امداد المواد الخام

توضح الأقسام الواردة تحت عنوان "توريد امداد المواد الخام" و "معاملات الأطراف أصحاب العلاقة" تفاصيل اتفاقيات البيع والشراء الرئيسية على المدى الطويل والقصير فيما يتعلق بإمداد المواد الخام المستخدم في المشروع.

الغاز الطبيعي

المصدر الرئيسي للطاقة اللازمة لعمليات شركة ألومنيوم قطر هو الكهرباء التي تولدها محطة الطاقة التي تعمل بالغاز الطبيعي. وتلبي شركة ألومنيوم قطر جميع احتياجاتها من الغاز الطبيعي من خلال عقد توريد غاز طويل الأجل مع قطر للبترول.

الألومينا

الألومينا - المادة الخام الرئيسية المطلوبة في عملية إنتاج الألومنيوم - هي مادة بيضاء حبيبية تُسمى بتعبير أدق أكسيد الألومنيوم. ويتم إنتاج هذه المادة من خامات البوكسيت (سيليكات الحديد والكبريت) وتستخرج من المناجم في مواقع مختلفة في جميع أنحاء العالم. وتستخدم الشركة عملية هول-هيرو للتحليل الكهربائي في إنتاجها للألومنيوم الأولي باستخدام تقنية HAL275 التي تُستخدم لفصل الألومينا من خلال الاختزال الإلكتروليتي إلى الأجزاء المكونة لمعدن الألومنيوم وغاز الأكسجين.

فحم الكوك المكلس والقار السائل

يُستخدم كلٌّ من الفحم المكلس والقار السائل لإنتاج الأنودات التي تستخدمها شركة ألومنيوم قطر في عملية صهر الألومنيوم. والقار هو مشتق من قطران الفحم، ويُعد أحد المكونات الأساسية في الأنودات التي تنتجها شركة ألومنيوم قطر وتستخدمها في مصهر الألومنيوم الخاص بها.

فلوريد الألومنيوم

يعمل فلوريد الألومنيوم كمذيب في صناعة صهر الألومنيوم، وعلى الرغم من أنه يمثل نسبة ضئيلة من المدخلات في عملية الصهر بشركة ألومنيوم قطر، إلا أنه مهم جداً لإدارة مستويات فعالة من استهلاك الكهرباء. وهو عبارة عن مادة كيميائية تُستخدم في صهر الألومنيوم، كإلكتروليت لتحويل أكسيد الألومنيوم إلى معدن الألومنيوم في عملية التصنيع هول-هيرولت.

السبائك

يتم خلط السبائك في المسبك بمعدن سائل يتم إنتاجه في مصنع الاختزال. وتعطي السبائك المضافة الخصائص الفيزيائية والكيميائية المطلوبة للمنتجات الجاهزة التي يسعى إليها العملاء. وتعد الصين هي المنتج الرئيسي للعديد من مواد صناعة السبائك، لا سيما السيليكون والمغنيسيوم. ويمكن لأي تشريع أو تغيير في القانون (على سبيل المثال قيود التصدير / الاستيراد) أن يؤثر على بقية إمدادات العالم. وبدلاً من ذلك، قد ترتفع أسعار السيليكون إذا زاد استخدام السيليكون في الصناعات الأخرى، كما هو الحال في القطاع الكيميائي (الطاقة الشمسية). وأسعار مواد السبائك الأخرى متيسرة، بيد أن الأسعار تعتمد على أسعار المعادن التي تُنتج منها.

المسائل المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة

تتمثل رؤية ألومنيوم قطر في أن تكون منتجاً عالمياً لمنتجات ألومنيوم عالية الجودة، ولديها التزام ثابت بجوانب الصحة والسلامة. وتدعم سياستها المتبنية في مجال الصحة والسلامة والبيئة التزاماً قوياً بالحفاظ على العناصر الأساسية في أعمالها. وتقدر شركة ألومنيوم قطر مدى أهمية العمليات الآمنة التي تحد من فترات توقف العمل وبما يحقق المزيد من الإنتاجية والموثوقية، الأمر الذي يسهم بدوره في تعزيز الأداء المالي.

وتبذل الشركة جهوداً حثيثة لتحقيق التميز في جوانب الصحة والسلامة والبيئة من خلال رفع مستوى الوعي والفهم والأداء بصفة مستمرة، فيما تعمل أيضاً على تلبية أعلى المعايير الدولية لضمان السلامة بكل معانيها لموظفيها والمقاولين وأصحاب المصلحة. وتمتلك شركة ألومنيوم قطر مركز للطوارئ مزوداً بأحدث التجهيزات العالمية، حيث تتوافر الإسعافات الأولية المتقدمة وفرق خدمات الإنقاذ من الحريق والتعامل مع المواد الخطرة، شأنها في ذلك شأن العديد من المنشآت الصناعية الكبيرة.

وفيما يلي جدول يبين عدد الإصابات المقيمة ومعدل الإصابات المسجلة، وهو أحد مؤشرات السلامة القياسية في القطاعات الصناعية على مدار الفترات المنتهية في 31 ديسمبر 2015، 2016 و 2017، استناداً إلى معايير وزارة العمل الأمريكية والإدارة الأمريكية للسلامة والصحة المهنية:

الفترة المنتهية في 31 ديسمبر	عدد الإصابات المسجلة	معدل الإصابات المسجلة
2015	3	0.84
2016	4	1.23
2017	7	2.71

يُقصد بالإصابات المسجلة بشكل عام أي إصابة مهنية أو مرض يُمنى به الشخص في الموقع يتطلب توفير العلاج الطبي بما يتخطى نطاق الإسعافات الأولية البسيطة. وتشير شركة ألومنيوم قطر إلى أن غالبية الإصابات المسجلة لديها كانت طفيفة في طبيعتها وأن عدد الإصابات القابلة للتسجيل منخفض بالمقارنة مع الشركات العاملة في الصناعات المماثلة في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد اتخذ فريق الإدارة العديد من الخطوات للحد من وقوع المزيد من الإصابات، واعتباراً من يونيو 2018، لم تسجل إلا إصابة واحدة.

وقد نصت السلطات البيئية في قطر على عدد من الشروط عند الموافقة على تقييم الأثر البيئي للمشروع، حيث كان إنتاج الألومنيوم الأولي أحد القطاعات الصناعية الجديدة في قطر، وكانت معالجة القضايا البيئية للمشروع تستلزم إيجاد أرضية جديدة ووضع معايير جديدة.

وقد وضعت شركة ألومنيوم قطر بالتعاون مع المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية وهي الجهة التنظيمية المسؤولة عن حماية البيئة، بتقييم الآثار البيئية والاجتماعية في متناول الجمهور.

وتم تكليف شركة دبليو إس إنترناشونال ليمتد (أتكنز) بإجراء تقييم الآثار البيئية والاجتماعية للمشروع. وأثبت تقييمها أن معظم الآثار قليلة الأهمية، وذلك على النحو المبين في تقريرها بتاريخ 4 ديسمبر 2006. ويرجع ذلك في الأساس إلى قيام شركة ألومنيوم قطر باعتماد التصميم والمعرفة والخبرات الهائلة المكتسبة من عمليات مصهر الألومنيوم القائمة. تم تصنيف التأثيرات التالية على أنها ذات أهمية متوسطة إلى ثانوية لتشغيل المشروع:

- تعتبر انبعاثات الجسيمات (PM10) ذات أهمية متوسطة بسبب التركيزات الأساسية العالية القائمة (العواصف الترابية). وتقدر مساهمات المشروع وحده في هذا الشأن بأنها ضئيلة.
- التركيزات العالية من المكونات الجسيمية مألوفة في البيئات القاحلة مثل مدينة مسييد الصناعية وشبه الجزيرة القطرية. ولا يمكن تطبيق المزيد من إجراءات التخفيف / الرقابة.
- لن ينبعث الأوزون مباشرة من المشروع إلى الغلاف الجوي، غير أنه سيولد سلائف الأوزون. وتم تقليل سلائف الأوزون الرئيسية المحتملة المرتبطة بالمشروع إلى أدنى حد ممكن من خلال تطبيق أفضل التكنولوجيات المتاحة.
- على الرغم من أن المشروع قد قلل من كثافة المركبات التي تنطوي على إمكانية توليد الأوزون على مستوى سطح الأرض، تظهر بيانات جودة الهواء المحيط الحالية أن معايير المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية قد تم تجاوزها في بعض الأوقات داخل مدينة مسييد الصناعية.
- ومع ذلك، صُنّف أي تأثير ناجم عن الزيادة المحتملة في تركيزات الأوزون على أنه ذو أهمية متوسطة.
- تتابع شركة ألومنيوم قطر دراسة قطر للبترو/ توتال الإقليمية لرصد الأوزون. وقد تعطي النتائج هنا إشارة أفضل على كيفية تحسين إدارة تدابير رصد الأوزون على الوجه الأمثل واعتمادها على النطاق المحلي والوطني والإقليمي.
- تم تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت (SO2) بنسبة لا تقل عن 80% من خلال استخدام أجهزة تنقية مياه البحر بفضل تطبيق أفضل التكنولوجيات المتاحة. وقد وصلت تركيزات ثاني أكسيد الكبريت على مستوى سطح الأرض إلى أعلى معدلاتها بالقرب من حدود الموقع.
- وفي هذه المناطق المحلية، ستكون التركيزات على مستوى سطح الأرض أقل بكثير من معيار جودة الهواء على مدار الساعة لمجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية والمبادئ التوجيهية قصيرة الأجل لمدينة مسييد الصناعية، فضلاً عن معايير منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي على مدار الساعة. وفي المناطق السكنية، ستكون التركيزات على مستوى الأرض أقل بكثير من معايير منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي على مدار الساعة.
- قد تتسبب انبعاثات فلوريد الهيدروجين الناتجة في الأساس عن تهوية وحدات الأوعية في حدوث ضرر بسيط للنباتات الحساسة في المنطقة القريبة من المصنع. ومع ذلك، فإن معظم المنطقة المتأثرة تقع داخل المنطقة الصناعية التي يوجد بها القليل من النباتات الطبيعية، ويعتبر هذا التأثير قليل الأهمية.

- نباتات الزينة والأشجار الكائنة هناك هي في الأساس من أنواع مقاومة، ويمكن استبدال الأنواع الأكثر حساسية بنوع أكثر مقاومة للفلوريد، متى تسببت الانبعاثات في حدوث أضرار واضحة.
- صُنفت جميع الآثار الأخرى المحددة فيما يتعلق بالبناء والتشغيل أنها ذات أهمية ضئيلة أو ثانوية.

والاستنتاج العام الذي خلص إليه تقييم أتكز للمشروع هو أنه قد تم تقليل التأثيرات إلى أقصى حد ممكن، وأنه سيجري إدارتها قدر المستطاع من الناحية العملية. لم تبلغ أي من التأثيرات المحددة درجة من الشدة تجعلها تؤثر على تنفيذ المشروع بشكل عام.

هناك ثلاثة نطاقات معينة سيؤدي فيها تنفيذ المشروع إلى زيادة الانبعاثات البيئية الحساسة للغاية التي تتمخض عن عمليات ألومنيوم قطر، علماً بأن هذا الانبعاثات محظورة بموجب تصريح التشغيل. وتتمثل هذه النطاقات في:

- انبعاثات فلوريد الهيدروجين والفلوريد الجزيئي في الغلاف الجوي؛
 - انبعاثات أكسيد النيتروجين في الغلاف الجوي من توربينات الغاز في محطة الطاقة؛
 - مياه التبريد / وتصريف المياه المحلاة عبر قناة منطقة مسيعة الصناعية.
- ومع ذلك، فقد تم التوصل رغم الاتفاقات الحاصلة إلى أن تنفيذ المشروع لن يسفر عنه تجاوز مصنع ألومنيوم قطر حدود الآثار التشغيلية البيئية المقررة في تقييم الأثر البيئي لعام 2006.

الموظفون

يعمل لدى شركة ألومنيوم قطر 1,161 موظفاً بدوام كامل اعتباراً من 30 يونيو 2018. ويبين الجدول التالي إجمالي عدد الأشخاص الذين يعملون لدى كل إدارة من إدارات الشركة:

القسم	المواطنون	الوافدون	الإجمالي
الإدارة العليا	3	5	8
العمليات	21	973	994
دعم الأعمال	51	108	159
الإجمالي	75	1086	1161

بالإضافة إلى الموظفين المدرجين في الجدول أعلاه، تستعين الشركة بعدد من المقاولين. وفي الوقت الحالي، يعمل لدى الشركة نحو 326 مقاولاً.

في إطار سياسة رؤية قطر الوطنية 2030 الرامية لدعم فرص العمل للقوى العاملة الوطنية من خلال تطوير الصناعات المتنوعة على أساس احتياطات الغاز الوفيرة، تضع شركة ألومنيوم قطر نصب عينيها هدفاً يتمثل في أن تصل نسبة موظفيها من المواطنين القطريين إلى 50% مع الحفاظ على تلك المعدلات، مقارنة بالنسبة الحالية التي تُقدر بنحو 6,46%، هناك استيعاب سنوي لتوظيف خريجي الجامعات الوطنية وخريجي المدارس الثانوية لبرنامج التحضير لوظائف الفنيين والمشغلين في المصنع. بالإضافة إلى الخطة السنوية Q & D تهدف إلى توطيد الوظائف الثابتة من خلال توظيف مواطنين ذوي خبرة. ومن الصعب تحقيق هذا الهدف مع تردد المتخرجين في السفر إلى مسيعد وبسبب الفرص الأخرى من الشركات التي تحاول جميعاً جذب المواطنين.

وفي ضوء برامج التطوير التي تتبناها شركة ألومنيوم قطر (برنامج تطوير الخريجين، وبرنامج التطوير المهني، وبرنامج المنح الدراسية الوطنية، وبرنامج التدريب الصيفي)، تظل الشركة شريكاً رئيسياً في تنفيذ برنامج الحكومة للإصلاح العمالي الذي يهدف إلى تحسين مهارات القوى العاملة الوطنية وقدرتها التنافسية. ويبلغ المعدل السنوي الحالي لتبديل الموظفين بالشركة أقل من 2.4%.

وتضع شركة ألومنيوم قطر سياسات الأجور على أساس مؤهلات كل موظف وأدائه، فضلاً عن مستوى صعوبة وظيفته. وتتم مراجعة الأجور بشكل عام لكل موظف سنوياً، ويتم تعديلها وفقاً لتقييم الأداء وظروف سوق العمل المحلية.

وقد بلغ إجمالي المكافآت، بما في ذلك المكافآت النقدية، التي قدمتها شركة ألومنيوم قطر لأعضاء مجلس إدارتها وإدارتها التنفيذية ما يقدر بحوالي 398 ألف دولار أمريكي و5,940 ألف دولار أمريكي على التوالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، في حين، بلغ ما تقاضاه جميع موظفيها، بما في ذلك الإدارة التنفيذية، من الشركة ما يصل إلى 139,531 ألف دولار أمريكي. وخلال الفترة نفسها، بلغ إجمالي ما خصصته شركة ألومنيوم قطر أو قامت بتجميعه لتوفير معاشات التقاعد أو الاستحقاقات المشابهة كتعويضات ترك الخدمة، ما يقدر بنحو 21,059 ألف دولار أمريكي.

وتحكم سياسة شؤون الموظفين علاقة شركة ألومنيوم قطر بموظفيها. ولقد استثمرت الشركة موارد لخلق بيئة عمل آمنة ومحترمة توفر فوائد مختلفة عديدة لموظفيها، بما في ذلك توفير المنشآت الاجتماعية والصحية في الموقع، وخطط المعاشات والفعاليات الثقافية، والإعانات التعليمية للأطفال وإعانات السفر، والتأمين الطبي والتأمين على الحياة، وحوافز الحصول على شهادة البكالوريوس، ومساعدات النقل وحوافز ذات الصلة بالموقع، وإجازة الأمومة، والفعاليات الثقافية، والوجبات المدعومة، كما تساعد شركة ألومنيوم قطر موظفيها على التطوير الوظيفي، وتوفر لهم المزيد من التدريب بمنحهم إجازات للدراسة، فضلاً عن تقديم الدورات التدريبية على رأس العمل.

التقاضي

كانت شركة ألومنيوم قطر طرفاً بصفتها المدعى عليه في دعوى قضائية مرفوعة بتاريخ 29 مايو 2017 من قبل "إتش إس بي سي (عمان)" أمام المحكمة الابتدائية بصحار (عمان) ضد شركة "سالزبرجر ألومنيوم صحار" (سالزبرجر)، وذلك إلى جانب ثمانية آخرين مدعى عليهم. وبالنسبة لشركة ألومنيوم قطر، فقد كانت الدعوى تخص الحساب الذي كان يتعين على شركة ألومنيوم قطر أن تسدد إليه المدفوعات المستحقة عليها عن إمدادات الألومنيوم. وفي 20 ديسمبر 2017، قضت المحكمة ضد سالزبرجر بأن تدفع إلى "إتش إس بي سي" (عمان) مبلغ وقدره 1,449,633.983 ريال عماني، بالإضافة إلى نفقات أخرى تُقدر بنحو 500 ريال عماني. ورفضت المحكمة الدعوى التي أقامتها "إتش إس بي سي" (عمان) ضد شركة ألومنيوم قطر. وقد استأنفت "إتش إس بي سي" (عمان) الحكم في 15 يناير 2018 والدعوى في الوقت الحاضر أمام محكمة الاستئناف.

أصدرت شركات التأمين المؤمنة لديها شركة ألومنيوم قطر تعليمات إلى المستشارين القانونيين في 21 سبتمبر 2017 برفع دعوى ضد شركة "جنرال إلكتريك" فيما يتعلق بتوقف أحد التوربينات الغازية لدى شركة ألومنيوم قطر عن العمل. وقد خضعت دعوى التعويض الماثلة ضد الخسائر غير المؤمن عليها للحلول، وشركة ألومنيوم قطر هي واحدة من الجهات المعنية الثلاث التي قد تستفيد من صدور أي حكم لصالحها. وقد اتخذ المستشارون القانونيون القضية على أساس طارئ، وتُقدر القيمة الإجمالية للمطالب بها حوالي 30,000,000 دولار أمريكي.

وباستثناء الإجراءات القضائية المبينة أعلاه، فإن الومنيوم قطر، وعلى حد علمها، لم تكن على مدار الاثني عشر شهراً السابقة على تاريخ هذه النشرة، وليست في الوقت الراهن، طرفاً في أي إجراءات حكومية أو قانونية أو تحكيمية قد يكون لها، أو تكون قد تركت في الماضي القريب أثراً جوهرياً على وضع الشركة المالي أو أرباحها، ولم تقام ضدها وليست مهددة بأي دعاوى.

صناعة الألمنيوم

نظرة عامة على صناعة الألمنيوم

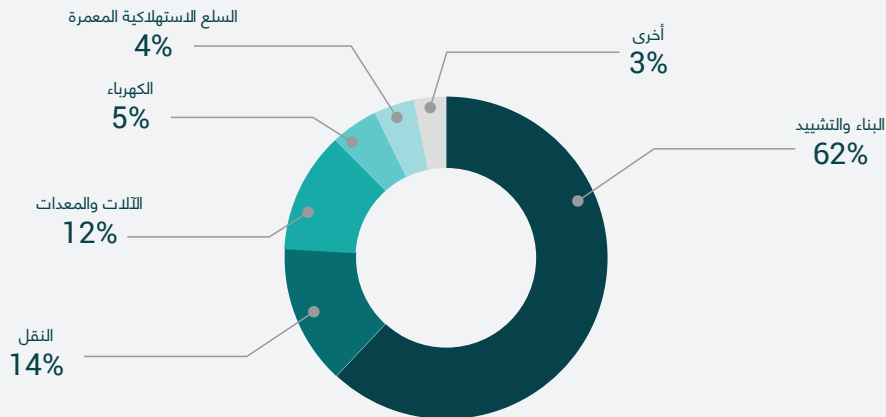
نظرة عامة عالمية

تعد صناعة الألمنيوم ثاني أكبر صناعات المعادن في العالم بعد الحديد، وقد بلغ الاستهلاك العالمي للألمنيوم الأولي في عام 2017 حوالي 59 مليون طن. وتتمثل الاستخدامات الرئيسية للألمنيوم في:

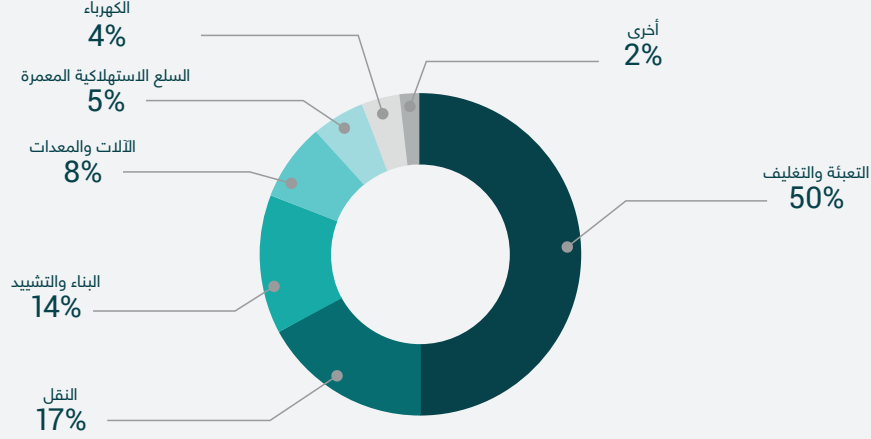
- النقل - السيارات والطائرات والاستخدام البحري
- التغليف - عبوات المشروبات ورقائق الألمنيوم
- الإنشاءات - إطارات النوافذ والأبواب والكسوة الخارجية والداخلية
- الكهرباء - الكابلات والأسلاك
- السلع الاستهلاكية والهندسة العامة

ويمكن أن يستخدم الألمنيوم كبديل للصلب والبلاستيك والنحاس في العديد من الصناعات.

الاستهلاك العالمي للألمنيوم حسب القطاع ، السبائك المشكلة بالبتق Extrusion (2017)



الاستهلاك العالمي للألومنيوم حسب القطاع، المنتجات المدلفنة (2017)



المصدر: أبحاث سوق شركة نورسك هيدرو.

يتم استخراج الألومنيوم من خام البوكسيت، وتسيطر كل من أستراليا والبرازيل وغينيا والهند وجامايكا على الاحتياطات العالمية الرئيسية للبوكسيت. وتتم معالجة البوكسيت لتحويله إلى ألومنيوم من خلال عملية مكونة من مرحلتين عادة ما تتم في مواقع مختلفة. وفي المرحلة الأولى، تتم معالجة البوكسيت في مصفاة ألومينا إلى أكسيد الألومنيوم (Al_2O_3). ثم تُجرى بعد ذلك معالجة الألومينا وتحويلها إلى الألومنيوم في مصهر إلكتروني. وتتمثل التكاليف الرئيسية لتحويل البوكسيت إلى أكسيد الألومنيوم في الطاقة (في شكل بخار ووقود) والعمالة والصودا الكاوية. ويتمثل عنصر التكلفة الرئيسي لعملية تحويل الألومينا إلى أكسيد الألومنيوم في الكهرباء. وبالنظر إلى تكلفة الإنتاج مقارنة بتكلفة الشحن، فيُفضل معالجة الألومينا بالقرب من مصدر البوكسيت ومعالجة الألومنيوم بالقرب من مصدر طاقة منخفض التكلفة.

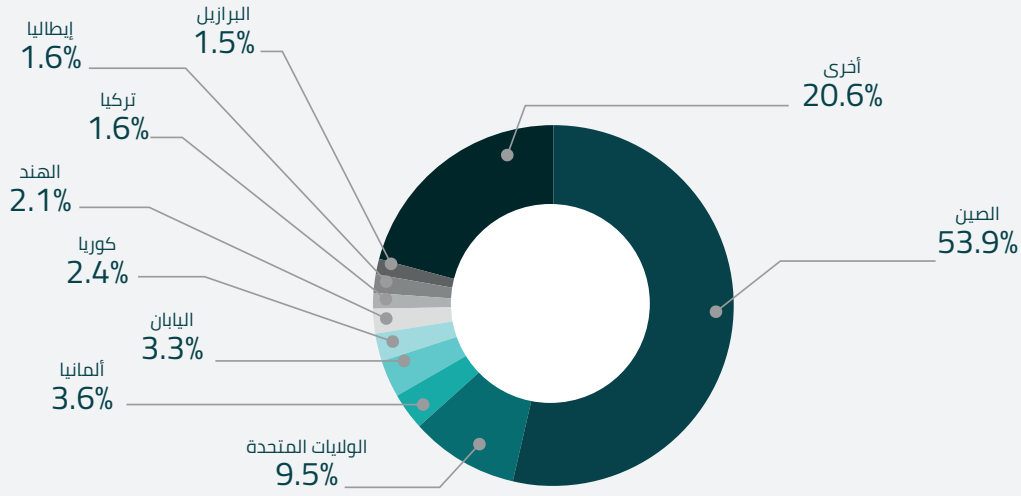
الطلب على الألومنيوم

شهد الاستهلاك العالمي للألومنيوم ازدياداً كبيراً في العقد الأخير حيث ارتفع من حوالي 32 مليون طن سنوياً في عام 2005 إلى حوالي 59 مليون طن سنوياً في عام 2017، مما يعني أن متوسط النمو السنوي يتراوح من 5% إلى 6%. وقد كان للتوسع الحضري في الصين وغيرها من دول جنوب شرق آسيا دور هام في النمو السريع لسوق الألومنيوم، هذا إلى جانب تزايد استخدام سبائك الألومنيوم (بدلاً من الصلب والنحاس) في العديد من الأغراض.

ومن المتوقع أن ينمو الطلب على الألومنيوم بمعدل نمو سنوي يتراوح بين 2% و3% بدءاً من عام 2017 إلى عام 2027، وسيكون مدفوعاً إلى حد كبير بما يلي: نمو الاقتصادات الآسيوية، وخاصة الصين والهند، والاستعداد السياسي لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتحفيز شركات تصنيع السيارات على تقليل وزن المركبات، الأمر الذي سيتحقق عن طريق استبدال المواد بالألومنيوم والزيادة المتوقعة في المركبات الكهربائية، مما يتطلب بنية تحتية لشبكة الشحن والتوزيع.

استهلاك الألومنيوم حسب الدولة (2017)

(بالمليون طن)



المصدر: البنك الدولي

نظرة على الصناعة العالمية

تعد الصين أكبر منتج للألومنيوم في عام 2017، حيث يُعزى إليها أكثر من 50% من استهلاك الألومنيوم العالمي. وكان هذا الإنتاج المحلي مدفوعاً فيما مضى بقطاع التشييد، ومع قيام الدولة بتطوير ونقل جزء من اقتصادها إلى نموذج موجه نحو الاستهلاك، من المرجح أن يتراجع متوسط الطلب على الألومنيوم في السنوات القليلة المقبلة. ومع ذلك، سيظل للصين دور كبير وهام في سوق الألومنيوم العالمي رغم هذا التباطؤ المتوقع.

وبصرف النظر عن الصين، سيكون للولايات المتحدة والهند دور رئيسي أيضاً. وسوف يدفع كلا البلدين الطلب على الألومنيوم من خلال قطاعي البنية التحتية والتشييد لديهما. وسيتم دعم الطلب في الهند بفضل العجز الكبير الذي تشهده البنية التحتية، الأمر الذي تجري معالجته من الناحية السياسية في الوقت الحالي عبر تنفيذ سياسات مواتية للاستثمار العام والخاص في هذا القطاع.

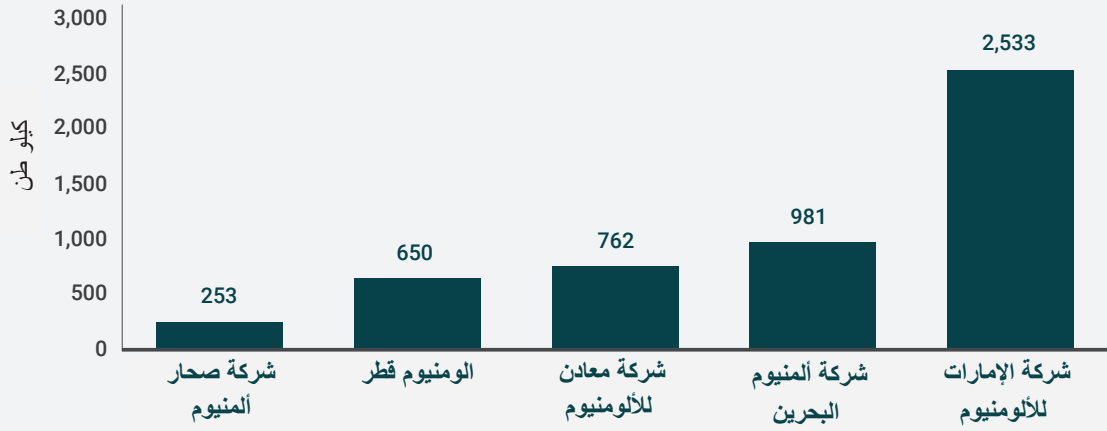
إنتاج الألومنيوم في دول مجلس التعاون الخليجي

تزايد إنتاج الألومنيوم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الماضية، حيث يمثل الإنتاج المحلي حالياً ما نسبته حوالي 10% من إنتاج الألومنيوم الأولي العالمي مقارنةً بالمستوى المتواضع في السبعينات من القرن الماضي، وذلك بفضل وجود أربعة من كبار المنتجين العالميين في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويمثل إنتاج الألومنيوم في المنطقة جزءاً من إستراتيجية واسعة لتنويع الاقتصادات بعيداً عن صادرات النفط، حيث يتم توفير العديد من المزايا لتطوير صناعة الألومنيوم المحلية على المديين المتوسط والبعيد، حيث إن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بإمكانية الحصول على الطاقة الرخيصة، بالإضافة إلى تمتع هذه الدول بقدرات مالية للاستثمار في هذه الصناعة. وأخيراً، فقد زاد الطلب المحلي على الألومنيوم بشكل كبير.

يهدف منتجو الألومنيوم في بيئة الاقتصاد الكلي الحالية إلى تحسين هيكل التكلفة ومستوى إنتاجيتهم في ظل زيادة المعروض من المنتجات الصينية التي تؤثر على القطاع وربط عملات دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار الأمريكي.

إنتاج الألومنيوم الأولي في دول مجلس التعاون الخليجي (2017)



المصدر: المجلس الخليجي للألمنيوم

الجهات الفاعلة في السوق والجهات الفاعلة الإقليمية

شركة الكوا (Alcoa)

شركة الكوا هي شركة عالمية رائدة في مجال إنتاج البوكسيت والألومينا والألومنيوم وتمتلك 40 موقع عمل في 10 بلدان. ولدى الكوا محفظة من الأصول ومشاريع تعدين البوكسيت منخفضة التكلفة، فضلاً عن نظام تكرير عالمي ضخم ومتنوع منخفض التكلفة إلى جانب محفظة منتجات ألومنيوم متميزة.

وهي تقوم بتشغيل 15 مصهراً للألومنيوم، وأنتجت 2.3 مليون طن من الألومنيوم في عام 2017.

شركة روسال (Rusal)

روسال هي شركة إنتاج ألومنيوم متكاملة ذات تكلفة منخفضة تقوم بعمليات صهر أساسية تقع في سيبيريا، روسيا. وفي عام 2017، ظلت روسال من بين أكبر منتجي الألومنيوم الأولي والسبائك على مستوى العالم.

وتشمل سلسلة الإنتاج الخاصة بشركة روسال مناجم البوكسيت والنفيلين الخام ومصافي الألومينا ومصاهر الألومنيوم والمسابك، ومطاحن الرقائق المعدنية، ومراكز إنتاج العبوات والعجلات.

بلغ إنتاجها من الألومنيوم عام 2017 ما يقدر بنحو 3.2 مليون طن، وهو ما نسبته 5.5% من إنتاج الألومنيوم في العالم، كما أنها تنتج ما نسبته 6.3% من إنتاج الألومينا في العالم.

وتقوم روسال بتشغيل 10 مصاهر للألومنيوم، منها 9 في روسيا و1 في السويد.

وقد فرضت الحكومة الأمريكية عقوبات على شركة روسال في أبريل 2018، وما زال من الصعب تحديد الآثار طويلة الأجل للعقوبات والتهديدات بفرض عقوبات في المستقبل. ومع ذلك، ومنذ أبريل، كان التأثير على أسعار الألومنيوم والألومينا كبيراً، ويرجع ذلك أساساً إلى أهمية شركة روسال في عملية التصنيع العالمية للألومنيوم.

شركة هونغتشياو (Hongqiao)

تستحوذ هونغتشياو على 6.45 مليون طن سنوياً من قدرة الإنتاج التشغيلية ولا تزال أكبر مشغل رئيسي للألومنيوم في الصين والعالم، وذلك على الرغم من التراجع بمقدار 2.7 مليون طن سنوياً في عام 2017 نتيجة عمليات الإصلاح المعنية بالإمدادات في الصين. وتمثل الشركة 15% من قدرة الصين، و8% من القدرة العالمية.

أنتجت هونغتشياو 7.5 مليون طن من الألومنيوم عام 2017، وتقوم بتشغيل 9 مصاهر.

شركة تشالكو (Chalco) (شركة الألومنيوم الصينية)

تعد تشالكو (وشركاتها التابعة) الشركة المصنعة والمشغلة الكبيرة الوحيدة في صناعة الألومنيوم في الصين، حيث تتكامل فيها عمليات استكشاف وتعدين البوكسيت والفحم والموارد الأخرى، بالإضافة للإنتاج والمبيعات وبحوث التكنولوجيا للألومينا ومنتجات سبائك الألومنيوم والألومنيوم الأولية والتجارة العالمية والأعمال اللوجستية وتوليد الطاقة الحرارية والطاقة الجديدة.

أنتجت تشالكو 3.7 مليون طن من الألومنيوم عام 2017، وتقوم بتشغيل 8 مصاهر.

شركة نورسك هيدرو (Norsk Hydro)

هيدرو هي شركة ألومنيوم متكاملة تدير عمليات في جميع الأنشطة الرئيسية على امتداد سلسلة القيمة لصناعة الألومنيوم. وتشمل العمليات أحد أكبر مناجم البوكسيت في العالم وأكبر مصفاة للألومينا في العالم، وكلاهما يقع في البرازيل. وتقوم بتشغيل مرافق إنتاج المعادن الأولية في أوروبا وكندا وأستراليا والبرازيل وقطر.

أنتجت هيدرو 2.1 مليون طن من الألومنيوم عام 2017، وتقوم بتشغيل 10 مصاهر في جميع أنحاء العالم.

شركة الإمارات العالمية للألومنيوم (EGA)

صنفت شركة الإمارات العالمية للألومنيوم كأكبر منتج في العالم للألومنيوم عالي الجودة أو المنتجات ذات القيمة المضافة عام 2017، حيث أنتجت 2.6 مليون طن من الألومنيوم عام 2017، وتقوم بتشغيل مصهرين (2) في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويعمل لديها أكثر من 8000 موظف وتوفر منتجاتها لعمائها في أكثر من 60 دولة.

تقوم شركة الإمارات العالمية للألومنيوم حالياً ببناء مصفاة للألومينا، وهي الثانية في الشرق الأوسط. وتهدف هذه المصفاة إلى تنقية البوكسيت إلى الألومينا، مما سيققل من اعتماد الإمارات على الألومينا المستوردة.

شركة الإمارات العالمية للألومنيوم مملوكة من قبل شركة مبادلة للاستثمار في أبوظبي ومؤسسة دبي للاستثمار.

شركة ألبا (Alba)

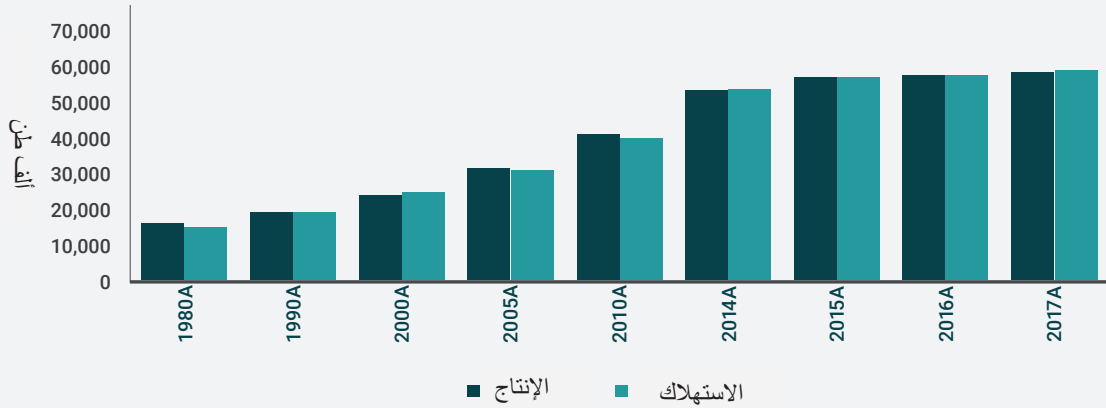
شركة ألبا البحرين ("ألبا") هي شركة متخصصة في صهر الألومنيوم تحظى بدعم الحكومة في البحرين. وبلغ إنتاج الشركة 981 ألف طن من الألومنيوم في عام 2017، وتطمح لأن تنمو لتصبح أكبر مصهر ألومنيوم في موقع واحد بالعالم بقدرة إنتاجية تصل إلى 1.5 مليون طن في السنة بحلول عام 2019 بعد تسلمها مشروع التوسعة للخط رقم 6 الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 540 ألف طن في العام.

وبصرف النظر عن الكيانات الرئيسية في صناعة الألومنيوم، يزاول عدد من شركات التعدين المتنوعة أعماله التجارية في إنتاج الألومنيوم، ويأتي على رأس قائمة تلك الشركات: ريو تينتو، وبي إتش بي بيليتون، وساوث 32، وفيدانثا.

إنتاج الألومنيوم واستهلاكه

يتسم إنتاج الألومنيوم على المستوى العالمي بالتوازن النسبي، بيد أن هناك اختلالات كثيرة على المستوى الإقليمي. وتعاني أوروبا وأمريكا الشمالية من عجز هيكلي، بينما تنتج الصين أكثر قليلاً من استهلاكها الخاص. والمناطق أو البلدان المصدرة الرئيسية هي روسيا وأستراليا ونيوزيلندا والشرق الأوسط.

إنتاج الألومنيوم واستهلاكه على المستوى العالمي



المصدر: البنك الدولي

من المتوقع أن ينمو الإنتاج نسبياً بما يتماشى مع الاستهلاك العالمي، مع احتمال حدوث عجز ضئيل يبلغ 2 طن متري. وتتوقع الأسواق أن يؤدي هذا العجز إلى خفض مخزون الألومنيوم الأولي الذي تكون في أعقاب الأزمة عام 2008.

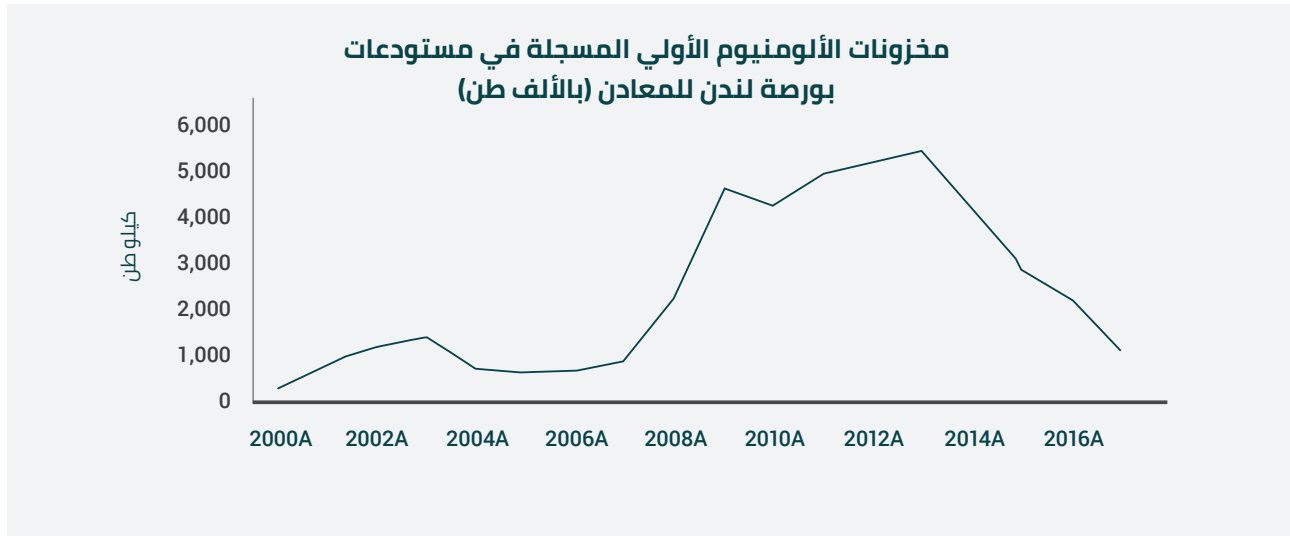
الدولة	الإنتاج (بالمليون طن) لعام 2017	إجمالي النسبة العالمية
الصين	32.27	54.94%
روسيا	3.88	6.60%
كندا	3.21	5.47%
دولة الإمارات العربية المتحدة	2.68	4.56%
الهند	2.03	3.45%
أستراليا	1.49	2.53%
النرويج	1.25	2.12%
البحرين	0.98	1.67%
المملكة العربية السعودية	0.91	1.56%
أيسلندا	0.86	1.47%
البرازيل	0.80	1.36%
الولايات المتحدة	0.74	1.26%
دولة جنوب أفريقيا	0.72	1.22%
دول أخرى	6.92	11.79%
الإجمالي العالمي	58.74	100.0%

ولا تزال الصين أكبر مستهلك للألومنيوم على مستوى العالم في ظل النمو السنوي في الطلب الأساسي بنسبة 7%. ومن المتوقع أن تكتسب الهند أهمية أكبر خلال السنوات القادمة، في ضوء نمو معدل الطلب البالغ 10% في الوقت الحالي.

الدولة	الإنتاج (بالمليون طن) لعام 2017	إجمالي النسبة العالمية
الصين	31.91	53.85%
الولايات المتحدة	5.62	9.48%
ألمانيا	2.16	3.64%
اليابان	1.95	3.29%
كوريا	1.42	2.40%
الهند	1.22	2.06%
تركيا	0.96	1.62%
إيطاليا	0.92	1.56%
البرازيل	0.87	1.46%
دول أخرى	12.23	20.64%
الإجمالي العالمي	59.26	100.0%

المصدر: البنك الدولي

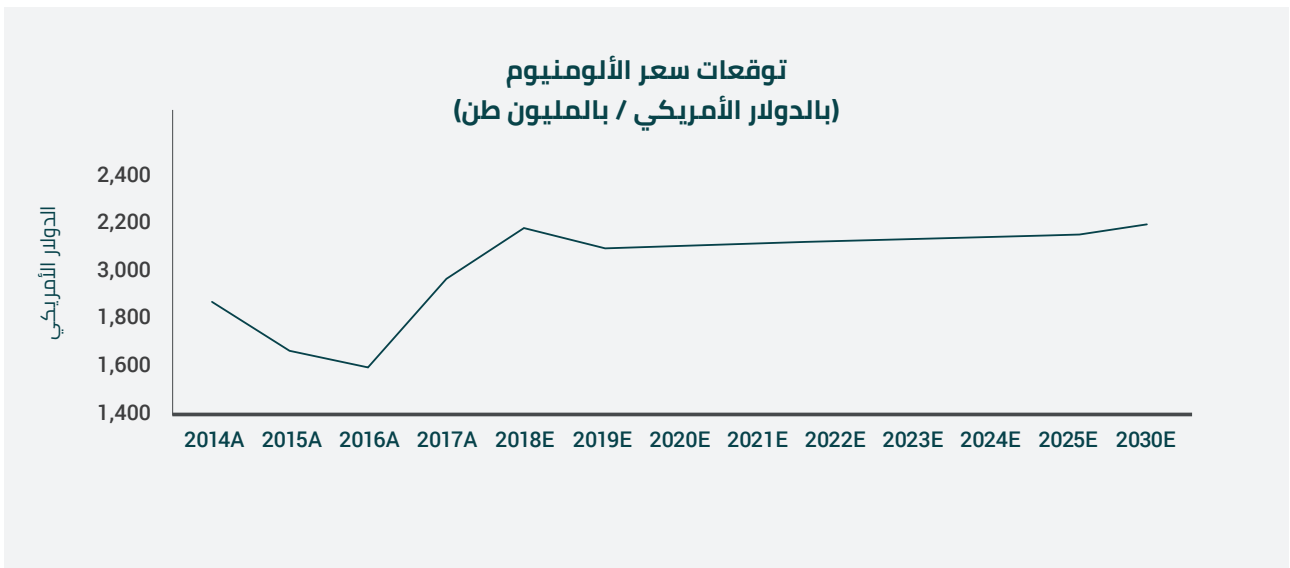
ويتسق هذا الاتجاه المتمثل في حدوث عجز محتمل في السنوات القادمة مع الانخفاض الملحوظ في مخزونات الألومنيوم الأولي المسجلة في مستودعات بورصة لندن للمعادن خلال السنوات الماضية:



المصدر: بلومبرج

الأسعار

شهدت أسعار الألومنيوم في أبريل موجة من الارتفاع على إثر العقوبات الأمريكية المفروضة على شركة روسال، وهي ثاني أكبر شركة منتجة للألومنيوم في العالم.



المصدر: البنك الدولي

التطورات الأخيرة

تأثر إنتاج الألومنيوم مؤخراً بحدثين رئيسيين: العقوبات الأمريكية المفروضة على روسيا (أبريل 2018)، ويشمل ذلك روسال، وهي ثاني أكبر منتج للألومنيوم في العالم، والتعرفة الجمركية على الواردات الأمريكية من الألومنيوم (مارس 2018) القاضية بفرض ضريبة بنسبة 10% على الألومنيوم المستورد. راجع "عوامل المخاطر- المخاطر المتعلقة بتعرفة الألومنيوم".

اقتصاد دولة قطر

نظرة عامة

تعد قطر واحدة من أكثر الدول ازدهاراً في العالم، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى ما يُقدر بنحو 231,092 ريال قطري (63,487 دولاراً أمريكياً) في عام 2017، وكانت قطر على مدار معظم العقدين الماضيين واحدة من أسرع الكيانات الاقتصادية نمواً في العالم بفضل تطوير احتياطياتها الهائلة من الغاز الطبيعي. وقد تباطأ معدل النمو الاقتصادي بعد الانتهاء من مشاريع الغاز الطبيعي المسال في عام 2011، وذلك بالتزامن مع انخفاض الإيرادات الناتجة عن صادرات الهيدروكربونات بسبب انخفاض إنتاج المواد الهيدروكربونية وأسعارها، إلا أنه في عام 2017، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لقطر 610,083 مليون ريال (167,605 مليون دولار أمريكي)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 9.9% مقارنة بعام 2016. وتعزى هذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بشكل رئيسي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لقطاع النفط والغاز بنسبة 18.7%، مدفوعاً بارتفاع أسعار المواد الهيدروكربونية.

وتقع جميع احتياطيات قطر المثبتة من الغاز الطبيعي والمكثفات في حقل الشمال، والذي اعتبرته إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في يناير 2015 أحد أكبر حقول الغاز غير المصاحب في العالم. وأفادت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بأن قطر تستحوذ على ثالث أكبر احتياطي للغاز الطبيعي بعد إيران وروسيا، واستأثرت بما نسبته 14% من إجمالي احتياطي الغاز العالمي في عام 2015. علاوة على ذلك، أفادت تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في عام 2017 بأن قطر تحتل المرتبة الثالثة عشرة في الإنتاج العالمي من البترول والسوائل الأخرى (النفط الخام، والبنزين، وزيت التدفئة، والديزل، والبروبان وغيرها من السوائل، بما في ذلك الوقود الحيوي وسوائل الغاز الطبيعي).

تعد قطر للبترول، المملوكة بالكامل للدولة، المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة من المواد الهيدروكربونية، وتضطلع بتنفيذ جميع مراحل صناعة النفط والغاز في قطر. في عام 2017، ساهم قطاع النفط والغاز بنسبة 32.7% في إجمالي الناتج المحلي الاسمي لقطر. وبالإضافة إلى ذلك، تعد قطر للبترول المساهم الرئيسي في عدد من الشركات الصناعية التي يقع معظمها في مدينة راس لفان الصناعية ومدينة مسيعيد الصناعية، والتي تستخدم الغاز الطبيعي ككقيم و/أو وقود لإنتاج مجموعة من المنتجات ذات القيمة المضافة، مثل المنتجات المكررة والبتروكيماويات والأسمدة والحديد والصلب والألومنيوم، وذلك للاستهلاك المحلي وللتصدير. كما ضخت دولة قطر استثمارات في استغلال تقنيات تحويل الغاز الطبيعي إلى سوائل، ولديها حالياً مشروعان مشتركان قائمان لإنتاج منتجات تحويل الغاز الطبيعي إلى سوائل مثل مشتقات التقطير.

وركزت قطر في السنوات الأخيرة على تنويع اقتصادها من خلال زيادة الإنفاق على البنية التحتية، والبرامج الاجتماعية، والرعاية الصحية والتعليم، وذلك في محاولة لتقليل اعتمادها التاريخي على عوائد النفط والغاز. وقد رسم هذا النهج في رؤية قطر الوطنية 2030 التي خرجت إلى النور عام 2008، كذلك استراتيجية التنمية الوطنية 2016-2011 التي تضع أهدافاً لتحقيق الغايات المتوخاة في رؤية قطر الوطنية 2030. وتشمل الأهداف الاقتصادية طويلة الأجل للدولة تطوير البنية التحتية لقطر وتعزيز قطاعها الخاص. وترى قطر بأن استضافتها لبطولة العالم 2022 القادم هي بمثابة فرصة لمواصلة الاستثمار في بنيتها التحتية وتطوير القطاع غير النفطي والغاز في اقتصادها، بالإضافة إلى أن استضافة كأس العالم 2022 ستتيح لقطر فرصاً جديدة. وقد تستفيد بعض المشاريع من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وربما يتم استثمارها في قرارات استثمارية على نطاق واسع.

ونتيجة لهذه التطورات، وبالتزامن مع انخفاض إنتاج المواد الهيدروكربونية والأسعار قبل عام 2017، حقق القطاع غير العامل في مجال النفط والغاز ما نسبته 47.5% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 مقارنة بنسبة 61.4% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. وقد حقق القطاع غير العامل في مجال النفط والغاز ما نسبته 69.7% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، و67.3% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

وعلى مدار هذه الفترة، هدفت قطر إلى إثبات المسؤولية المالية عن طريق إدارة موازنتها وماليتها العامة بحكمة. وتمتلك الدولة مجموعة منظمة من المؤسسات التي تدعم النمو في التبادل التجاري والتجارة داخلياً وخارجياً، بما في ذلك هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وبورصة قطر والهيئات التنظيمية وبالتحديد مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

وتتمتع قطر بعلاقات جيدة على مر التاريخ مع أعضاء آخرين في دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط بشكل عام، وبرغم ذلك فإن العلاقات بينها وبين بعض البلدان المجاورة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد أصبحت أكثر توتراً (راجع قسم "عوامل المخاطر" - تقع قطر في منطقة تمر بقلقل جيوسياسية وسياسية وأمنية مستمرة، وقد تعرضت مؤخراً لحصار من قبل أربعة دول). وتتمتع قطر بعلاقات تجارية واستثمارية كبيرة مع الدول الآسيوية الرئيسية، وترتبط بعلاقات قوية مع الغرب، لاسيما الولايات المتحدة التي لها وجود عسكري كبير داخل قطر. وقطر هي عضو في العديد من المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأوبك. وتتمتع بمستويات منخفضة من الفساد، حيث أنشأت اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية بغرض تنفيذ التزاماتها كعضو في الأمم المتحدة. وقد صنف مؤشر مدركات الفساد لعام 2017 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية قطر في المرتبة 29 من أصل 180 دولة بنسبة تصل إلى 63%.

كما أن قطر من بين الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الجات) وعدد من الاتفاقيات والبروتوكولات الأخرى. واستضافت العديد من مؤتمرات القمة والمؤتمرات الاقتصادية والسياسية والمالية خلال السنوات الماضية، هذا بالإضافة إلى عضويتها في منظمات دولية.

اعتباراً من تاريخ هذه النشرة، فإن تصنيف وكالة "موديز" الائتماني طويل الأجل لدولة قطر هو Aa3 مع توقعات مستقبلية مستقرة، أما تصنيف وكالة "ستاندرد آند بورز" فهو AA- مع توقعات مستقبلية سلبية، وتصنيف وكالة فيتش هو AA- مع توقعات مستقبلية مستقرة.

هاتف: +974 4441 4599
فاكس: +974 4441 4649
doha@qa.ey.com
www.ey.com/mena

إرنست ويونغ – (فرع قطر)
صندوق بريد 164
الطابق 24 ، برج القصار
شارع مجلس التعاون
عنتزة ، الخليج الغربي
الدوحة ، دولة قطر



تقرير الخبير المستقل حول إعداد المعلومات المالية التصورية المدرجة في نشرة الطرح إلى قطر للبترول بصفتها المؤسس

لقد أكملنا عملنا التأكيدي لإصدار تقرير حول إعداد المعلومات المالية التصورية لشركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق. (شركة تحت التأسيس بموجب قوانين دولة قطر) ("الشركة") ("قامكو") من قبل إدارة شركة قطر للبترول بصفتها مؤسس الشركة. تتكون المعلومات المالية التصورية المرفقة من بيان المركز المالي التصوري كما في 30 يونيو 2018 وبيان الدخل الشامل التصوري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018 والإيضاحات المتممة المبينة في الصفحات رقم 71 إلى 76 من نشرة الطرح. إن المعايير التي على أساسها أعدت الإدارة المعلومات المالية التصورية محددة في المرفق رقم 1، المادة 4/19 (ب) من نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والمبينة في الإيضاح 2.

لقد تم إعداد المعلومات المالية التصورية من قبل إدارة قطر للبترول لبيان تأثير شراء بعض الاستثمارات في مشروع مشترك (المعاملة يشار إليهم جميعاً بـ الشركة) حسبما تم بيانه في الإيضاح 2 حول المعلومات المالية التصورية على المركز المالي للشركة كما في 30 يونيو 2018 كما لو أن المعاملة قد تمت في 30 يونيو 2018 وعلى الأداء المالي للشركة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018 والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 كما لو كانت المعاملة قد تمت في 1 يناير 2017. كجزء من هذه العملية قامت إدارة قطر للبترول بأخذ معلومات عن المركز المالي والأداء المالي للشركة من المعلومات المالية للمشروع المشترك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والفترة المنتهية في 30 يونيو 2018 والتي أصدر عنها تقرير التدقيق والمراجعة على التوالي.

مسؤولية قطر للبترول حول المعلومات المالية التصورية

إن قطر للبترول مسؤولة عن إعداد المعلومات المالية التصورية وفقاً للأسس المبينة في الإيضاح 2 حول المعلومات المالية التصورية وفقاً لمتطلبات المرفق 1، المادة 4/19 (ب) من نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

الاستقلالية ورقابة الجودة

لقد امتثلنا بمعايير الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية لمعايير أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (IESBA Code)، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني. إننا نطبق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم 1، مراقبة الجودة للشركات التي تقوم بأعمال التدقيق والمراجعة للبيانات المالية والخدمات الأخرى ذات الصلة، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

مسؤولية الخبير المستقل

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حسب متطلبات الملحق 1، المادة 4/19 (ب) من نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، حول ما إذا كانت المعلومات المالية التصورية قد أعدت، من كافة النواحي المادية، من قبل إدارة قطر للبترول وفقاً للأسس المبينة في الإيضاح 2 حول المعلومات المالية التصورية ووفقاً لمتطلبات المرفق 1، المادة 4/19 (ب) من نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

عضو في مؤسسة إرنست ويونغ العالمية المعودة

تقرير الخبير المستقل حول إعداد المعلومات المالية التصورية المدرجة في نشرة الطرح إلى قطر للبترول بصفتها المؤسس

مسؤولية الخبير المستقل - تامة

لقد قمنا بعملنا وفقاً للمعيار الدولي حول أعمال التدقيق 3420 "أعمال التدقيق لإصدار تقرير حول إعداد المعلومات المالية التصورية المضمنة في نشرة الطرح"، الصادر من قبل مجلس معايير التدقيق الدولية. يتطلب هذا المعيار أن يلتزم الخبير بمتطلبات آداب المهنة وأن يقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءات للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا أعدت الإدارة المعلومات المالية التصورية، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للأسس المبينة في الإيضاح 2 حول المعلومات المالية التصورية ووفقاً لمتطلبات المرفق 1، المادة 19/4 (ب) من نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

لأغراض عملنا هذا، نحن غير مسؤولين عن تحديث أو إعادة إصدار أية تقارير أو آراء حول أية معلومات مالية تاريخية استخدمت في إعداد المعلومات المالية التصورية. كما أننا لم نقوم خلال هذا العمل بإجراءات تدقيق أو مراجعة للمعلومات المالية المستخدمة في إعداد المعلومات المالية التصورية.

إن غرض المعلومات المالية التصورية المضمنة في نشرة الطرح هو فقط إيضاح تأثير حدث هام أو معاملة هامة على معلومات مالية غير معدلة خاصة بالشركة كما لو كان الحدث قد وقع أو كانت المعاملة قد تمت في تاريخ سابق تم اختياره لأغراض الإيضاح. وبالتالي فإننا لا نبدي أي تأكيد بأن النتيجة الفعلية للمعاملة في تاريخ سابق كانت ستكون كما تم عرضها.

تقرير الخبير المستقل حول إعداد المعلومات المالية التصويرية المدرجة في نشرة الطرح إلى قطر للبترول بصفتها المؤسس

مسؤولية الخبير المستقل - تتمة

إن أعمال التدقيق لإصدار تقرير حول ما إذا كانت المعلومات المالية التصويرية قد أعدت، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لأسس المعايير المطبقة تتضمن أن نقوم بإجراءات لتقييم ما إذا كانت المعايير المطبقة المستخدمة من قبل الإدارة في إعداد المعلومات المالية التصويرية توفر أساساً معقولاً لبيان الآثار الهامة التي تتعلق مباشرة بالحدث أو المعاملة، وللحصول على أدلة كافية ومعقولة حول ما إذا كانت:

- التعديلات المتعلقة بالبيانات التصويرية تعطي الأثر المناسب لتلك المعايير.

- المعلومات المالية التصويرية تعكس التطبيق الصحيح لتلك التعديلات على المعلومات المالية غير المعدلة.

تم اختيار هذه الإجراءات اعتماداً على تقديرنا، مع الأخذ في الاعتبار فهمنا كخبير ممارس لطبيعة الشركة والحدث أو المعاملة التي تم إعداد المعلومات المالية التصويرية من أجلها وفهمنا للظروف الأخرى ذات الصلة.

واشتمل عملنا أيضاً على تقييم العرض العام للبيانات المالية التصويرية. باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس معقول يمكننا من إبداء رأينا.

الرأي

في رأينا أن المعلومات المالية التصويرية قد تم إعدادها، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للأسس المبينة في الإيضاح 2 حول المعلومات المالية التصويرية.



زياد نادر

سجل مراقبي الحسابات رقم 258

الدوحة 15 أكتوبر 2018

بيان المركز المالي التصوري غير المدقق

في 30 يونيو 2018

30 يونيو 2018	30 يونيو 2018	
مليون دولار أمريكي	مليون ريال قطري	إيضاح
الموجودات		
الموجودات غير المتداولة		
1,533	5,580	1/2 استثمار في مشروع مشترك
1,533	5,580	
الموجودات المتداولة		
-	-	أرصدة لدى البنوك
1,533	5,580	إجمالي الموجودات
حقوق الملكية		
1,533	5,580	1/2 رأس المال
1,533	5,580	إجمالي حقوق الملكية
-	-	إجمالي المطلوبات
1,533	5,580	إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

إيضاح:

تم تحويل الأرقام بالدولار الأمريكي باستخدام سعر صرف يبلغ 1 دولار أمريكي = 3.64 ريال قطري وتم تقريبه إلى أقرب ألف، باستثناء ما يشار إليه بخلاف ذلك.

بيان الدخل الشامل التصوري غير المدقق
لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018

للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018	للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018		
مليون دولار أمريكي	مليون ريال قطري	إيضاح	
62	224	6/2	حصة في نتائج مشروع مشترك
62	224		الربح للفترة
6	23		الإيرادات الشاملة الأخرى
68	247		إجمالي الدخل الشامل للفترة

إيضاح:

تم تحويل الأرقام بالدولار الأمريكي باستخدام سعر صرف يبلغ 1 دولار أمريكي = 3.64 ريال قطري وتم تقريبه إلى أقرب ألف، باستثناء ما يشار إليه بخلاف ذلك.

بيان الدخل الشامل التصوري غير المدقق

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017		
مليون دولار أمريكي	مليون ريال قطري	إيضاح	
91	329	6/2	حصة في نتائج مشروع مشترك
91	329		الربح للسنة
12	43		الإيرادات الشاملة الأخرى
103	372		إجمالي الدخل الشامل للسنة

إيضاح:

تم تحويل الأرقام بالدولار الأمريكي باستخدام سعر صرف يبلغ 1 دولار أمريكي = 3,64 ريال قطري وتم تقريبه إلى أقرب ألف، باستثناء ما يشار إليه بخلاف ذلك.

1 معلومات حول الشركة

في 15 أكتوبر 2018 ، تلقت قطر للبترول القرار الوزاري بموجب المادة (66) من قانون الشركات التجارية القطري رقم (11) لسنة 2015 لتأسيس شركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق. ("الشركة" أو "قامكو") كشركة مساهمة عامة قطرية وفقاً للمادة (68) من قانون الشركات التجارية القطري رقم (11) لسنة 2015.

كما في تاريخ هذه المعلومات المالية التصورية ، فإن الشركة لازالت تحت التأسيس. قامت قطر للبترول ، بصفتها مؤسس الشركة ، باتخاذ الإجراءات الهامة التالية لتمكين الشركة من دمج 51% من حقوق الملكية التي تحتفظ بها قطر للبترول وطرح النسبة المتبقية 49% إلى المستثمرين الأفراد القطريين ومؤسسات مختارة ليتم إدراجها في بورصة قطر:

- التصريح بنقل ملكية قطر للبترول في مشروعها المشترك ، قطر للألمنيوم المحدودة ش.م.ق. ("الومنيوم قطر")؛

- الترخيص بتخصيص 284,586,119 سهم عادي وسهم واحد خاص لشركة قطر للبترول؛

- الترخيص بتخصيص 273,425,880 سهم عادي للطرح العام الأولي.

سوف تقوم "قامكو" بإصدار 51% من أسهمها العادية وسداد جميع حصصها من الاكتتاب العام إلى قطر للبترول مقابل الاستثمار في "الومنيوم قطر". سيتم تخصيص رأس المال اعتباراً من تاريخ التسجيل التجاري ، والذي سيتم بعد الانتهاء من الاكتتاب العام.

2 أسس الإعداد

تم إعداد بيان المركز المالي التصوري غير المدقق لشركة قامكو كما في 30 يونيو 2018 المبين أدناه لتوضيح أثر ما إذا كانت المساهمة في الاستثمار في المشروع المشترك (الومنيوم قطر) من قطر للبترول إلى قامكو المتعلق بإصدار أسهم للاكتتاب العام وتسوية التزام قطر للبترول، كما لو أن تلك المساهمة قد تمت في 30 يونيو 2018.

عند التأسيس

إيضاحات	الاستثمار في ألومنيوم قطر مليون ريال قطري	إصدار أسهم لشركة قطر للبنترول مليون ريال قطري	العائدات من إصدار أسهم للاكتتاب العام مليون ريال قطري	التسويات لقطر للبنترول مليون ريال قطري	بيان المركز المالي التصوري مليون ريال قطري
الموجودات					
موجودات غير متداولة					
استثمار في مشروع مشترك	1/1/2	5,580	-	-	5,580
موجودات متداولة					
أرصدة لدى البنوك	4/1/2 و 3/1/2	-	-	2,734	(2,734)
إجمالي الموجودات		5,580	-	2,734	(2,734)
حقوق الملكية					
رأس المال	3/1/2 و 2/1/2	-	2,846	2,734	5,580
إجمالي المطلوبات					
ذمم دائنة	1/1/2	5,580	(2,846)	-	(2,734)
حقوق الملكية وإجمالي المطلوبات		5,580	-	2,734	(2,734)

2 أسس الإعداد - تتمة

تم إعداد بيان المركز المالي التصوري غير المدقق وبيان الدخل الشامل التصوري غير المدقق لأغراض التوضيح فقط ، وبسبب طبيعته ، فإنه يعالج وضعاً افتراضياً، وبالتالي لا يعكس المركز المالي الفعلي أو الأداء المالي السنوي للشركة. تم إعداد بيان المركز المالي التصوري غير المدقق وبيان الدخل الشامل التصوري غير المدقق على الأساس المبين في الإيضاحات أدناه ووفقاً لمتطلبات الملحق 1، المادة 19 من نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA).

تم إعداد المعلومات المالية التصورية للشركة لتوضيح التأثيرات الهامة الناتجة عن تحويل الاستثمار في مشروع مشترك من قطر للبنترول إلى قامكو على بيان المركز المالي للشركة كما في 30 يونيو 2018، إذا تمت عملية الاستحواذ في هذا التاريخ. إن بيان المركز المالي التصوري لا يمثل الوضع المالي الفعلي الذي كان من الممكن ملاحظته إذا تم إجراء الاستحواذ في هذا التاريخ ولا تأخذ في الاعتبار آثار الدمج المتوقع نتيجة لعملية الاستحواذ. إن المعلومات المالية التصورية لا تعطي أي إشارة إلى الوضع المالي المستقبلي للشركة.

جميع التعديلات التصورية التي تتم في إعداد المعلومات المالية التصورية تتماشى مع أساس الإعداد الموضح أدناه. إن بيان المركز المالي أو النتائج المالية المستقبلية للشركة، بعد الانتهاء الفعلي من الاستحواذ والاكتتاب العام الأولي المقترح، وبالنظر إلى جميع التعديلات اللازمة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات قانون الشركات التجارية القطرية رقم 11 من لسنة 2015، قد تختلف بصورة جوهرية عن المعلومات المالية التصورية للشركة.

1/1/1/2	تحويل كامل حقوق ملكية شركة قطر للبترول في ألومنيوم قطر، أي ما يمثل حصة 50% في ألومنيوم قطر، إلى الشركة بمبلغ متفق عليه قيمته 5,580 مليون ريال قطري. يتم هذا التحويل في مقابل (أ) عدد 284,586,119 سهم عادي وسهم واحد ممتاز (يمثل 51% من إجمالي رأس المال المصدر للشركة) ، و (ب) حصة الطرح. تم تقدير المبلغ استنادًا إلى سعر مفترض قدره 10 ريال قطري للسهم.
1/1/2	تخصيص 284,586,119 سهم عادي وسهم واحد خاص بقيمة إسمية 10 ريال قطري لكل سهم إلى قطر للبترول كمقابل جزئي لتحويل حصة الملكية في ألومنيوم قطر.
1/2/1/2	تخصيص واستلام العائدات من إصدار 273,425,880 سهم عام للجمهور بمبلغ 2,734 مليون ريال قطري (باستثناء المبالغ المستردة من تكاليف الطرح والإدراج التي تتوقع الشركة تكبدها في الاكتتاب العام الأولي).
3/1/2	تحويل جميع العائدات من الطرح العام الأولي إلى قطر للبترول بمبلغ 2,734 مليون ريال قطري كتسوية مقابل تحويل الاستثمار في ألومنيوم قطر.
2/2	إن هذه المعلومات المالية التصورية لا تشكل البيانات المالية للشركة.
3/2	يوضح الجدول أدناه حصة صافي الموجودات العائدة إلى قامكو كما في 30 يونيو 2018. تم استخراج صافي الموجودات كما في 30 يونيو 2018 من البيانات المالية المرحلية المراجعة المختصرة للشركة المستثمر فيها، والتي تم إعدادها بالدولار الأمريكي. تم تحويل الأرقام بالدولار الأمريكي باستخدام سعر صرف 1 دولار أمريكي = 3.64 ريال قطري، وتم تقريبه إلى أقرب ألف:

مليون ريال قطري

صافي الموجودات كما في 30 يونيو 2018	9,766
نسبة ملكية قامكو (%)	50%

حصة في صافي الموجودات كما في 30 يونيو 2018

5/2	إن المحاسبة المبدئية للاستثمار في مشروع مشترك كما هو مذكور أعلاه تعتبر مؤقتة فقط في نهاية الفترة. قد تعترف الشركة بأية تعديلات على هذه القيم المؤقتة خلال فترة القياس، والتي لن تتجاوز سنة واحدة من تاريخ الاستحواذ.
6/2	يبين الجدول أدناه حصة من صافي الأرباح العائدة إلى قامكو للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وللفترة المنتهية في 30 يونيو 2018 كما لو كان الاستثمار في شركة ألومنيوم قطر (QATALUM) قد حدث في 1 يناير 2017. إن صافي الربح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وللفترة المنتهية في 30 يونيو 2018 قد تم التوصل إليه من البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والبيانات المالية المرحلية المختصرة غير المدققة للفترة المنتهية في 30 يونيو 2018 لألومنيوم قطر على التوالي، وتم إصدارها بالدولار الأمريكي. تم تحويل الأرقام بالدولار الأمريكي باستخدام سعر صرف 1 دولار أمريكي = 3.64 ريال قطري، وتم تقريبها إلى أقرب ألف دولار:

للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 للسنة المنتهية في 30 يونيو 2018

مليون ريال قطري	مليون ريال قطري
إجمالي الربح المعد من قبل ألومنيوم قطر	448 659
نسبة ملكية قامكو (%)	50% 50%
حصة في النتائج	224 329

التطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية

أصدر الشيخ أ.د. يوسف القرضاوي و الشيخ أ.د. علي محبي الدين القره داغي والشيخ أ.د. وليد بن هادي فتوى بتاريخ 5 محرم 1440 هجري (15 سبتمبر 2018م) تنص على أنه لا مانع شرعاً من المساهمة في الشركة، كما هو مبين في نص الفتوى المبين أدناه:

بسم الله الرحمن الرحيم

حكم المساهمة في شركة قطر لصناعة الألومنيوم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، وعلى آله وصحبه ومن والاه ، وبعد فقد اطلعنا على النظام الأساسي ، وعقد التأسيس لشركة قطر لصناعة الألومنيوم ، والقوائم المالية المرفقة بهما، وناقشنا المسؤولين القائمين عليها في عدة اجتماعات ، وتبين لنا أنها تؤول إلى الشركات المختلطة التي ذهب المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) وأكثر الفقهاء المعاصرين إلى جوازها بالشروط المعروفة ، واستقر العمل عليه بين هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، وقد نشرنا بياناً مطولاً في الصحف المحلية بتاريخ 10-03-1435هـ وضحنا فيه جواز الشركات المختلطة ، وذكرنا المآخذ الفقهية والقواعد المرعية ، والمقاصد الشرعية .

وبناء على ما تقدم فإن الشركة المذكورة أعلاه تتوافر فيها الضوابط التي اشترطت لجواز الإسهام والاكتمال فيها ، وأن ما ذكر من أسهم الامتياز في المادة 9-9 من النظام الأساسي هو امتياز إداري فقط مباح شرعاً كما صدر بذلك قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي (قرار رقم 63 (7/1) وليست امتيازاً مالياً، أو بأولوية التصفية الذي حرّمه القرار السابق .

وبناء على ما سبق فلا مانع شرعاً من المساهمة في الشركة ، كما سنبين عند بدء العمل واعتماد الميزانية نسبة التطهير بإذن الله تعالى .

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

سيف الشهد

أ.د. يوسف القرضاوي

د. وليد بن هادي

أ.د. علي محبي الدين القره داغي

مناقشة وتحليل الإدارة

يستند التحليل والمناقشة التالية إلى النتائج التشغيلية والمالية لشركة ألومنيوم قطر ويجب قراءتهما مع البيانات المالية التصورية. ويتعين على المستثمرين المحتملين قراءة التحاليل التالية بالترافق مع القسمين المقدمين تحت عنوان "عوامل المخاطر" و "البيانات المالية التصورية"، ولا ينبغي الاعتماد فقط على المعلومات الواردة في هذا القسم. وتتضمن المناقشة التالية بعض البيانات المستقبلية المحددة التي، رغم أنها تستند إلى افتراضات يعتبرها أعضاء معينون في مجلس إدارة الشركة معقولة، تنطوي على مخاطر وعدم تيقن يمكن أن تؤدي إلى أحداث وأوضاع فعلية من شأنها الاختلاف بصورة جوهرية عن تلك الواردة في النشرة الحالية أو الضمنية فيها. ومن بين العوامل الهامة التي من الممكن أن تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية للشركة أو شركة ألومنيوم قطر أو أدائها أو إنجازاتها بشكل جوهري عن تلك الواردة في البيانات المستقبلية هي تلك العوامل التي تم تناولها في "البيانات المستقبلية" و "عوامل المخاطر" في هذه النشرة. وتعتبر جميع البيانات بخلاف بيانات الحقائق التاريخية، مثل البيانات المتعلقة بالوضع المالي المستقبلي والمخاطر وعدم التيقن المتعلقة بأعمال الشركة أو شركة ألومنيوم قطر وخططها وأهدافها خلال عملياتها المستقبلية، هي بيانات مستقبلية.

لمحة عامة

تم تسجيل شركة ألومنيوم قطر في 24 يوليو 2007 كشركة مساهمة قطرية وفقاً للمادة 68 من قانون الشركات التجارية القطري رقم 5 لعام 2002 (حل محلها المادة 207 في القانون رقم 11 لعام 2015 التي تنطبق على الشركات المساهمة الخاصة) وأحكام نظامها الأساسي بموجب السجل التجاري رقم 36539.

ألومنيوم قطر هو مشروع مشترك بين قطر للبترول وشركة المساهمة هيدرو، وتخضع إدارته لاتفاقية المشروع المشترك التي تسري لمدة أربعين عاماً اعتباراً من تاريخ إنتاج المرحلة الأولى (أي 19 سبتمبر 2010 بعد مرور تسعة أشهر على تاريخ إنتاج المصهر للمعدن السائل للمرة الأولى) أو لمدة أطول إذا ما تم تمديد هذه الاتفاقية. وفي تاريخ هذه النشرة تمتلك كل من قطر للبترول وهيدرو ألومنيوم قطر الفابضة بي في حصصاً متساوية في شركة "ألومنيوم قطر".

تتمثل الأنشطة الرئيسية لألومنيوم قطر في إنتاج وبيع منتجات الألومنيوم التي ينتجها المصهر الكائن في مسيعة بطاقة إنتاجية اسمية تبلغ 585,000 طن متري من المعدن السائل سنوياً، وقد بدأ مصنع ألومنيوم قطر إنتاجه التجاري في 1 يناير 2010.

وتدار شركة ألومنيوم قطر وفق مؤشرات مالية وغير مالية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الإيرادات والأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (EBITDA). ويعرض الجدول التالي الإحصاءات الرئيسية لكل من السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2017 و 2016 و 2015 والأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018 و 2017:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو (غير المدققة)			
2015	2016	2017	2017	2018	
بالآلاف دولار أمريكي					
1,378,326	1,140,305	1,401,989	667,381	738,904	الإيرادات
440,920	350,747	514,939	248,650	284,822	الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك ^(2,3)
32%	31%	37%	37%	39%	هامش الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك ⁽¹⁾

(1) يُحتسب هامش الأرباح المحققة قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك كنسبة من الإيرادات.

(2) تشير إلى الأرباح المحققة قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، وتتألف من أرباح شركة الوينيوم قطر عن الفترة المعنية/ السنة، وصافي تكاليف التمويل والإهلاك والاستهلاك. إن الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك لا تتدرج ضمن مقاييس الأداء وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية أو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ويقدم الجدول التالي مقارنة للأرباح عن الفترة/السنة بالأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك.

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر			للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو		
2015	2016	2017	2017	2018	
بالألف دولار أمريكي					
101,330	20,239	181,122	80,277	123,034	ربح الفترة/السنة
59,295 ⁽³⁾	58,536	56,772	28,041	29,330	صافي تكاليف التمويل ⁽³⁾
279,907	271,972	277,045	140,287	132,458	الإهلاك والاستهلاك
440,920	350,747	514,939	284,605	284,822	الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك

(3) "صافي تكاليف التمويل" و الأرباح المحققة قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 لا يمكن مقارنتهم بفترة مالية أخرى بسبب التعديل الذي تم على المعالجة المحاسبية "لصافي تكاليف التمويل". راجع "العوامل المؤثرة في مقارنة الفترات قيد التدقيق".

العوامل التي تؤثر على مقارنة الفترات قيد التدقيق

وقد أعادت الوينيوم قطر تبويب الرسوم البنكية لتتقلها من فئة "صافي تكاليف التمويل" إلى فئة "مصرفات أخرى"، كما أعادت تصنيف البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 لتعكس الأمر ذاته. تبقى البيانات المالية الواردة في هذا القسم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 غير معدلة وتصنف فوائد البنوك تحت مسم "صافي تكاليف التمويل" بدلاً من "مصرفات أخرى" وعليه فإن صافي تكاليف التمويل و "المصرفات الأخرى" و "الأرباح المحققة قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك" لا يمكن مقارنتهم بالفترة المالية الأخرى سائلة الإشارة.

وبالنسبة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، فقد أعادت شركة الوينيوم قطر أيضاً تصنيف بعض البنود التي تؤثر على بيان التدفقات النقدية الخاص بها عن الفترات الخاضعة للمراجعة، كما أعادت تصنيف البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 لنفس الغرض. هذا ولم يتم تعديل البيانات المالية الواردة في هذا القسم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 حتى الآن، وبناءً على "التعديلات لرأس المال العامل"، فإن "صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية" و "صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية" لا يمكن مقارنتهما بما تم تقديمه عن الفترات الأخرى.

وتهدف سياسة شركة الوينيوم قطر إلى تغيير مدقق الحسابات لديها بصفة دورية. ونتيجةً لتلك السياسة التي تتبناها الوينيوم قطر، فإنه في الاجتماع السنوي للجمعية العامة للشركة المنعقد في 22 فبراير 2017 برئيس ووتر هاوس كوبرز - فرع قطر، تم تغيير مدقق حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 و 2016 ليحل محله إرنست آند يونغ (فرع قطر) بصفتها مدقق حسابات شركة الوينيوم قطر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وفقاً للاقتراح الذي قدمه مجلس إدارة الشركة.

العوامل الأساسية التي تؤثر على نتائج عمليات شركة ألومنيوم قطر

توافر المصنع وصيانتة

تم تصميم مرافق شركة ألومنيوم قطر لتعمل على مدار 24 ساعة في اليوم، باستثناء أي توقف مخطط له أو غير مخطط له.

تبلغ الطاقة الإنتاجية لمصنع الاختزال حسب التصميم 585,000 طن متري في سنة من المعدن السائل. ويبلغ الإنتاج الحالي في عام 2018 حوالي 630,000 طن متري في السنة. وقد تجاوز الإنتاج الحالي القدرة الإنتاجية المحددة بفضل تحسين الكفاءة ويتم إيقاف تشغيل خلايا الاختزال في مصنع الاختزال عن العمل لإجراء عمليات الصيانة اللازمة كل خمس إلى ست سنوات لأغراض إعادة التبطين. وتستغرق عمليات إعادة التبطين اللازمة من ثلاثة إلى أربعة أيام. وقد أكملت شركة ألومنيوم قطر مؤخراً إعادة تبطين جميع أوعية الجيل الأول البالغ عددها 704 أوعية، وهي العملية التي بدأت في يوليو 2014م وارتفعت وتيرتها خلال عام 2015 واستمرت خلال عامي 2016 و2017.

تبلغ الطاقة الإنتاجية للمسبك 625,000 طن متري في السنة من المعدن السائل. ويبلغ الإنتاج الحالي في عام 2018 حوالي 656,000 طن متري في السنة. ويتم إيقاف تشغيل الأفران الكائنة بالمسبك لإجراء عمليات الصيانة اللازمة كل خمس إلى ست سنوات لأغراض إعادة التبطين. ويبلغ متوسط الوقت اللازم لإجراء عمليات إعادة التبطين شهراً واحداً.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية لمصنع الكربون 343,000 طن متري في السنة من الأنودات المقضبة. ويبلغ الإنتاج الحالي في عام 2018 حوالي 327,000 طن متري في السنة. ويتم إجراء الصيانة اللازمة لجدران المداخل كل خمس سنوات، ويستغرق استبدال جدران أحد المداخل ما بين ثمانية إلى اثنتي عشرة ساعة.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية لمصنع الطاقة 1,340 ميغاواط في الساعة في السنة. وتبلغ السعة الإنتاجية في الوقت الحالي في عام 2018 حوالي 80 ميغاواط في الساعة. ومن المقرر إجراء الترتيبات اللازمة فيما يتعلق بالتوربينات الغازية في محطة توليد الكهرباء بالاتفاق مع إحدى شركات تصنيع المعدات الأصلية. ويبلغ متوسط الوقت اللازم لإجراء عملية فحص رئيسية 32 يوماً.

تكاليف الشحن

تعتمد ألومنيوم قطر على شبكة الشحن البحري الدولي لشحن منتجاتها إلى العملاء المنتشرين حول العالم، ومن الممكن أن يكون للتغيرات التي تطرأ على معدلات الأسعار المحملة على نقل منتجات ألومنيوم قطر تأثيرات على عملياتها.

يمكن أن تؤثر الأحداث الاقتصادية والسياسية العالمية والإقليمية على تكاليف الشحن، فقد أدى ارتفاع أسعار الشحن بين عامي 2016 و2018 إلى زيادة تكاليف الشحن الإجمالية لشركة ألومنيوم قطر في أعقاب الحصار الرباعي على قطر، والذي يرتبط جزئياً بارتفاع تكاليف الشحن بالسفن المغذية بين مسييد والموانئ الرئيسية في الشرق الأوسط (يشمل "الشحن بالسفن المغذية" النقل بين وجهة أو ميناء منشأ والموانئ الرئيسية الوسيطة). على سبيل المثال، بين عامي 2016 و2017، ازدادت أسعار شحنات الحاويات التابعة لألومنيوم والمتجهة إلى آسيا بحوالي 8 دولارات أمريكية للطن المتري الواحد أو ما تبلغ نسبته 62.0%، الأمر الذي أثر على غالبية حجم الحاويات التي يتم شحنها من قبل ألومنيوم قطر، وواصلت أسعار الشحن وتيرة الارتفاع في عام 2018.

بلغ إجمالي حجم شحنات حاويات ألومنيوم قطر 23,664 حاوية في عام 2017 وازداد بنسبة 4.8% تقريباً مقارنةً بعام 2016. وعلى النقيض من ذلك، لم تشهد شحنات النقل المجزأ تفاوتاً ملحوظاً في معدلات الشحن أو الكميات بين عامي 2016 و2017، على الرغم من أن كمية شحنات النقل المجزأ المتجهة إلى باليتمور على وجه التحديد قد ازدادت بشكل كبير في 2018.

أسعار السلع

تعتمد شركة ألومنيوم قطر على العديد من السلع، مثل المواد الخام. ويعتبر توافر هذه السلع وأسعارها عاملاً أساسياً يؤثر على عمليات شركة ألومنيوم قطر.

(أ) الغاز

تعتمد شركة ألومنيوم قطر على الغاز لتشغيل محطات الطاقة التابعة لها. وتقوم شركة ألومنيوم قطر بشراء الغاز من قطر للبترول بموجب اتفاقية لبيع وشراء الغاز. وتسري الاتفاقية لمدة 25 عاماً اعتباراً من 1 مايو 2009، وما لم يتم إنهاء الاتفاقية بعد مرور المدة الأولى البالغة 25 عاماً، يجوز تمديدتها لمدة 15 عاماً إضافية. ووفقاً للاتفاقية، يتم تعديل أسعار الغاز شهرياً بما يتواءم مع التضخم وفقاً لمؤشر أسعار المستهلك الأمريكي.

(ب) الفحم البترولي المكلس

الفحم البترولي المكلس هو المادة الخام الرئيسية المستخدمة في مصنع الكربون لتصنيع الأنودات التي تستخدم في مصنع الاختزال لإنتاج المعادن السائلة. ويعد الفحم البترولي المكلس هو منتج ثانوي يدخل في تكرير النفط الخام، ولذلك فإن سوق النفط الخام يؤثر على أسعار وتوافر ذلك الفحم. وتتسبب التغيرات الكبيرة في سوق النفط الخام في جعل توافر الفحم البترولي المكلس القابل للاستخدام أكثر تحدياً مما كان عليه في العقود السابقة. وقد يتباطأ نمو الطلب العالمي على المنتجات المكررة في ظل تحول السوق إلى مصادر جديدة للطاقة وأنواع وقود بديلة. وعلاوة على ذلك، فليست جميع كميات الفحم البترولي المكلس ملائمة وكافية لتصنيع الأنودات. وتختلف الخواص الفيزيائية والكيميائية للفحم البترولي المكلس (هيكل وتركيب الإسفنجيات، الكبريت، محتويات المعادن، التفاعل، إلخ). إن توافر الفحم البترولي المكلس التقليدي ذو الدرجة الملائمة لصناعة الأنودات (منخفض الكبريت والشوائب) أخذ في الانخفاض، حيث أن مصافي النفط تقوم بمعالجة أنواع من النفط الخام أثقل وأكثر حموضة. على سبيل المثال، يؤدي تطوير حقول النفط الصخري بدلاً من الإنتاج التقليدي إلى إنتاج كميات أقل من الفحم البترولي المكلس ذات جودة منخفضة. وبصفة عامة، قد تؤدي التغيرات في سوق النفط الخام وتباطؤ الطلب العالمي على المنتجات المكررة إلى بناء عدد أقل من المصافي الجديدة، فيما تشير القدرة التنافسية من حيث التكلفة إلى أنه من غير المحتمل أن يكون لدى تلك المصافي وحدات تكويك، وهو أمر يعتمد على رأس المال بشكل كبير ومكلف للغاية في تشغيله.

(ج) القار

يعتبر قار قطران الفحم بمثابة المادة الخام الرئيسية المستخدمة لتصنيع الأنودات في مصنع الكربون. ويتم إنتاج قار قطران الفحم من قطران الفحم، وهو منتج ثانوي من أفران فحم الكوك المعدنية في صناعة الحديد والصلب. وبشكل عام، ينمو أو ينكمش إنتاج قار قطران الفحم في جميع أنحاء العالم مع نمو أو انخفاض صناعة الحديد والصلب. ويؤثر انخفاض إنتاج الحديد والصلب على الصعيد العالمي تأثيراً كبيراً على اقتصاديات تقطير قطران الفحم. إن انخفاض المعروض من قطران الفحم الخام يقلل من توافر قار قطران الفحم وقد يفرض ضغطاً على الأسعار، خاصةً فيما يتعلق بالقار العالي الجودة من حيث نقطة التليين.

(د) الألومينا

الألومينا هي المادة الخام الرئيسية المستخدمة لإنتاج معدن سائل في مصنع الاختزال. ويتم تحويل الألومينا إلى معدن سائل باستخدام عملية التحليل الكهربائي. وتستخدم ألومنيوم قطر الألومينا أكثر من أي مادة خام أخرى. ويستهلك إنتاج كل طن متري من المعدن السائل 1.925 طن متري من الألومينا. وبدوره يتم إنتاج الألومينا من البوكسيت. وعلى وجه العموم، فإن الإمدادات في سوق الألومينا في جميع أنحاء العالم تتسم بالاستقرار، هذا في ظل غياب أي ظروف مناخية قاسية أو أي حالات تعطل غير متوقعة في مصافي الألومينا الأولية تؤدي إلى توقف الإنتاج. وتستفيد ألومنيوم قطر حالياً من اتفاقيات الإمداد بالألومينا بأسعار مواتية مقارنة بالسوق، إلا أنه عند انتهاء سريان العقود وإعادة التفاوض في عامي 2020 و2022، فمن المتوقع أن تزداد أسعارها.

(هـ) الفلوريد

يعد فلوريد الألومنيوم (AIF₃) مادة خام أخرى تستخدم كجزء من عملية التحليل الكهربائي في مصنع الاختزال. وتتوقف أسعار فلوريد الألومنيوم بصورة أساسية على أسعار المواد الخام المستخدمة في إنتاجه، وخاصةً الفلورسبار، حيث يحتاج المنتجون إلى 1.5 طن متري من الفلورسبار و1.0 طن متري من هيدرات الألومينا و1.8 طن متري من حمض الكبريتيك لإنتاج 1 طن متري من فلوريد الألومنيوم.

يتم خلط السبائك في المسبك بمعدن سائل من مصنع الاختزال قبل صب المنتجات النهائية. إن إضافة السبائك يعطي الخصائص الفيزيائية والكيميائية المطلوبة للمنتجات النهائية التي يسعى إليها العملاء. وتعد الصين هي المنتج الرئيسي للعديد من مواد صناعة السبائك، لا سيما السيليكون والمغنيسيوم. وقد يؤثر أي تشريع أو تغيير في القانون (على سبيل المثال القيود على التصدير / الاستيراد) على بقية إمدادات العالم. وبدلاً من ذلك، قد ترتفع أسعار السيليكون إن زاد استخدام السيليكون في الصناعات الأخرى، كما هو الحال في القطاع الكيميائي (الطاقة الشمسية). أما أسعار مواد السبائك الأخرى فهي متيسرة إلا أنها تتوقف على أسعار المعادن التي تُنتج منها.

الصرف الأجنبي

العملة المعمول بها والمستخدمة في العرض في الومنيوم قطر هي الدولار الأمريكي، كما أن معظم معاملاتها التجارية مقومة بالدولار الأمريكي. ولا تتخذ الومنيوم قطر إجراءات تحوط لحماية عملتها من التعرض لمخاطر النقل، وليس لديها خطط فاعلة للقيام بذلك في المستقبل. علماً بأن الريال القطري مربوط بالدولار الأمريكي، والأرصدة المقومة بالريال القطري ليست كبيرة.

العناصر الرئيسية لنتائج العمليات

الإيرادات

تشمل الإيرادات الناتجة عن بيع السلع في إطار الأنشطة العادية، ويتم قياسها بالاستناد إلى القيمة العادلة للمبلغ المقبوض أو المستحق القبض. وتحقق شركة الومنيوم قطر إيراداتها من بيع السلع النهائية التي يتم إنتاجها من المسبك، والتي تتكون بشكل أساسي من منتجات ذات قيمة مضافة مثل السبائك المشكلة باليثق والسبائك المصبوبة وكمية صغيرة من السبائك القياسية. ويتم تسعير السلع في بورصة لندن للمعادن بمتوسط "مدة 3 أشهر" يتم تحديده اعتباراً من الشهر الذي يسبق شهر التسليم، بالإضافة إلى الزيادة الإضافية على المنتجات.

مصادر الدخل الأخرى

تشمل المعاملات الناتجة عن الدخل من أنشطة غير الإنتاج وعمليات البيع العادية. ويتم تحقيق الإيرادات الأخرى بشكل أساسي من ثلاثة مصادر: بيع الخردة والمنتجات الثانوية، ورسوم المعالجة التي يسدها العملاء المحليون لتحويل الألومنيوم الخردة إلى منتجات نهائية، وبيع المواد الخام، إن وجدت.

استهلاك المواد الخام والطاقة

تشمل مصروفات المتعلقة باستهلاك المواد الخام والطاقة وقطع الغيار والمواد الاستهلاكية بالإضافة إلى التغييرات الطارئة على المخزون. وتتضمن المواد الخام الرئيسية الفحم والقار المستخدمان في تصنيع الأنودات في مصنع الكربون، والألومينا وفلوريد الألومنيوم المستخدمان في التحليل الكهربائي في مصنع الاختزال، والسبائك والمواد المضافة المختلفة التي يتم خلطها مع المعادن السائلة قبل الصب في المسبك، والغاز المستخدم لإنتاج الكهرباء في محطة توليد الكهرباء.

الرواتب والتكاليف ذات الصلة

تشمل تكاليف الموظفين من الرواتب والأجور والمكافآت، واستحقاقات وإعانات السكن، واستحقاقات نهاية الخدمة للموظفين، وغيرها.

الإهلاك والاستهلاك

يتم احتساب الإهلاك على حساب تكلفة بنود الممتلكات والمصانع والمعدات مطروحاً منها قيمها المتبقية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة. ويتم إدراج الإهلاك بشكل عام في بيان الدخل، ما لم يتم إدراج المبلغ في القيمة الدفترية لأصل آخر.

تتم مراجعة طرق الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ كل تقرير، ويتم تعديلها إذا كان ذلك مناسباً.

ويبدأ احتساب إهلاك بنود الممتلكات والمصانع والمعدات اعتباراً من اليوم الأول من الشهر التالي للتاريخ الذي تتوفر فيه للاستخدام، أو فيما يتعلق بالأصول التي تم إنشائها ذاتياً، اعتباراً من اليوم الأول من الشهر التالي لتاريخ اكتمال وجاهزية الأصل للاستخدام.

الخسارة الناجمة عن التصرف في الممتلكات والمصانع والمعدات

يتم استبعاد أي بند من بنود الممتلكات والمصانع والمعدات عند التصرف فيه أو عندما لا يتوقع أي مزايا اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو التخلص منه. ويتم إدراج أي مكسب أو خسارة ناتجة عن شطب الأصول في بيان الدخل في السنة التي يتم فيها استبعاد تلك الأصول.

تكاليف الخدمات الفنية

تمثل تكلفة الخدمات الفنية تكلفة المقاولين المستأجرين والموظفين المنتدبين من الملاك.

مصروفات أخرى

تشمل تكاليف مختلفة، مثل رسوم التسويق ورسوم شحن المبيعات إلى جانب رسوم خدمات الصيانة وتكاليف التأمين والبنود الأخرى التي يمكن بشكل عام اعتبارها تكاليف إدارية عامة.

صافي تكاليف التمويل

تشمل الفائدة على القروض وتكاليف مبادلة أسعار الفائدة واستهلاك تكلفة معاملات القروض، وصافي الدخل من الفوائد على الودائع المصرفية.

دخل شامل آخر

يتم تسجيل صافي الأرباح لتحوطات مبادلات أسعار الفائدة تحت بند الدخل الشامل الآخر، والتي ظلت ثابتة إلى حد كبير على مر السنين.

نتائج العمليات

يبين الجدول التالي قائمة الدخل الشامل الموحدة لشركة الومنيوم قطر خلال الفترات المعنية:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر			للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو		
2015	2016	2017	2017	2018	
بالآلاف دولار أمريكي					
1,378,326	1,140,305	1,401,989	667,381	738,904	الإيرادات
4,077	14,262	2,644	1,592	2,275	الدخل الآخر
12,747	-	-	-	-	مطالبة التأمين ⁽²⁾
1,395,150	1,154,567	1,404,633	668,973	741,179	إجمالي الدخل
659,404	531,848	624,732	288,303	327,843	استهلاك المواد الخام والطاقة
145,505	144,155	139,133	69,645	69,632	الرواتب والتكاليف ذات الصلة
279,907	271,972	277,045	140,287	132,458	الإهلاك والاستهلاك
8,367	10,089	4,239	3,639	600	الخسارة الناجمة عن التصرف في الممتلكات والمصانع والمعدات
15,458	14,049	12,226	5,878	6,763	تكاليف الخدمات الفنية
(1)125,496	103,679	109,364	52,903	51,519	مصروفات أخرى
1,234,137	1,075,792	1,166,739	560,655	588,815	مجموع مصروفات التشغيل
161,013	78,775	237,894	108,318	152,364	الربح التشغيلي
59,683(1)	58,536	56,772	28,041	29,330	صافي تكاليف التمويل
101,330	20,239	181,122	80,277	123,034	أرباح الفترة/السنة
دخل شامل آخر					
21,792	25,628	23,695	9,652	12,701	صافي الأرباح لتحوطات التدفقات النقدية
123,122	45,867	204,817	89,929	135,735	إجمالي الدخل الشامل للفترة/للسنة

⁽¹⁾ لا يمكن مقارنة "صافي تكاليف التمويل" و "المصروفات الأخرى" وبالتالي "مجموع مصروفات التشغيل" للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 عبر الفترات بسبب مراجعة للمعالجة الحسابية ل "صافي تكاليف التمويل". راجع "العوامل المؤثرة في مقارنة الفترات قيد التدقيق".

⁽²⁾ حصلت الومنيوم قطر وسجلت دخلاً بواقع 12.7 مليون دولار أثناء السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 للتسوية النهائية لمطالبة تأمين متعلقة بمحرك غاز.

مقارنة بين الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018 و2017

الإيرادات

ارتفعت الإيرادات بمقدار 71.5 مليون دولار أمريكي أو 10.7% لتصل إلى 738.9 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018 مقابل 667.4 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2017. ويعزى هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى الزيادة في أسعار السلع المباعة. وارتفع متوسط سعر الطن المتري المحقق في بورصة لندن للمعادن بنسبة تزيد على 18.0% للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018 مقارنة بالستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2017، وارتفع متوسط الزيادات المحققة بنسبة تزيد على 2.7% لنفس الفترة.

مصادر الدخل الأخرى

ارتفعت مصادر الدخل الأخرى بنحو 0.7 مليون دولار أمريكي أو 42.9% لتصل إلى 2.3 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018 مقابل 1.6 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2017. ويعزى هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى تنفيذ عمليات بيع بقيمة 1.5 مليون دولار للخردة الناتجة من المسبك أثناء الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018.

استهلاك المواد الخام والطاقة

ارتفعت تكاليف استهلاك المواد الخام والطاقة بمقدار 39.5 مليون دولار أمريكي أو 13.7% لتصل إلى 327.8 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018 مقابل 288.3 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2017. ويعزى هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى ارتفاع أسعار السلع العالمية. بلغت تكلفة استهلاك المواد الخام خلال الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018، ما يعادل 304.9 ملايين دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 230,7 مليون دولار أمريكي للستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2017.

تكاليف استهلاك الطاقة المتكبدة نتيجة استهلاك الغاز لتشغيل محطة توليد الكهرباء لم تختلف اختلافاً كبيراً بين الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018 والأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2017.

الرواتب والتكاليف ذات الصلة

لم تتغير الرواتب والتكاليف ذات الصلة للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018 بشكل كبير مقارنة بالستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2017، حيث بقيت عند 69.6 مليون دولار أمريكي خلال الفترتين. كما قابل زيادة الرواتب الأساسية انخفاض عدد الموظفين.

الإهلاك والاستهلاك

انخفض الإهلاك والاستهلاك بمقدار 7.8 مليون دولار أمريكي أو بما يعادل 5.6% ليصل إلى 132.5 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018 مقابل 140.3 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2017. ويعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى: (1) الإهلاك بأثر رجعي تمت رسمته خلال 2017 بنحو 4.2 مليون دولار أمريكي على قطع الغيار الرأسمالية، و(2) انخفاض الأصول نتيجة الإهلاك حيث وصلت بعض الأصول إلى نهاية عمرها الافتراضي قبل 1 يناير 2018، وبالتالي لم يتم احتساب أي إهلاك لهذه الأصول خلال الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو عام 2018.

الخسارة الناجمة عن التصرف في الممتلكات والمصانع والمعدات

انخفضت الخسارة الناجمة من التصرف في الممتلكات والمصانع والمعدات بمقدار 3.0 ملايين دولار أمريكي أو 83.5% لتصل إلى 0.6 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018 مقابل 3.6 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2017. ويعزى هذا الانخفاض إلى اكتمال عملية إعادة تبطين الأوعية في محطة الاختزال في عام 2017، وإلغاء رسم قيمة أحد الأصول، وهو "محاكي PTM"، خلال الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2017.

تكاليف الخدمات الفنية

ارتفعت تكاليف الخدمات الفنية بمقدار 0.9 مليون دولار أمريكي أو 15.1% لتصل إلى 6.8 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018 مقابل 5.9 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2017. وتعزى الزيادة بصورة أساسية إلى ارتفاع تكلفة القوى العاملة الموظفة بمقدار 0.3 مليون دولار أمريكي وتكلفة القوى العاملة الموظفة في خدمات إصلاح جذوع الأنودات بمقدار 0.4 مليون دولار أمريكي وأعمال إصلاح نظام الأنود في عام 2017.

مصروفات أخرى

انخفضت المصروفات الأخرى بمقدار 1.4 مليون دولار أمريكي أو 2.6% لتصل إلى 51.5 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018 مقابل 52.9 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2017. ويعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى انخفاض تكاليف خدمات الصيانة بنحو 2.7 مليون دولار أمريكي وانخفاض تكاليف التأمين بنحو 1.4 مليون دولار أمريكي وانخفاض تكاليف التسويق بنحو 0.9 مليون دولار أمريكي التي تم تعويضها جزئياً بزيادة في تكاليف مبيعات رسوم الشحن بمبلغ 4.1 مليون دولار أمريكي.

الربح التشغيلي

ارتفع الربح التشغيلي بمقدار 44.0 مليون دولار أمريكي أو 40.7% ليصل إلى 152.4 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018 مقابل 108.3 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2017. ويعزى هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى زيادة العوائد بفضل ارتفاع الأسعار (في بورصة لندن للمعادن وزيادات المنتجات).

صافي تكاليف التمويل

ارتفع صافي تكاليف التمويل بمقدار 1.3 مليون دولار أمريكي أو 4.6% ليصل إلى 29.3 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018 مقابل 28.0 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2017. ويعزى هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى زيادة الفائدة على القروض والاقتراض بنحو 5.6 مليون دولار أمريكي، وزيادة الدخل من الفائدة على ودائع البنك بواقع 0.7 مليون دولار أمريكي، وكلاهما يعزى إلى الزيادة في سعر الفائدة المعروضة بين البنوك في لندن (ليبور). وقابلت الزيادات في الفوائد انخفاض مماثل في تكاليف مبادلة أسعار الفائدة بنحو 3.5 مليون دولار أمريكي.

دخل شامل آخر

ارتفع صافي الربح لتحوطات التدفقات النقدية بنحو 3.0 مليون دولار أمريكي أو 31.6% لتصل إلى 12.7 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 30 يونيو 2018 مقابل 9.7 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 30 يونيو 2017. ويعزى هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى زيادة سعر الليبور المتوقع الذي نتج عنه انخفاض الخسائر غير المحققة من أداة التحوط.

مقارنة بين السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2017 و2016

الإيرادات

ارتفعت الإيرادات 261.7 مليون دولار أمريكي، أو 22.9%، لتصل إلى 1.4 مليار دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقابل 1.1 مليار دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. وقد ارتفعت إيرادات السنة المالية 2017 بمبلغ 261.7 مليون دولار أمريكي مقارنة بالسنة المالية 2016 بسبب ارتفاع الكمية المباعة وارتفاع الأسعار المحققة. وازدادت الكمية المباعة لعام 2017 لتصل إلى 649,000 طن متري مقارنة بـ 619,000 طن متري في عام 2016، وارتفع متوسط الأسعار المحققة في بورصة لندن للمعادن في عام 2017 إلى 1,909 دولارات أمريكية للطن المتري الواحد مقارنة بـ 1,567 دولاراً أمريكياً للطن المتري في عام 2016.

مصادر الدخل الأخرى

انخفضت مصادر الدخل الأخرى بمبلغ 11.7 مليون دولار أمريكي، أو 81.5%، لتصل إلى 2.6 مليار دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقابل 14.3 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. ويعزى هذا الانخفاض إلى عملية بيع للألومينا في عام 2016 بقيمة إجمالية تبلغ 10.1 ملايين دولار أمريكي، في حين لم يتم إجراء معاملة مماثلة في عام 2017.

استهلاك المواد الخام والطاقة

ارتفعت تكاليف استهلاك المواد الخام والطاقة بمبلغ 92.9 مليون دولار أمريكي، أو 17.5%، لتصل إلى 624.7 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقابل 531.8 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. وتعزى هذه الزيادة بصورة أساسية إلى زيادة قدرها 60.2 مليون دولار أمريكي في تكلفة الألومينا.

الرواتب والتكاليف ذات الصلة

انخفضت الرواتب والتكاليف الإجمالية ذات الصلة بمبلغ 5.1 مليون دولار أمريكي، أو 3.5%، لتصل إلى 139.1 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقابل 144.2 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى الاستحقاق بأثر رجعي والمقدر بنحو 4.0 ملايين دولار أمريكي في عام 2016 لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين القطريين والانخفاض في عدد الموظفين في عام 2017.

الإهلاك والاستهلاك

ارتفعت معدلات الإهلاك والاستهلاك بنحو 5.0 مليون دولار أمريكي، أو 1.9%، لتصل إلى 277.0 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقابل 272.0 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. وتعزى الزيادة بصورة أساسية إلى: (1) إهلاك بأثر رجعي قدره 4.2 مليون دولار أمريكي على قطع الغيار الرأسمالية التي تمت رسملتها في عام 2017، و(2) زيادة الإهلاك للأصول الأخرى التي تمت رسملتها في عام 2017.

الخسارة الناجمة عن التصرف في الممتلكات والمصانع والمعدات

انخفضت الخسارة الناجمة عن التصرف في الممتلكات والمصانع والمعدات بمبلغ 5.9 مليون دولار أمريكي، أو 58.0%، لتصل إلى 4.2 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقابل 10.1 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. ويعزى هذا الانخفاض إلى استبعاد عناصر الممتلكات والمصانع والمعدات التي تم التخلص منها، وأبرزها ما يتعلق بإعادة تبطين الأوعية.

تكاليف الخدمات الفنية

انخفضت تكاليف الخدمات الفنية بنحو 1.8 مليون دولار أمريكي، أو 13.0%، لتصل إلى 12.2 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقابل 14.0 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى مبادرات خفض التكاليف التي تم اتخاذها خلال عام 2017 في إطار برنامج تحسين شركة ألومينا قطر.

مصرفات أخرى

ارتفعت المصروفات الأخرى بنحو 5.7 مليون دولار أمريكي، أو 5.5%، لتصل إلى 109.4 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقابل 103.7 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. ويعزى هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى الزيادة في رسوم شحن المبيعات.

الربح التشغيلي

ارتفع الربح التشغيلي بنحو 159.1 مليون دولار أمريكي، أو 202.0%، ليصل إلى 237.9 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقابل 78.8 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. ويعزى هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى الزيادة الكبيرة في الإيرادات بفضل ارتفاع أسعار بورصة لندن للمعادن وزيادة الكمية المباعة.

صافي تكاليف التمويل

انخفض صافي تكاليف التمويل بنحو 1.8 مليون دولار أمريكي، أو 3.0%، ليصل إلى 56.8 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 في مقابل 58.5 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. ويعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى زيادة في سعر الليبور، ما أدى إلى زيادة الفائدة على الاقتراض والدخل من الفائدة على الودائع المصرفية وانخفاض تكاليف مبادلة أسعار الفائدة.

دخل شامل آخر

انخفض صافي الأرباح لتحوطات التدفقات النقدية بنحو 1.9 مليون دولار أمريكي، أو 7.5%، ليصل إلى 23.7 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقابل 25.6 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. ويعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى الانتهاء الجزئي لبعض عقود المبادلة خلال عام 2016 حيث بلغ إجمالي القيمة الاسمية لهذه العقود 800 مليون دولار أمريكي.

مقارنة بين السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2016 و2015

الإيرادات

انخفضت الإيرادات بمبلغ 238.0 مليون دولار أمريكي، أو 17.3%، إلى 1.1 مليار دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مقابل 1.4 مليار دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. ويعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى انخفاض الكمية المباعة وتراجع الأسعار. فقد انخفضت الكمية المباعة لعام 2016 بنحو 3.1% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مقارنة بالسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. وانخفض متوسط سعر الطن المتري المحقق في بورصة لندن للمعادن بنسبة تربو على 9.5%، كما تراجع متوسط العقود المحققة بنسبة تزيد على 42.4% في نفس الفترة.

مصادر الدخل الأخرى

ارتفعت مصادر الدخل الأخرى بنحو 10.2 مليون دولار أمريكي، أو 249.8%، لتصل إلى 14.3 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 في مقابل 4.1 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. ويعزى هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى عملية بيع للألومينا في عام 2016، وبلغ إجمالي هذه العملية 10.0 ملايين دولار أمريكي، في حين لم يتم إجراء عملية مماثلة في عام 2015.

استهلاك المواد الخام والطاقة

انخفضت معدلات استهلاك المواد الخام والطاقة بمبلغ 127.6 مليون دولار أمريكي، أو 19.3%، لتصل إلى 531.8 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مقابل 659.4 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. ويعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى انخفاض أسعار السلع على الصعيد العالمي. وانخفضت تكلفة الألومينا بين عامي 2015 و2016 بمقدار 44 مليون دولار أمريكي، وتراجعت كذلك تكلفة الفحم البترولي المكلس بمقدار 13 مليون دولار، فضلاً عن انخفاض تكلفة السبائك بمقدار 16 مليون دولار أمريكي.

الرواتب والتكاليف ذات الصلة

انخفضت الرواتب والتكاليف ذات الصلة بمبلغ 1.4 مليون دولار أمريكي، أو 0.9%، لتصل إلى 144.2 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 في مقابل 145.5 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض تكاليف مكافآت الأداء وتكاليف العلاوات والاستحقاقات الأخرى، أسفراً معاً عن انخفاض قدره 4.9 مليون دولار أمريكي، وهو ما عوضته جزئياً زيادة في الاستحقاقات قدرها 4.2 مليون دولار أمريكي فيما يتعلق بمكافأة نهاية الخدمة المستحقة للموظفين القطريين.

الإهلاك والاستهلاك

انخفضت تكاليف الإهلاك والاستهلاك بنحو 7.9 مليون دولار أمريكي، أو 2.8%، لتصل إلى 272.0 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 في مقابل 279.9 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى انتهاء العمر الافتراضي لبعض الأصول قبل 1 يناير 2016، ما أدى إلى تقلص الأصول الأساسية للإهلاك في عام 2016، وهو ما يمثل انخفاضاً في تكاليف الإهلاك بقيمة 11.6 مليون دولار أمريكي لعام 2016 مقارنة بعام 2015. وتم تعويض انخفاض الأصول الأساسية جزئياً بالتغير في العمر الافتراضي لبعض الأصول، ما أدى إلى زيادة تكاليف الإهلاك بقيمة 4 ملايين دولار أمريكي لعام 2016.

الخسارة الناجمة عن التصرف في الممتلكات والمصانع والمعدات

ارتفعت الخسائر الناجمة عن التصرف في الممتلكات والمصانع والمعدات بمبلغ 1.7 مليون دولار أمريكي، أو 20.6%، لتصل إلى 10.1 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 في مقابل 8.4 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. ويعزى هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى الخسارة الناتجة عن شطب بعض الأصول التي تم تجديدها خلال عام 2016 والتي تُقدر بنحو 2.8 مليون دولار أمريكي تم تعويضها جزئياً بانخفاض في الخسارة عند شطب الأصول التي تم تطييبها خلال عام 2016 مقارنة بالأوعية التي تم تطييبها خلال عام 2015 بمبلغ 1.0 مليون دولار أمريكي.

تكاليف الخدمات الفنية

انخفضت تكاليف الخدمات الفنية بنحو 1.4 مليون دولار أمريكي، أو 9.1%، لتصل إلى 14.0 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 في مقابل 15.5 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. ويعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى مبادرات خفض التكاليف التي تم اتخاذها خلال عام 2016 في إطار برنامج تحسين شركة الومنيوم قطر.

مصرفات أخرى

انخفضت المصروفات الأخرى إلى 103.7 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. ونظراً لإعادة التصنيف اعتباراً من السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، فإن هذا الرقم لا يمكن مقارنته بالرقم المسجل في الفترة المماثلة من عام 2015. يرجى الرجوع إلى "العوامل المؤثرة في مقارنة الفترات قيد التدقيق".

الربح التشغيلي

انخفض الربح التشغيلي بنحو 82.2 مليون دولار أمريكي، أو 51.1%، ليصل إلى 78.8 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مقابل 161.0 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. ويعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى انخفاض الإيرادات من المبيعات كنتيجة لانخفاض الأسعار (في كل من بورصة لندن للمعادن وفي العقود).

صافي تكاليف التمويل

انخفض صافي تكاليف التمويل إلى 58.5 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. ونظرًا لإعادة التصنيف اعتبارًا من السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، فإن هذا الرقم لا يمكن مقارنته بالرقم المسجل في الفترة المماثلة من عام 2015. يرجى الرجوع إلى "العوامل المؤثرة في مقارنة الفترات قيد التدقيق".

دخل شامل آخر

ارتفع صافي الأرباح لتحوطات التدفقات النقدية بنحو 3.8 مليون دولار أمريكي، أو 17.6% ليصل إلى 25.6 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مقابل 21.8 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. ويعزى هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى الزيادات التي شهدتها سعر الليبور، فضلاً عن الانتهاء الجزئي لبعض عقود المبادلة خلال عام 2016، وبلغ إجمالي القيمة الاسمية لهذه العقود 800.0 مليون دولار أمريكي.

السيولة والموارد الرأسمالية

لمحة عامة

تم تمويل شركة المونيوم قطر في البداية من خلال قرض طويل الأجل ومساهمة من المالكين على شكل رأس مال سهمي. وقامت شركة المونيوم قطر بتمويل كافة متطلباتها التشغيلية ومتطلبات رأس المال النقدي من السيولة الناتجة داخلياً، وذلك منذ وصولها إلى درجة الإنتاج الكامل.

التدفق النقدي

يلخص الجدول التالي التدفق النقدي لشركة المونيوم قطر للفترات المشار إليها:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر			للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو	
2015	2016	2017	2017	2018
بالآلاف دولار أمريكي				
459,225 ⁽¹⁾	384,004	452,851	234,574	220,449
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية ⁽¹⁾				
(80,939)	(88,175)	(64,288)	(39,487)	(30,062)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية				
(433,005) ⁽¹⁾	(333,922)	(361,351)	(107,144)	(265,909)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية				
(54,719)	(38,093)	27,212	87,943	(75,522)
صافي الزيادة (النقص) في الأرصدة النقدية والبنكية				
389,872	351,779	378,991	439,722	303,469
الأرصدة النقدية والبنكية في نهاية المدة				

(1) لا يمكن مقارنة "صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية" و "صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية" للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 بالفترات الأخرى بسبب إعادة التصنيف. انظر "العوامل المؤثرة في مقارنة الفترات قيد التدقيق".

صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية

انخفض صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية بنحو 14.1 مليون دولار أمريكي أو 6.0% ليصل إلى 220.4 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018 مقابل 234.6 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2017. يعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى زيادة حجم النقد المستخدم لتمويل رأس المال العامل، مثل المخزون الذي زاد بمبلغ 54.9 مليون دولار أمريكي، والمقبوضات التجارية التي ازدادت بمبلغ 33.9 مليون دولار أمريكي.

انخفض صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية بنحو 68.8 مليون دولار أمريكي، أو 17.9% ليصل إلى 452.9 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقابل 384.0 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. ويعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى زيادة الإيرادات من أسعار بورصة لندن للمعادن والكميات المباعة.

انخفض صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية بمقدار 75.2 مليون دولار أمريكي أو بنسبة 16.4% ليصل إلى 384.0 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 بعد أن وصل إلى 459.2 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. ويعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى انخفاض الإيرادات بسبب انخفاض الكمية المباعة وانخفاض الأسعار المحققة لعام 2016.

صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية

انخفض صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية بنحو 9.4 مليون دولار أمريكي أو 23.9% ليصل إلى 30.1 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018 مقابل 39.5 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2017. ويعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى إتمام الاستثمار في إعادة تبطين الأوعية عام 2017.

انخفض صافي النقد الناتج المستخدم في الأنشطة الاستثمارية بنحو 23.9 مليون دولار أمريكي أو 27.1% ليصل إلى 64.3 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقابل 88.2 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. ويعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى تسجيل انخفاض في الاستثمار في إعادة تبطين الأوعية عام 2016 (36.7 مليون دولار أمريكي).

ارتفع صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية بمقدار 7.3 مليون دولار أمريكي، أو بنسبة 8.9% إلى 88.2 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مقابل 80.9 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. ويعزى هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى ارتفاع نسبة الاستثمار في إعادة تبطين الأوعية عام 2016 (60 مليون دولار أمريكي).

دفع توزيعات الأرباح

تخضع شركة ألومنيوم قطر للمادة 207 من قانون الشركات التجارية القطرية الذي يعفيها من أحكام القانون التي تتعارض مع النظام الأساسي للشركة. وبموجب هذا الإطار القانوني، يُسمح لشركة ألومنيوم قطر بتوزيع أرباح تصل إلى مبلغ النقد الحر القابل للتوزيع كما هو محدد في اتفاقية المشروع المشترك.

ويجوز لمجلس الإدارة على أساس ربع سنوي الموافقة على إجراء توزيعات أرباح مرحلية وفقاً لاتفاقية المشروع المشترك، غير أنها تخضع لقيود معينة في اتفاقية الحسابات. وتعلن الجمعية العامة توزيعات الأرباح النهائية للسنة السابقة مرة واحدة في السنة.

وقد قامت شركة ألومنيوم قطر بإجراء توزيعات أرباح نقدية مجموعها 260 مليون دولار أمريكي لعام 2015، و200.0 مليون دولار أمريكي لعام 2016 و180.0 مليون دولار أمريكي لعام 2017 و155.2 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018. ويعود التغير في توزيعات الأرباح إلى مستوى النقد المتاح للتوزيع في فترة معينة استناداً إلى أداء الشركة.

صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية

ارتفع صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية بنحو 158.8 مليون دولار أمريكي، أو 148.2% ليصل إلى 265.9 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018 مقابل 107.1 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2017. ويعزى هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى زيادة في دفع توزيعات الأرباح والتسديد المقرر لأقساط طويلة الأجل والفائدة على القروض ذات الأجل وتكلفة مبادلة أسعار الفائدة التي تكبدتها.

ارتفع صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية بنحو 27.4 مليون دولار أمريكي أو 8.2% ليصل إلى 361.4 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقابل 333.9 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. وتُعزى هذه الزيادة بصورة أساسية إلى السداد المجدول للأقساط طويلة الأجل المعوضة جزئياً من نقصان في دفع توزيعات الأرباح.

انخفض صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل بمقدار 99.1 مليون دولار أمريكي، أو بنسبة 22.9% إلى 333.9 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 بعد أن وصل إلى 433.0 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. ويعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى نقصان في دفع توزيعات الأرباح والسداد المقرر لأقساط القروض طويلة الأجل والفائدة على القروض ذات الأجل وتكلفة مبادلة أسعار الفائدة التي تكبدتها.

التعديلات لرأس المال العامل

ارتفع رأس المال العامل بمقدار 77.2 مليون دولار أمريكي خلال عام 2017، مقارنة بانخفاض قدره 3.7 مليون دولار أمريكي خلال عام 2016. وترجع الزيادة التي شهدتها خلال عام 2017 بشكل أساسي إلى: (1) زيادة في المخزون تقدر بنحو 32.6 مليون دولار أمريكي، وتحديداً زيادة في خطة طوارئ المواد الخام ذات الصلة بالحصار الرباعي على قطر في يونيو 2017، (2) وانخفاض في الحسابات المستحقة الدفع للأطراف غير أصحاب العلاقة والتي تقدر بنحو 20.1 مليون دولار أمريكي وانخفاض المستحقات التجارية والأخرى بنحو 39.4 مليون دولار أمريكي (3) وانخفاض في الأصول الأخرى غير المتداولة والتي تقدر بنحو 13.3 مليون دولار أمريكي، والذي يعزى بصورة أساسية إلى انخفاض رصيد احتياطي الغاز بسبب الاستخدام خلال السنة والمستحق من المقاول، والذي تم تبويبه بشكل جزئي على أنه غير متداول، ثم تم تبويبه على أنه متداول خلال عام 2017.

ارتفع رأس المال العامل خلال الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018 بمقدار 72.3 مليون دولار مقارنة بزيادة قدرها مليون 22.5 مليون دولار أمريكي خلال الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2017. وتعزى هذه الزيادة بصورة أساسية إلى: (1) زيادة في المخزون بقيمة 54.9 مليون دولار أمريكي خلال الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018 وتحديداً من السلع الزائدة النهائية التي يتم إرسالها إلى المخازن، وزيادة المخزون من السلع شبه الجاهزة وزيادة مخزون المواد الخام الناتج عن ارتفاع أسعار السلع، (2) زيادة المستحقات التجارية والأخرى بقيمة 33.9 مليون دولار أمريكي خلال الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018 بسبب طول فترة الائتمان من أبريل 2018 فصاعداً وارتفاع حجم المبيعات خلال شهر مايو 2018، (3) زيادة في الحسابات المستحقة الدفع للأطراف أصحاب العلاقة بقيمة 20.2 مليون دولار أمريكي خلال الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018 بسبب فواتير المواد الخام المستحقة التي تم إصدارها ولم تسدد.

انخفض رأس المال العامل بمقدار 3.7 مليون دولار أمريكي خلال عام 2016، ويرجع الانخفاض الذي شهدته الانخفاض خلال عام 2016 بشكل أساسي إلى: (1) الزيادة في المخزون بقيمة 19.9 مليون دولار أمريكي، لا سيما الزيادة في مخزون البضائع الجاهزة بسبب انخفاض حجم المبيعات، (2) زيادة الحسابات المستحقة الدفع للأطراف أصحاب العلاقة بمبلغ 23.7 مليون دولار وزيادة الحسابات التجارية والحسابات الأخرى مستحقة الدفع بمبلغ 3.9 مليون دولار أمريكي؛ (3) انخفاض قيمة الأصول الأخرى غير المتداولة والتي تقدر بنحو 10.3 مليون دولار أمريكي، ويُعزى ذلك بصورة أساسية إلى انخفاض في رصيد احتياطي الغاز بسبب الاستخدام خلال السنة والمستحق من المقاول في عام 2016.

ونتيجة لعمليات إعادة التصنيف التي لا تظهر في الأرقام المسجلة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، فإنه لا يمكن مقارنة التعديلات لرأس المال العامل مع تلك الفترات. انظر "العوامل المؤثرة في مقارنة الفترات قيد التدقيق".

النفقات الرأسمالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر			للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو	
2015	2016	2017	2017	2018
بالآلاف دولار أمريكي				
78,244	84,997	63,535	38,765	30,062
النفقات الرأسمالية الفعلية				

(1) تعادل النفقات الرأسمالية "شراء الممتلكات والمصانع والمعدات"

إدارة المخاطر المالية

تشتمل الالتزامات المالية لشركة المونيوم قطر على قروض وسلف ومبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة والتزامات مالية مشتقة وذمم دائنة و ضمانات مستحقة ومصرفات مستحقة وذمم دائنة أخرى. وتتضمن الأصول المالية للمونيوم قطر المستحقات التجارية بما في ذلك المستحقات من الأطراف أصحاب العلاقة والودائع القابلة للاسترداد والمستحقات من مبيعات الخردة والأرصدة البنكية والأموال النقدية التي تنشأ مباشرة عن عملياتها.

تتمثل المخاطر الرئيسية الناشئة عن الأدوات المالية للمونيوم قطر في:

- المخاطر الائتمانية
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

المخاطر الائتمانية

مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أحد الأطراف في أداة مالية على الوفاء بالتزاماته وتسببه في تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. وتنشأ معظم مخاطر ائتمان شركة المونيوم قطر من المستحقات التجارية، والتي تتضمن المستحقات من أطراف ذات علاقة والودائع القابلة للاسترداد وقروض الموظفين والأرصدة البنكية.

وتسعى شركة المونيوم قطر إلى الحد من مخاطرها الائتمانية فيما يتعلق بالبنوك، وذلك من خلال التعامل فقط مع البنوك ذات السمعة الحسنة وفيما يتعلق بالعملاء، فإن التعرض محدود للغاية لأن غالبية المستحقات من أطراف ذات علاقة.

فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية الناشئة عن الأصول المالية لشركة المونيوم قطر، فإن التعرض لمخاطر الائتمان ينشأ عن إخفاق الطرف المقابل، ويكون الحد الأقصى للتعرض مساوياً للقيمة الدفترية لهذه الأدوات على النحو الموضح أدناه.

كما في 31 ديسمبر			كما في 30 يونيو		
2015	2016	2017	2017	2018	
بالألف دولار أمريكي					
130,840	134,350	134,003	113,676	167,542	الذمم المدينة التجارية المستحقة من الأطراف أصحاب العلاقة
389,859	351,767	378,981	439,711	303,456	الأرصدة البنكية
3,890	3,781	3,366	3,554	3,199	قروض الموظفين
1,674	724	719	719	719	الودائع القابلة للاسترداد
682	302	70	377	204	عوائد مبيعات الخردة
526,945	490,924	517,139	558,037	475,120	

تبين المستحقات التجارية الأخرى والمبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة صافية من مخصصات المستحقات المشكوك في تحصيلها.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المونيوم قطر على تسوية التزاماتها المالية عند استحقاقها بسبب المخاوف المتعلقة بالنقد والسيولة. وتنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة الشركة على تحصيل المبالغ من عملائها عند استحقاقها. وتؤكد الإدارة أن النقد ومصادر السيولة متوفرة بشكل كاف لتغطية الالتزامات المستقبلية لالمونيوم قطر. فمنهج المونيوم قطر في إدارة السيولة هو التأكد، إلى أقصى حد ممكن، من أنه سوف تتوافر لديها دائماً السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها حال استحقاقها، سواء في الظروف العادية أو الصعبة، وذلك دون تكبد خسائر غير مقبولة أو الإضرار بسمعتها.

تحد شركة المونيوم قطر من مخاطر السيولة من خلال ضمان الاحتفاظ بسيولة كافية في شركة المونيوم قطر لديها وتوافر التسهيلات البنكية. وعادةً ما تتطلب شروط مبيعات المونيوم قطر دفع المبالغ خلال فترة تتراوح بين 30 إلى 90 يوماً من تاريخ البيع. ويتم سداد المستحقات التجارية في غضون فترة تتراوح من 30 إلى 60 يوماً من تاريخ الشراء. ويلخص الجدول أدناه آجال استحقاق الالتزامات المالية غير المطلوبة من شركة المونيوم قطر بناءً على تواريخ السداد التعاقدية وأسعار الفائدة السائدة في السوق:

أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهراً	1 إلى 5 أعوام	أكثر من 5 أعوام	الإجمالي
بالألف دولار أمريكي				
30 يونيو 2018				
125,499	157,077	737,376	914,642	1,934,594
3,217	7,677	406	-	11,300
42,102	-	-	-	42,082
82,095	21,245	-	-	103,360
252,913	185,999	737,783	914,642	2,091,336
31 ديسمبر 2017				
64,672	169,737	730,178	968,095	1,932,682
4,576	11,873	7,552	-	24,001
21,848	-	-	-	21,848
73,460	17,757	-	-	91,217
164,556	199,367	737,730	968,095	2,069,748
31 ديسمبر 2016				
49,275	120,395	913,233	1,089,583	2,172,486
6,084	15,874	25,738	-	47,696
41,930	-	-	-	41,930
101,984	17,700	-	-	119,684
199,273	153,969	938,971	1,089,583	2,381,796

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تلك التي تؤثر على دخل الشركة أو قيمة ما تمتلكه من الأدوات المالية عند حدوث تغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم. والهدف من وراء إدارة مخاطر السوق هو إدارة حالات التعرض لمخاطر السوق ومراقبتها ضمن حدود مقبولة وتحقيق مستوى أفضل من العوائد.

مخاطر أسعار الفائدة

تتعرض شركة الومنيوم قطر لمخاطر أسعار الفائدة على النقد في البنوك والقروض وعلى السلف بأسعار فائدة غير ثابتة. وتتعامل الشركة مع مخاطر الأموال المقترضة عن طريق استخدام عقود مبادلات أسعار الفائدة. وتستخدم شركة الومنيوم قطر أدوات مبادلات أسعار الفائدة لتثبيت تكلفة الفائدة بشكل فعال لجزء من القروض. وتتم تسوية الفرق بين تكلفة الفائدة ذات السعر الثابت (الدفع) وتكلفة الفائدة ذات السعر المتغير (المستحقة) بشكل دوري.

وكما في 30 يونيو 2018، يتم التحوط على القروض ذات الأجل والتي تصل قيمتها إلى 800 مليون دولار أمريكي (كما في 31 ديسمبر 2017: 800 مليون دولار أمريكي) من خلال عقود مبادلات أسعار الفائدة. وقد تعرضت الحصة المتبقية من أصول شركة الومنيوم قطر والتزاماتها حتى 30 يونيو 2018 لتقلبات أسعار الفائدة. وفيما يلي ملخص لمستوى تعرض شركة الومنيوم قطر لمخاطر أسعار الفائدة وأسعار الفائدة الفعلية على أصولها والتزاماتها المالية التالية كما في 30 يونيو 2018، ما لم ترد الإشارة إلى خلاف ذلك:

31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2017	30 يونيو 2018	بدون فوائد	سعر فائدة متغير	سعر فائدة ثابت	
بالألف دولار أمريكي						
أصول مالية						
134,350	134,003	167,542	167,542	-	-	المستحقات من الأطراف أصحاب العلاقة والمقبوضات والمستحقات التجارية
351,779	378,991	303,469	13	303,456	-	أرصدة بنكية
486,129	512,994	011	167,555	303,456		
الالتزامات المالية:						
1,898,979	1,764,249	1,671,020	(15,852)	1,686,872	-	القروض والسلف
41,930	21,848	42,102	42,102	-	-	مستحقات من الأطراف أصحاب العلاقة
119,684	91,217	92,225	92,225	-	-	المستحقات التجارية والاستحقاقات
2,060,593	1,877,314	1,805,347	118,475	1,686,872		
-	-	-	-	(800,000)	800,000	مبادلات أسعار الفائدة
-	-	-	-	ليبور (LIBOR)	3.92%	مبادلات أسعار الفائدة الفعلية
(1,574,464)	(1,364,320)	(1,334,336)	49,080	(583,416)	(800,000)	صافي الأصول المالية (الالتزامات)

تحليل حساسية أسعار الفائدة

تم تحديد تحليلات الحساسية أدناه بناءً على تعرض الأدوات المالية لأسعار الفائدة في تاريخ تقديم التقارير المالية. وقد تم إجراء التحليل الخاص بسعر الفائدة المتغير والأصول والالتزامات المالية بافتراض أن قيمة الأصول أو الالتزام تظل ثابتة طوال العام كما في تاريخ تقديم التقارير المالية. ويتم الأخذ في الاعتبار نسبة 1% كزيادة أو نقصان عند تقديم تقارير داخلية إلى موظفي الإدارة الرئيسيين بشأن مخاطر أسعار الفائدة، وبما يمثل تقييم الإدارة للتغير المحتمل المعقول في أسعار الفائدة.

وإذا كانت أسعار الفائدة أعلى بنسبة 1% أو أقل وتم الإبقاء على جميع المتغيرات الأخرى ثابتة فإن صافي الربح (الخسارة) كما في 30 يونيو 2018 سيكون زيادة أو نقصان بمبلغ إجمالي قدره 2.9 مليون دولار (2017: 6.0 مليون دولار أمريكي، 2016: 7.7 مليون دولار أمريكي)، حسبما ينطبق.

عقود مبادلات أسعار الفائدة

توافق شركة الومنيوم قطر على مبادلة الفرق بين مبالغ الفائدة الثابتة والمتغيرة المحسوبة على أساس المبالغ الأساسية الاسمية المتفق عليها بموجب عقود مبادلات أسعار الفائدة. وتمكن هذه العقود شركة الومنيوم قطر من التخفيف من مخاطر تغير أسعار الفائدة على مخاطر التدفقات النقدية والديون الصادرة بسعر متغير. ويوضح الجدول التالي المبالغ الأساسية الاسمية والفترات المتبقية لعقود مبادلات أسعار الفائدة القائمة حتى تاريخ التقرير:

30 يونيو 2018،	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
بالألف دولار أمريكي		
مبادلات أسعار الفائدة:		
المبلغ الاسمي	800,000	800,000
القيمة العادلة للأدوات المشتقة	11,300	(24,001)
المشتقات المصنفة كتحوطات للتدفقات النقدية:		
من سنة واحدة إلى سنتين	800,000	800,000
من سنتين إلى خمس سنوات	-	800,000

تتتم تسوية مبادلات أسعار الفائدة على أساس ربع سنوي حتى 15 يوليو 2019، وسعر الفائدة المتغير لمبادلات أسعار الفائدة هو سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن (ليبور). وسوف تقوم الشركة بتسوية الفرق بين السعر الثابت والمتغير على أساس الصافي.

يتم تخصيص عقود مبادلات أسعار الفائدة التي تتم فيها مبادلة مبالغ الفائدة ذات السعر المتغير بمبالغ الفائدة ذات السعر الثابت كتحوطات للتدفقات النقدية من أجل تقليل تعرض التدفق النقدي لشركة الومنيوم قطر الناتج عن أسعار الفائدة المتغيرة على القروض.

مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تقلب قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي، ولا تتخذ الشركة تحوطات ضد تعرض عملتها للمخاطر. والعملية المعمول بها في الشركة هي الدولار الأمريكي، ويتم دفع المستحقات الرئيسية والالتزامات الأخرى والمستحقات من بيع السلع النهائية بالدولار الأمريكي. وبما أن الريال القطري مربوط بالدولار الأمريكي والأرصدة المقومة بالريال القطري ليست كبيرة، لذا فإن الأرصدة بالريال القطري لا تعتبر معرضة لمخاطر كبيرة.

مخاطر الأسهم

لا تتعرض الشركة لمخاطر الأسهم لأنها لا تحتفظ بأي صكوك للأسهم.

إدارة رأس المال

تهدف شركة المونيوم قطر في إدارتها لرأس المال إلى حماية قدرتها على الاستمرار كشركة رابحة ليتسنى لها تقديم عوائد لحملة الأسهم وفوائد لأصحاب المصلحة الآخرين، وحتى يمكنها الحفاظ على الهيكل المثالي لرأس المال بُغية الحد من تكلفة رأس المال.

ولم يطرأ أي تغيير على الأهداف أو السياسات أو العمليات خلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2018 والأعوام المنتهية في 31 ديسمبر 2016 و2017. ويتضمن رأس المال السهمي والأرباح المحتجزة (الخسائر المتراكمة) ويقدر بمبلغ 2,631,569 ألف دولار أمريكي في 30 يونيو 2018 (31 ديسمبر 2017: 2,664,464 ألف دولار أمريكي، وفي 31 ديسمبر 2016: 2,681,455 ألف دولار أمريكي).

نسبة الدين إلى حقوق حملة الأسهم

تراجع إدارة شركة المونيوم قطر هيكل رأس المال على أساس منتظم. وفي إطار هذه المراجعة، تدرس الإدارة تكلفة رأس المال والمخاطر المرتبطة بكل فئة من فئات رأس المال.

نسبة الدين إلى حقوق حملة الأسهم في نهاية السنة هي كما يلي:

30 يونيو 2018	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
بالألف دولار أمريكي		
المبلغ الاسمي حسب المدة حتى الاستحقاق:		
الدين*	1,671,020	1,898,979
الأرصدة البنكية والنقد	(303,469)	(351,779)
صافي الدين***	1,367,551	1,547,200
حقوق حملة الأسهم**	2,509,309	2,863,240
نسبة صافي الدين إلى حقوق حملة الأسهم****	54.5	52.6
54.0		

* تعرف الديون بأنها القروض والاقتراض (بما في ذلك المتداولة وغير المتداولة).

** حقوق حملة الأسهم تمثل رأس المال السهمي فقط.

*** صافي الدين هو صافي الدين من الأرصدة البنكية والنقد.

**** نسبة صافي الدين إلى حقوق حملة الأسهم هو صافي الدين مقسوم على حقوق حملة الأسهم.

السياسات المحاسبية البالغة الأهمية

إن الوضع المالي ونتائج العمليات التي تسجلها شركة ألومنيوم قطر لها أهمية فيما يتعلق بالطرق المحاسبية والافتراضات والتقديرات التي تشكل أساساً لبياناتها المالية. كما أن السياسات المحاسبية البالغة الأهمية لشركة ألومنيوم قطر والأحكام التي تتخذها عند وضع وتطبيق هذه السياسات ومستوى حساسية النتائج المسجلة بالتقارير فيما يخص التغيرات في السياسات المحاسبية والافتراضات والتقديرات هي عوامل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في البيانات المالية للشركة.

سياسة توزيع أرباح الأسهم

تحدد مستندات تأسيس الشركة أهداف سياستها لتعظيم توزيعات الأرباح لحملة الأسهم، مع الأخذ بعين الاعتبار إيرادات الشركة ومركزها المالي وظروف الأسواق والمناخ الاقتصادي العام وغيرها من العوامل ذات الصلة، والتي قد تؤثر على استثمارات الشركة وأعمالها، وتخضع الأرباح أيضاً إلى مدى كفاية الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى الشركة لمتطلباتها وأي التزامات قانونية، وإلى غيرها من الاحتياطات الطوعية أو القانونية التي يعتبرها مجلس الإدارة ضرورية أو ملائمة.

توزع جميع أرباح الشركة بالربيل القطري، ولا تتجاوز الأرباح أو التوزيعات المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة، ولا يكون المجلس ملزماً بالتوصية بأي مبلغ من الأرباح أو التوزيعات. وستستحق الأسهم التي حصل المستثمرون عليها في الطرح أرباحاً وتوزيعات وفق مستندات تأسيس الشركة وسياسات مجلس الإدارة وتوصياته، كذلك الموافقات اللازمة من الجمعية العامة للشركة.

الإدارة وحوكمة الشركة

الشركة تحت التأسيس في تاريخ إعداد هذه النشرة، وبعد إتمام الطرح واعتباراً من تاريخ التأسيس، سيكون هيكل الإدارة وأقسام العمل الداخلية في الشركة كما هو موضح في هذا القسم:

مجلس الإدارة

السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبني	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ أحمد سعيد العمودي	نائب رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة
السيد/ عبدالعزيز محمد العبيدلي	عضو مجلس إدارة
السيد/ محمد عيسى المناعي	عضو مجلس إدارة
السيد/ محمد جابر السليطي	عضو مجلس إدارة
السيد/ خالد محمد لرم	عضو مجلس إدارة

يحتوي القسم التالي المقدم تحت عنوان "مجلس الإدارة" وصفاً مختصراً لمؤهلات وخبرات الأشخاص الذين سيشكلون مجلس إدارة الشركة. والإشارات الواردة أدناه إلى "أعضاء مجلس الإدارة" أو شخص يكون عضو مجلس إدارة بالشركة ما هي إلا إشارات إلى أن ذلك الشخص مرشح للعمل كعضو مجلس إدارة وعضو بمجلس الإدارة بعد الطرح.

الجمعية العامة

تعد الجمعية العامة (التي تتألف من جميع حملة الأسهم بالشركة) بمثابة الكيان الحاكم الأساسي للشركة ويجب أن تُعقد مرة واحدة على الأقل في السنة وفقاً للنظام الأساسي. ويجوز أن يدعو مدققو حسابات الشركة ووزارة الاقتصاد والتجارة (بموجب المادة 124 من قانون الشركات) لعقد اجتماعات أخرى كما ويدعو رئيس مجلس الإدارة لعقد اجتماعات أخرى بناءً على طلب من حملة الأسهم الذين يمتلكون ما لا يقل إجماليه عن 10% من إجمالي رأس مال الشركة المُصدر بالكامل.

تتضمن صلاحيات الجمعية العامة المسائل الواردة بمزيد من التفصيل في القسم المقدم تحت عنوان "وصف أسهم رأس المال".

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة العامة للشركة ووضع إستراتيجية الشركة، باستثناء المسائل التي تعد مسؤولية مقصورة على مساهمي الشركة الذين يعملون من خلال الجمعية العامة. وتجدر الإشارة إلى أن قطر للبترول تقدم للشركة بعض الوظائف اليومية التي يتم الإشراف عليها عادة من قِبل مجلس الإدارة. وسوف تبرم الشركة وقطر للبترول اتفاقية خدمات تسري اعتباراً من تاريخ تأسيس الشركة وتحدد الأساس الذي تقوم عليه قطر للبترول بتقديم مثل هذه الوظائف لصالح الشركة وبالنيابة عنها. وستتولى قطر للبترول تعيين أعضاء مجلس الإدارة لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد أو لفترة أقل (لا تقل عن سنة) وفق ما يحدده المساهم الخاص. ويعقد مجلس الإدارة بموجب النظام الأساسي للشركة ستة اجتماعات في السنة. ويتم الاتفاق على موعد مبدئي لانعقاد الاجتماع المقبل في نهاية كل اجتماع عادي. ويمكن الدعوة لعقد اجتماعات إضافية من قبل رئيس مجلس الإدارة أو بناءً على طلب عضو آخر من أعضاء المجلس.

إن منصب الرئيس التنفيذي في الشركة شاغر في الوقت الحالي، غير أن مجلس الإدارة قد يعين أحد الأعضاء فيه، باستثناء رئيس مجلس الإدارة، كعضو منتدب، بحيث يكون دوره مكافئاً لدور الرئيس التنفيذي. وينبغي العلم بأن أعضاء مجلس الإدارة يشغلون (أو قد يشغلون في المستقبل) مناصباً داخل قطر للبترول أو الشركات التابعة لها، وبالتالي قد تتداخل التزامات تلك الوظائف مع الالتزامات الأخرى المناطين بها بصفتهم أعضاء في مجلس إدارة الشركة. وقد رشحت قطر للبترول جميع أعضاء مجلس الإدارة بصفتهما المساهم الممتاز. وبناءً على ذلك، لا يشمل المجلس العدد المطلوب من الأعضاء "المستقلين" وفق الأغراض التي يقتضيها نظام حوكمة الشركات.

السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبني، رئيس مجلس الإدارة

يشغل السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبني منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والتخطيط في قطر للبترول، وتتضمن مسؤولياته الإشراف على جميع شؤون التمويل ووضع استراتيجية الشركة وعملية تخصيص الميزانية وصياغة الخطط السنوية الموحدة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، ويسهم السيد/ عبدالرحمن الشيبني بدور حيوي في خطط التوسع لقطر للبترول في قطاع الغاز الطبيعي المسال والبتروكيماويات ومشاريع خارج قطاع الطاقة، مثل الألومنيوم والحديد والصلب. ويشغل السيد/ عبدالرحمن الشيبني منصب رئيس مجلس إدارة / عضو مجلس إدارة في مجموعة قطر للبترول والشركات التابعة لها.

تخرج السيد/ عبد الرحمن من جامعة أريزونا عام 1988 وحصل على بكالوريوس في المالية وإدارة الأعمال، وهو عضو مجلس إدارة شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة.

السيد/ أحمد سعيد العمودي، نائب الرئيس وعضو مجلس إدارة

تخرج السيد/ أحمد العمودي في جامعة ولاية نيو مكسيكو بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1996 وحصل على درجة بكالوريوس العلوم في الهندسة الكهربائية.

انضم السيد/ أحمد العمودي إلى القسم الهندسي في قطر للبترول في عام 1996، حيث شغل وظيفة مهندس كهرباء وعمل منذ ذلك الوقت في عدد من مشروعات الشركة في مراحل مختلفة في قطر وإيطاليا وجمهورية كوريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وانضم للعمل في مشروع شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيو-كيم 2) خلال مرحلة الهندسة التفصيلية في هيوستن، تكساس ومرحلة التركيب في مسيعد وقد شغل السيد/ أحمد العديد من المناصب الفنية والقيادية في قطر للبترول منها: رئيس قسم المرافق المشتركة، والمدير المساعد للمرافق المشتركة، ومدير إدارة التطوير السطحي للنفط والغاز.

ويشغل السيد/أحمد العمودي المناصب التالية: نائب الرئيس التنفيذي لإدارة التطوير السطحي في قطر للبترول، وعضو مجلس إدارة شركة راس قرطاس للطاقة وشركات الغاز الطبيعي المسال التابعة لقطر غاز، وعضو اللجنة التوجيهية لمشروع التوسع في الغاز الطبيعي المسال في حقل الشمال ورئيس لجنة إدارة مشروع اللؤلؤة لتحويل الغاز إلى سوائل. ويشغل السيد/أحمد العمودي المناصب التالية: نائب الرئيس التنفيذي لإدارة التطوير السطحي في قطر للبترول، وعضو مجلس إدارة شركة راس قرطاس للطاقة وشركات الغاز الطبيعي المسال التابعة لقطر غاز، وعضو اللجنة التوجيهية لمشروع التوسع في الغاز الطبيعي المسال في حقل الشمال ورئيس لجنة إدارة مشروع اللؤلؤة لتحويل الغاز إلى سوائل.

السيد/ عبدالعزيز محمد أحمد العبيدلي، عضو مجلس إدارة

انضم السيد/ عبدالعزيز محمد أحمد العبيدلي إلى قطر للبترول عام 1988، وتخرج في جامعة هدرسفيلد في المملكة المتحدة وحصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة في أنظمة التحكم في الأنظمة الهندسية عام 1997. وعلى مدار الأعوام الثلاثين الماضية، شغل السيد/ عبدالعزيز العبيدلي العديد من المناصب داخل المؤسسة منها: مساعد مدير العمليات لقطاع الأعمال والتخطيط، ومدير الأعمال والشؤون التجارية في المدن الصناعية ومدير إدارة المرافق.

يشغل السيد/ العبيدلي منصب نائب الرئيس لشؤون الصحة والسلامة وخدمات الأعمال في قطر للبترول وهو المنصب الذي يشغله منذ 11 يوليو 2017.

السيد/ محمد عيسى المناعي، عضو مجلس الإدارة

حصل السيد/ محمد عيسى المناعي على بكالوريوس الحقوق (مع مرتبة الشرف) من جامعة ليفربول عام 2007، وحصل أيضاً على الدراسات العليا في القانون (BVC) من كلية الحقوق، لندن، عام 2009. انضم السيد/ محمد عيسى المناعي للعمل لدى قطر للبترول عام 2007، حيث شغل منصب مستشار قانوني بقسم المشاريع التابع للإدارة القانونية.

ويشغل السيد/ محمد عيسى المناعي حالياً منصب مدير الشؤون القانونية وسكرتير مجلس إدارة قطر للبترول. وهو أيضاً عضو مجلس إدارة شركة مسعيد للبتر وكيمويات القابضة.

السيد/ محمد جابر السليطي، عضو مجلس الإدارة

بدأ السيد/ محمد جابر السليطي مسيرته المهنية مع قطر للبترول عام 2004 بينما كان يدرس المحاسبة والشؤون المالية في جامعة مديلسيكس بالمملكة المتحدة. وفور تخرجه، انضم السيد/ محمد للعمل لدى قطر للبترول، حيث تدرج في عدة مناصب بإدارة الشؤون المالية، وذلك قبل انتقاله إلى قطر للبترول الدولية عام 2012.

وفي عام 2015 وعقب دمج أنشطة قطر للبترول الدولية في قطر للبترول، انضم السيد/ السليطي للعمل في مكتب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للبترول، حيث شغل منصب مساعد المدير للتقارير الإدارية في إدارة شؤون الشركات المخصصة، وما لبث أن عُيِّن مديراً لإدارة شؤون الشركات المخصصة مطلع عام 2018.

ويمثل حالياً السيد/ محمد السليطي قطر للبترول في مجالس إدارة شركة قطر للأسمدة الكيماوية وشركة الخليج العالمية للحفر وشركة هليكوبتر الخليج.

السيد/ خالد لرم، عضو مجلس إدارة

تخرج السيد/ خالد محمد لرم في عام 1984 بدرجة بكالوريوس العلوم في الهندسة الكيميائية من جامعة جنوب كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بدأ السيد/ خالد مسيرته المهنية مع قطر للبترول في مايو 1985 كمهندس عمليات. ويتمتع السيد/ خالد بخبرة تزيد على ثلاثين عاماً في مجالات شتى، بدءاً من التصميم الهندسي الأساسي وصولاً إلى المشاريع الجديدة، بما في ذلك تشغيل المرافق المعقدة. وتشمل المشاريع البارزة التي شارك فيها مشروع التطوير المبكر لحقل القبة الشمالية عام 1987، وأول خطوط لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في قطر عام 1991، ومشروع سوانل الغاز الطبيعي-4 عام 1997.

وخلال مسيرته المهنية، عمل السيد/ خالد عن كثب مع الشركات العالمية الكبرى مثل بريتيش بتروليوم وتوتال وإكسون موبيل وشيفرون فيليبس / كونوكو فيليبس، وذلك في مقارهم الرئيسية في الوقت الذي كان يمثل فيه قطر للبترول. وقد شغل السيد/ خالد منصب مدير مشروع سوانل الغاز الطبيعي-4 (من عام 1997 إلى عام 2004) ونائب المدير العام لمشروع غاز الخليج في المرحلتين الأولى والثانية (من عام 2004 إلى عام 2010). كما شغل منصب عضو مجلس الإدارة في شركة قطر ستيل خلال عام 2014.

ويشغل السيد/ خالد حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر للألومنيوم المحدودة، وهو عضو في مجلس إدارة المجلس الخليجي للألومنيوم وعضو في المعهد الدولي للألومنيوم.

تضارب المصالح

بعيداً عن مهام أعضاء مجلس إدارة مجموعة قطر للبترول أو مجالس إدارات الشركات التابعة لها، والمهام الأخرى فيما يتعلق بالشركات العاملة في قطاعي النفط والغاز والتي تعتبر دولة قطر فيها مساهم رئيسي، فضلاً عن الأدوار الأخرى المشار إليها أعلاه، ليس هناك تعارض محتمل للمصالح بين الواجبات الملقاة على عاتق أعضاء مجلس الإدارة تجاه الشركة وبين مصالحهم الخاصة و/أو غيرها من الواجبات.

بيان بشأن النزاعات القضائية لأعضاء مجلس الإدارة

لم يثبت بحق أي من أعضاء مجلس الإدارة المرشحين في الخمس سنوات الماضية، كما في تاريخ هذه النشرة أي مما يلي:

- ثبوت إدانته فيما يتعلق بمخالفات احتيال؛
- شغل منصب عضو في هيئات إدارية أو إشرافية بأي شركة أو كان شريكاً في أي شراكة عند حدوث إفلاس أو فرض حراسة أو إجراء تصفية أو قبل ذلك الوقت؛ أو
- التعرض لأي إدانة عامة رسمية و/ أو عقوبة من قبل أي سلطة تشريعية أو تنظيمية (بما في ذلك أي هيئة مهنية محددة) أو تجريده من قبل محكمة من أهلية العمل كعضو في هيئات إدارية أو إشرافية بإحدى الشركات أو من العمل في الإدارة أو تسيير شؤون إحدى الشركات.

حوكمة الشركة

ستلتزم الشركة، بعد تأسيسها وعقب قبول الإدراج ، بجميع متطلبات حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية على النحو المنصوص عليه في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية (نظام حوكمة الشركات).

- ستنفذ الشركة إطاراً لحوكمتها وإدارة المخاطر وإعداد التقارير يركز على تقديم رؤية دقيقة ومفصلة وملائمة للأعمال بجميع أقسام أعمالها والمناطق التي تعمل بها. ويتألف الإطار الشامل هذا من إطار عمل قوي لسياسات الحوكمة والضوابط يتضمن:

- معايير واضحة لحماية الأصول والحفاظ عليها؛
- إجراءات مفصلة ونافذة للامتثال؛
- منظومة واضحة بشأن الموافقات على الإنفاق؛
- تدابير لضمان المساءلة والإفصاح في الوقت المناسب؛
- مدونة قواعد السلوك وسياسات تضارب المصالح؛
- واجبات ومسؤوليات وصلاحيات أعضاء مجلس الإدارة محددة بوضوح.

مراجعة الإدارة ومجلس الإدارة

سيتم دعم المجلس في أنشطته من قبل مستشاري مجلس الإدارة الذين يتمتعون بالخبرة الوظيفية اللازمة لأي موضوع معين ويتم تعيينهم من قبل قطر للبترول. وتتبع الشركة بشكل عام عملية مراجعة الإدارة الخاصة بقطر للبترول، والتي يشارك فيها شخصيات من القيادة العليا للشركة ورؤساء الأقسام من أجل تقييم اتجاهات العمل والأداء التشغيلي في الوقت المناسب وعلى نحو دقيق، كذلك تعزيز الرؤية فيما يتعلق بالأداء المالي مستقبلاً.

سوف ينشئ مجلس الإدارة لجنتين منبثقتين عن المجلس – "لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة" و "لجنة المكافآت التابعة لمجلس الإدارة" مع تفويض المسؤوليات والمهام والاختصاصات الرسمية لها. وقد يقوم المجلس من وقت لآخر بتشكيل لجان منفصلة أخرى للنظر في مسائل محددة عند الحاجة.

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

سيتم تكليف لجنة التدقيق بأداء واجباتها نيابةً عن مجلس الإدارة ورفع توصياتها إلى المجلس لاتخاذ القرارات النهائية، وستعمل بموجب وثيقة اختصاصاتها. ستتولى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ما يلي من بين أمور أخرى:

- مساعدة المجلس فيما يتعلق بالتقارير المالية، والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط؛
- دراسة البيانات المالية المرحلية والسنوية قبل عرضها على المجلس وإبداء الرأي ورفع التوصيات للمجلس بشأنها؛
- تقديم توصيات إلى المجلس فيما يتعلق بتعيين وإلغاء تعيين المدققين الخارجيين وتحديد أتعابهم؛
- تقديم توصيات إلى المجلس فيما يتعلق بأي أعمال لا تتعلق بالتدقيق قد يقوم بها مدققو الحسابات الخارجيون؛ و
- مراجعة مدى فعالية أنشطة التدقيق الداخلي للشركة والضوابط الداخلية وأنظمة إدارة المخاطر نيابة عن الشركة.

يتم الإفصاح عن مهام وأنشطة لجنة التدقيق خلال العام في التقرير السنوي للشركة والحسابات على النحو الذي تتطلبه القوانين واللوائح المعمول بها. وسيقوم مجلس الإدارة بمراجعة اختصاصات لجنة التدقيق بشكل سنوي. ومن المقرر أن تظل المسؤولية المطلقة لمراجعة واعتماد القوائم المالية المرحلية والسنوية على عاتق مجلس الإدارة بشكل دائم. كما ستكون لجنة التدقيق مسؤولة عن ضمان أن أي مدقق تعينه الشركة مستقبلاً سيكون مستقلاً عن الشركة أو قطر للبترول. وتقدم لجنة التدقيق تقارير التدقيق إلى مجلس الإدارة بالتنسيق مع قطر للبترول، وبما يتماشى مع معايير قطر للبترول ووفق جدول زمني يتم الاتفاق عليه حسب توجيهات المجلس.

لجنة المكافآت التابعة لمجلس الإدارة

يتم تكليف لجنة المكافآت بأداء واجباتها ورفع توصياتها إلى المجلس لاتخاذ القرارات النهائية، وستعمل بموجب وثيقة اختصاصاتها.

ستتولى لجنة المكافآت التابعة لمجلس الإدارة ما يلي من بين أمور أخرى:

- وضع سياسة المكافآت الخاصة بالشركة على أساس سنوي؛ و
- تأسيس نظام مخصصات ومكافآت موظفي الشركة.

يتم الإفصاح عن مهام وأنشطة لجنة المكافآت خلال العام في التقرير السنوي للشركة على النحو الذي تتطلبه القوانين واللوائح المعمول بها.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يقوم مجلس الإدارة ببناء على توصيات لجنة المكافآت بتوجيه سياسة المكافآت التنفيذية لأعضاء مجلس الإدارة ويعتمدها حملة الأسهم في الجمعية العامة على ألا تزيد نسبة تلك المكافآت على (5%) من ربح الشركة الصافي بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن (5%) من رأس مال الشركة وفق قانون الشركات. وتدفع الشركة بشكل مباشر جميع المكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وليس من خلال شركة ألومنيوم قطر.

إطار إعداد التقارير المالية وإدارة المخاطر

سيتم إعداد البيانات المالية السنوية للشركة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

التدقيق الخارجي

قامت قطر للبترول، بصفتها المؤسس، بتعيين إرنست ويونغ (فرع قطر) كأول مراجع حسابات مستقل للشركة.

وسوف تضطلع إرنست ويونغ (فرع قطر) بشكل مستقل بجميع أنشطته المتعلقة بالتدقيق على البيانات المالية للشركة على أساس سنوي.

الاجتماع العام السنوي لحملة الأسهم

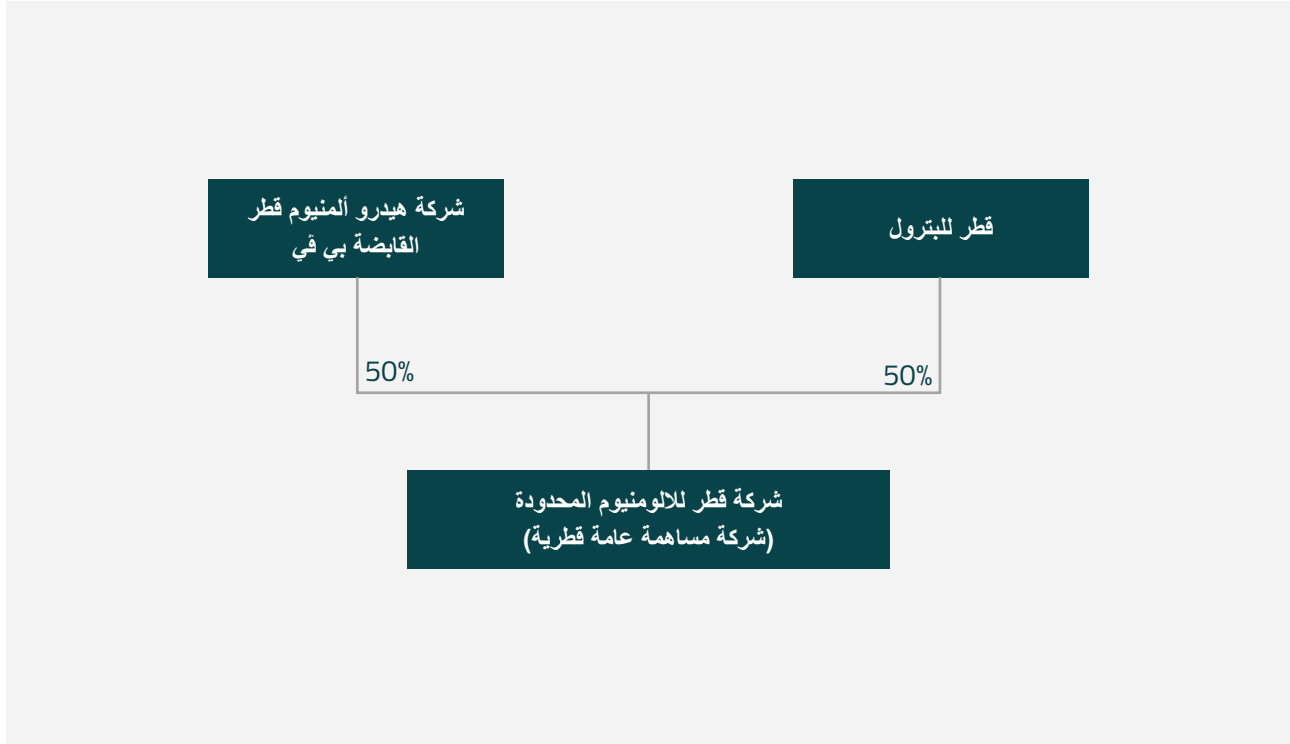
سيتم إخطار حملة الأسهم بجميع التطورات الرئيسية داخل الشركة وذلك من خلال تقديم تقرير مالي سنوي وتعزيز مشاركة حملة الأسهم غير المؤسسين في الاجتماع العام السنوي للشركة.

تقرير حوكمة الشركة

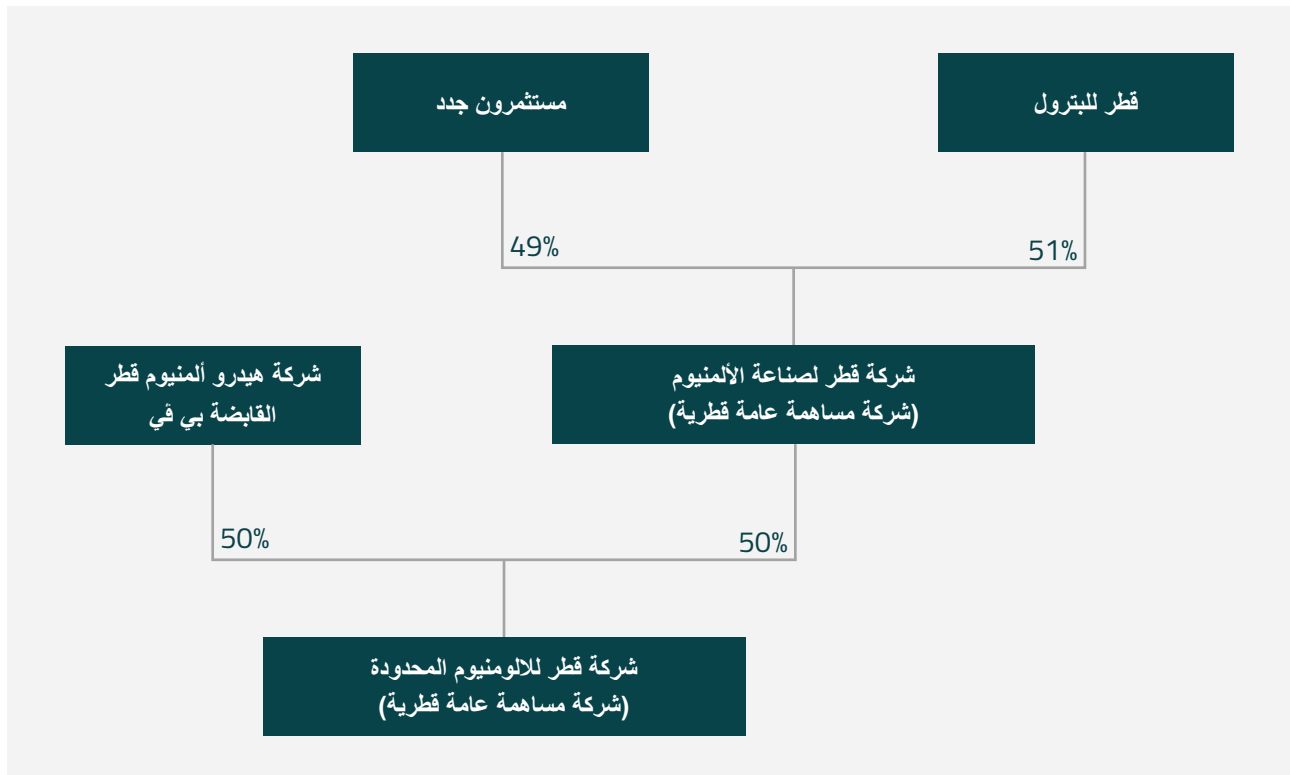
تعترم الشركة إصدار تقرير حوكمة عن كل سنة مالية وفقاً لمتطلبات نظام حوكمة الشركات.

المؤسس والمستثمرون الجدد

ستستفيد الشركة بشكل كبير من العلاقة القوية مع قطر للبترول (المؤسس). ويوضح الجدول أدناه رسماً بيانياً لهيكل حملة الأسهم في شركة ألومنيوم قطر قبل طرح:



يقدم الجدول أدناه معلومات محددة تتعلق بهيكل حملة الأسهم في الشركة في تاريخ الانتهاء من الطرح:



معاملات الأطراف أصحاب العلاقة

الوثائق التنفيذية والوثائق الأساسية غير التنفيذية الأخرى

اتفاقية التسويق والشراء

أبرمت شركة ألومنيوم قطر وشركة هيدرو ألومنيوم اتفاقية تسويق وشراء في 23 أغسطس 2007 بصيغتها المعدلة بموجب الإضافة 1 للاتفاقية المؤرخة في 1 يناير 2012، واتفاق المبيعات المحلية بتاريخ 1 يناير 2013 والإضافة 2 للاتفاقية المؤرخة في 26 يونيو 2014، والتعديل 1 إلى الإضافة 2 للاتفاقية المؤرخة في 19 يناير 2016 (توسيع التغطية الأوروبية)، والتعديل 2 للإضافة 2 للاتفاقية المؤرخة في 12 أكتوبر 2016 (توسيع نطاق التغطية الأمريكية والتركية والأوروبية)، والمعدلة كذلك بموجب الإضافة 3 للاتفاقية بتاريخ 28 يوليو 2016. وتحدد الاتفاقية الشروط التي تحكم تسويق منتجات الألومنيوم التي تنتجها شركة ألومنيوم قطر من خلال نظام هيدرو ألومنيوم العالمي للتسويق. وتتضمن الاتفاقية أحكاماً تتناول تسليم منتجات الألومنيوم ومتوسط بيعها ومعدلات الأسعار الشهرية ورسوم التسويق والفوترة والدفع. وتسري الاتفاقية لمدة 25 عاماً تبدأ من 18 ديسمبر 2009، وهو التاريخ الذي تقوم فيه شركة ألومنيوم قطر بأول شحنة لها من منتجات الألومنيوم. كما تتيح الاتفاقية لشركة ألومنيوم قطر تسويق وبيع منتجات الألومنيوم في قطر. كما تخضع اتفاقية التسويق والشراء لاتفاق ثلاثي بين الأطراف وأمين الضمان أبرم من أجل منح جهات تمويل الديون المزيد من الطمأنينة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية التسويق والشراء.

اتفاقية توريد الوقود

أبرمت كل من شركة ألومنيوم قطر وقطر للبترول اتفاقية لتوريد الوقود بتاريخ 23 أغسطس 2007، بصيغتها المعدلة والاتفاق الملحق 1 المؤرخ في 29 يوليو 2010، والاتفاق الملحق 2 المؤرخ في 19 أبريل 2012، والاتفاق الملحق 3 المؤرخ في 25 يوليو 2012، والاتفاق الملحق 4 المؤرخ في 7 مارس 2014، والاتفاق الملحق 5 المؤرخ في 18 مارس 2015، والاتفاق الملحق المعدل 6 بتاريخ 23 يوليو 2017. وتحدد الاتفاقية الشروط التي وافقت عليها قطر للبترول لتوريد الغاز لشركة ألومنيوم قطر لاستخدامها في المشروع وتتضمن أحكاماً تتناول تسليم الغاز وصيغ أسعار العقود والفوترة والدفع بالإضافة إلى أحداث القوة القاهرة التي تتيح لقطر للبترول إمكانية وقف التوريد. كما تخضع الالتزامات بموجب اتفاقية توريد الوقود لمزيد من الضوابط بموجب اتفاق ثلاثي بين الأطراف وأمين الضمان أبرم من أجل منح جهات إقراض تمويل الديون المزيد من الطمأنينة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية توريد الوقود.

اتفاقية توريد الألومينا الأولية مع شركة هيدرو ألومنيوم

أبرمت شركة ألومنيوم قطر وشركة هيدرو ألومنيوم اتفاقية توريد الألومينا الأولية في 23 أغسطس 2007، بصيغتها المعدلة بموجب اتفاقية مبيعات الألومينا بتاريخ 4 أبريل 2018. وتحدد الاتفاقية الشروط التي وافقت عليها شركة هيدرو ألومنيوم لتوريد الألومينا الحبيبية المكلسة ذات الدرجة المعدنية لألومنيوم قطر لاستخدامها في المشروع وتتضمن أحكاماً تتناول تسليم الألومينا وصيغ أسعار العقود والفوترة والدفع بالإضافة إلى أحداث القوة القاهرة التي تتيح لشركة هيدرو ألومنيوم إمكانية وقف التوريد. وأبرمت اتفاقية مباشرة مع جهات إقراض تمويل الديون فيما يتصل بالاتفاقية. كما تخضع الالتزامات بموجب اتفاقية توريد الألومينا الأولية مع شركة هيدرو ألومنيوم لمزيد من الضوابط بموجب اتفاق ثلاثي بين الأطراف وأمين الضمان أبرم من أجل منح جهات إقراض تمويل الديون المزيد من الطمأنينة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية توريد الألومينا الأولية مع شركة هيدرو ألومنيوم.

اتفاقية الخدمات الفنية

أبرمت شركة ألومنيوم قطر وقطر للبترول وشركة هيدرو ألومنيوم اتفاقية الخدمات الفنية في 1 يوليو 2007. وتحدد الاتفاقية الشروط والأحكام التي وافقت بموجبها قطر للبترول وشركة هيدرو ألومنيوم على تقديم بعض خدمات الدعم لشركة ألومنيوم قطر مقابل رسوم. وتشمل هذه الخدمات توفير الموظفين والخدمات التشغيلية للمشروع. كما تخضع الالتزامات بموجب اتفاقية الخدمات الفنية لمزيد من الضوابط بموجب اتفاق ثلاثي بين الأطراف وأمين الضمان أبرم من أجل منح جهات إقراض تمويل الديون المزيد من الطمأنينة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية الخدمات الفنية.

أبرمت شركة ألومنيوم قطر وشركة هيدرو ألومنيوم اتفاقية خدمات لشحن الفحم البترولي المكلس في 1 يناير 2016. وبموجب الاتفاقية ستساعد شركة هيدرو ألومنيوم شركة ألومنيوم قطر في إعداد المناقصات الخاصة بعقد (عقود) النقل البحري والتفاوض بشأنها وإدارة وتنسيق ترتيبات الشحن لتسليم الفحم البترولي إلى المشروع. وقد يتم التفاوض على خدمات إضافية وسيتم توثيقها إضافة إلى هذه الاتفاقية. وستتلقى شركة هيدرو ألومنيوم رسوماً تحددتها الخدمة المقدمة في مقابل الخدمات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية، (على سبيل المثال 10.000 دولار أمريكي لعملية المناقصة الخاصة بعقد النقل البحري، و7500 دولار أمريكي للسفر، وما إلى ذلك). وتظل الاتفاقية سارية إلى أن يتم إنهاؤها من جانب أي طرف من الطرفين بعد تقديم إشعار مسبق قبل ثلاثة أشهر.

اتفاقية استئجار الأرض

أبرمت شركة ألومنيوم قطر وقطر للبترول اتفاقية لاستئجار الأرض في 23 أغسطس 2007، بصيغتها المعدلة بموجب الإضافة 1 للاتفاقية المؤرخة في 19 أغسطس 2008. وقد تم تأجير أرض تملكها قطر للبترول إلى شركة ألومنيوم قطر لأغراض إنشاء المشروع بموجب الاتفاقية. ويشتمل عقد الإيجار على وصف العين المؤجرة وبعض التراخيص التي منحتها قطر للبترول لصالح شركة ألومنيوم قطر فيما يتعلق باستخدام الأرض، وكذلك مبلغ الإيجار المحسوب على أساس المتر المربع. وتم التطريق بالتفصيل إلى زيادات الإيجار حتى 1 يناير 2043. وتسري اتفاقية الإيجار لمدة 40 عاماً، وتُمدد تلقائياً بناءً على أي تمديد لاتفاقية المشروع المشترك لمدة مماثلة لذلك التمديد. كما تخضع اتفاقية إيجار الأرض لمزيد من الضوابط بموجب اتفاق ثلاثي بين الأطراف وأمين الضمان أبرم من أجل منح جهات إقراض تمويل الديون المزيد من الطمأنينة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية استئجار الأرض.

اتفاقية استئجار أرض المرفق

أبرمت شركة ألومنيوم قطر وقطر للبترول اتفاقية استئجار أراضي في 1 أغسطس 2013. وتم تأجير أرض تملكها قطر للبترول إلى شركة ألومنيوم قطر لأغراض إنشاء مرفق إعادة تبطين وتملكه وتشغيله.

ويشتمل عقد الإيجار على وصف العين المؤجرة وبعض التراخيص التي منحتها قطر للبترول لصالح شركة ألومنيوم قطر فيما يتعلق باستخدام الأرض وكذلك مبلغ الإيجار المحسوب على أساس المتر المربع. وترد زيادات الإيجار مفصلة حتى 1 يناير 2047. وتسري الاتفاقية لمدة 35 عاماً قابلة للتجديد في غضون فترة قوامها 120 يوماً قبل انتهاء فترة الاستئجار بناءً على طلب ألومنيوم قطر ورهنًا بالاتفاقية التي أبرمتها قطر للبترول.

اتفاقية مستخدم الموانئ (مرسى 8)

أبرمت شركة ألومنيوم قطر وقطر للبترول اتفاقية مستخدم الموانئ "في 23 أغسطس 2007. وبموجب الاتفاقية، منحت قطر للبترول لشركة ألومنيوم قطر حقاً غير حصري في استخدام الميناء الذي تملكه قطر للبترول مقابل رسوم لأغراض المشروع. ووافقت شركة ألومنيوم قطر على إنشاء مرسى في الميناء. وفي سبيل تحقيق ذلك منحت قطر للبترول شركة ألومنيوم قطر الحقوق الحصرية لاستخدام المرسى طول مدة الاتفاقية. وتسري الاتفاقية لمدة 40 عاماً، وتُمدد تلقائياً بناءً على أي تمديد لاتفاقية المشروع المشترك لمدة مماثلة لذلك التمديد. كما تخضع اتفاقية مستخدم الموانئ (مرسى 8) لمزيد من الضوابط بموجب اتفاق ثلاثي بين الأطراف وأمين الضمان أبرم من أجل منح جهات إقراض تمويل الديون المزيد من الطمأنينة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية مستخدم الموانئ (مرسى 8).

اتفاقية ترخيص تكنولوجيا

أبرمت شركة ألومنيوم قطر وشركة هيدرو ألومنيوم اتفاقية ترخيص تكنولوجيا هيدرو في 23 يوليو 2007. وتحدد الاتفاقية الشروط والأحكام التي منحت شركة ألومنيوم قطر بموجبها ترخيصاً لاستخدام تكنولوجيات الأنود والاختزال والمسبك لتشغيل المشروع وتصنيع وبيع منتجات الألومنيوم. وتحدد الاتفاقية آلية دفع مبلغ محدد على أساس النتائج. وتسري الاتفاقية حتى وقت سابق لإنهائها بموجب أحكام الإنهاء أو توقف المشروع عن استخدام تقنيات هيدرو ألومنيوم. كما تخضع اتفاقية ترخيص تكنولوجيا هيدرو لمزيد من الضوابط بموجب اتفاق ثلاثي بين الأطراف وأمين الضمان أبرم من أجل منح جهات إقراض تمويل الديون المزيد من الطمأنينة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية ترخيص تكنولوجيا هيدرو.

الوثائق التشغيلية القصيرة والمتوسطة الأجل

أبرمت شركة ألومنيوم قطر أيضاً عقود تشغيلية أخرى قصيرة ومتوسطة الأجل مع أطراف أخرى ذات صلة، تتضمن ما يلي:

اتفاقيات خدمات

اتفاقية خدمات الألومنيا

أبرمت شركة ألومنيوم قطر اتفاقية خدمات الألومنيا مع شركة هيدرو إنترناشيونال إس إيه وشركة هيدرو ألومنيوم (كطرف متفق عليه).

اتفاقية خدمات معنية بشراء مواد الكربون الاستهلاكية

أبرمت شركة ألومنيوم قطر اتفاقية خدمات مع شركة هيدرو ألومنيوم بخصوص شراء مواد الكربون الاستهلاكية.

اتفاقية المشروع المشترك

أبرمت قطر للبترول وشركة هيدرو ألومنيوم اتفاقية المشروع المشترك في 23 مارس 2006، بصيغتها المعدلة بموجب اتفاق التعديل المؤرخ في 11 يونيو 2006، وعقد الاستبدال المؤرخ في 25 يوليو 2007، واتفاق التعديل المؤرخ في 26 يوليو 2007، والمعدلة كذلك بموجب اتفاق التعديل المؤرخ في 18 سبتمبر 2007. وتنص اتفاقية المشروع المشترك على الأحكام والشروط التي اتفقت عليها قطر للبترول وهيدرو ألومنيوم لتأسيس المشروع المشترك بينهما من خلال إنشاء شركة مساهمة بموجب قوانين حكومة دولة قطر وذلك من أجل إنشاء المشروع وتنفيذه. وقد تنازلت شركة هيدرو ألومنيوم بموجب عقد الاستبدال عن حقوقها والتزاماتها بموجب اتفاقية المشروع المشترك إلى شركة المساهمة هيدرو. وتسري الاتفاقية لمدة أربعين (40) عاماً من 20 سبتمبر 2010 ، وقد يتفق أطرافها على تمديدتها في موعد لا يتجاوز بداية السنة العاشرة قبل نهاية مدة المشروع المشترك.

ستقوم الشركة بتنفيذ عقد الانضمام الذي ستنضم بموجبه إلى اتفاقية المشروع المشترك بعد إتمام الطرح وعند تأسيس الشركة.

بورصة قطر

تأسست بورصة قطر رسمياً تحت اسم سوق الدوحة للأوراق المالية في عام 1995، وبدأت عملها في 26 مايو عام 1997. وفي يونيو 2009، تم تغيير مسمى سوق الدوحة للأوراق المالية إلى بورصة قطر. ويشغل سعادة الشيخ أحمد بن جاسم بن محمد آل ثاني منصب رئيس مجلس إدارة بورصة قطر. وقد تم تأسيس البورصة بهدف تعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي داخل دولة قطر إلى جانب تشجيع التنوع الاقتصادي. وكنتيجة للتقدم الهائل الذي أحرزته بورصة قطر في تعزيز الكفاءة التشغيلية في ظل وجود مبادرات كبيرة، مثل تبني نموذج تداول مُحسن وأنواع جديدة من الأوامر وعملية تسوية جديدة، تم رفع تصنيف بورصة قطر من "سوق مبتدئة" إلى مرتبة "سوق ناشئة" من قِبل مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال، اعتباراً من يونيو 2014.

وفي أغسطس 2014، صدر القانون رقم (9) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (13) لسنة 2000 بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي. وتنص التعديلات على أنه يجوز للمستثمرين غير القطريين تملك نسبة 49% كحد أقصى من رأس مال الشركات المساهمة القطرية المدرجة في بورصة قطر وذلك بعد موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة. ويجوز لهم تملك نسبة تزيد على النسبة المشار إليها بموافقة مجلس الوزراء. وعلاوة على ذلك، يُعامل مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي معاملة القطريين في تملك أسهم الشركات المدرجة في بورصة قطر.

وهناك حالياً منصتا تداول تديرهما بورصة قطر: السوق الرئيسية ببورصة قطر وسوق الشركات الناشئة ببورصة قطر.

طرح مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق أسهماً للاكتتاب العام في بورصة قطر في يناير 2017. وهو الأمر الذي جعل العدد الإجمالي للشركات المدرجة يصل إلى 45 شركة، وهي الشركات المدرجة في السوق الرئيسية لبورصة قطر مع وجود 9 شركات خدمات مالية مرخصة للتداول في السوق. يوضح الجدول التالي بعض البيانات الرئيسية لبورصة قطر للفترة من 2007 إلى 2017:

البيانات الرئيسية لبورصة قطر (2007 – 2017):

السنة	عدد المعاملات (بالآلاف)	كمية الأسهم المتداولة (بالمليون)	قيمة الأسهم (بالمليار ريال قطري)	القيمة السوقية (بالمليار ريال قطري)	الشركات المدرجة	تغير مؤشر أسعار الأسهم
2007	1,811.8	3,411.3	108.9	347.7	40	34.31%
2008	2,179.9	3,893.5	175.5	279.0	43	-28.12%
2009	1,690.1	3,450.1	92.2	320.1	44	1.06%
2010	1,024.1	2,094.4	67.2	450.2	43	24.75%
2011	1,119.1	2,302.8	83.4	457.3	42	1.12%
2012	881.6	2,428.2	70.7	459.9	42	-4.79%
2013	961.8	1,937.5	74.9	555.6	42	24.17%
2014	2,058.6	4,439.9	199.3	676.8	43	18.36%
2015	1,190,807	2,302.4	93.7	553.2	43	-15.11%
2016	997,482	1,976.6	68.9	563.4	44	0.07%
2017	834,394	2,465.5	66.2	472.0	45	-18.33%

المصدر: التقارير السنوية 2010 - 2017 والتقارير الشهرية الصادرة من قبل بورصة قطر والموقع الإلكتروني للبورصة.

شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية

تم تأسيس شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية كشركة مساهمة قطرية خاصة في عام 2014، وهي مملوكة من قبل كل من مصرف قطر المركزي وبورصة قطر. وقد حصلت الشركة على جميع التراخيص اللازمة من الجهات الرسمية في دولة قطر بما في ذلك هيئة قطر للأسواق المالية.

وتشمل أنشطة الشركة حفظ وإدارة وامتلاك ومقاصة وتسوية الأوراق المالية وغيرها من الأدوات المالية. كما أنها تقدم الخدمات المالية ذات الصلة، والتي تشمل تسجيل وقبول السندات الحكومية وأذونات الخزينة ونقل ملكيتها. إضافة إلى ذلك، تقدم الشركة خدمات إضافية تتضمن تطبيق نظام التسليم مقابل الدفع (DVP)، والتسوية الخاصة بتطبيق نظام إقراض واقتراض الأوراق المالية، وإدارة ومتابعة نسب تملك حملة الأسهم غير القطريين وتسجيل وترخيص صناديق المؤشرات المتداولة في البورصة والمشاركة في عمليات الطرح العام الأولي.

وتم كذلك ربط أنظمة بورصة قطر مع أنظمة الشركة لإنفاذ عمليات نقل الملكية بين البائعين والمشتريين لأسهم الشركات المدرجة في بورصة قطر. كما تتم لديها جميع عمليات نقل الملكية التي تتم خارج القاعة من عمليات تحويل إرثي أو قانوني، علاوة على إجراء عمليات الرهن وفك الرهن على الأسهم وغير ذلك من العمليات.

وصف أسهم رأس المال

رأس المال

الشركة تحت التأسيس وقطر للبترول هي المؤسس الوحيد لها. ورأس المال المصدر للشركة في تاريخ هذه النشرة هو 5,580,120,000 ريال قطري، مقسم إلى 558,011,999 سهم عادي بقيمة 10 ريالات قطرية للسهم، وسهم ممتاز واحد.

تُشكّل المعلومات الواردة فيما يلي ملخصاً للنظام الأساسي. كما تتوافر نُسخ من عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة والتي وافقت عليها وزارة الاقتصاد والتجارة خلال فترة الطرح بالفروع المشاركة لبنوك الاكتتاب في قطر، ومن خلال الموقع الإلكتروني للشركة.

حقوق حملة الأسهم

أحكام عامة

يمنح كل سهم لحامله (يشار إليه فيما يلي بكلمة "المساهم") حقوقاً متساوية في أصول الشركة وأرباحها كما يمنحه الحق في التصويت على أساس صوت واحد لكل سهم، وذلك وفقاً للنظام الأساسي للشركة (ورهنأً بالحقوق المتعلقة بالسهم الممتاز، على النحو المبين فيما يلي).

توزيعات الأرباح

يجوز أن تُعلن الشركة عن توزيعات الأرباح بموجب قرار من الجمعية العامة، ولكن ينبغي ألا تتجاوز الأرباح المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة، كما لا يكون المجلس مُلزم بأن يوصي بمبلغ الأرباح في أي سنة. ويتعين على مجلس الإدارة تنفيذ أي قرار بالإعلان عن توزيع الأرباح في غضون 30 يوماً. وعلاوة على ذلك، يجوز لمجلس الإدارة أن يعلن عن أرباح مرحلية وبوزعها إذا تبين له إمكانية ذلك من خلال أرباح الشركة المتاحة للتوزيع. وبالإضافة إلى ذلك، إذا تبين لمجلس الإدارة أن هناك المزيد من الأموال النقدية الفائضة المتاحة للتوزيع، بعد وضع متطلبات الشركة والتزاماتها وخططها في الاعتبار، عندئذ يجوز له توزيع تلك الأموال النقدية الفائضة على حملة الأسهم وفق ما يراه مناسباً، على أن يخضع ذلك لأحكام مستندات تأسيس الشركة وقانون الشركات.

إذا تم تخصيص أي سهم من الأسهم أو إصداره بشروط استحقاقه للأرباح اعتباراً من تاريخ محدد أو غير محدد على الإطلاق أو بشروط محددة، فيتعين تصنيفه كسهم مستحق للأرباح. ويفصل مجلس الإدارة في أي نزاع ينشأ بين حملة الأسهم فيما يتعلق بتوزيع الأرباح أو عدم توزيعها أو مقدار توزيعات الأرباح وفيما يتعلق بمسؤولية الشركة تجاه حملة الأسهم المعنيين. ولا بد ألا يتسبب قرار المجلس في هذا الشأن في المساس بأي حقوق أو مطالبات لصالح أي مساهم ضد أي مساهم آخر بموجب أي اتفاقية أو وثيقة أخرى.

وبالرغم من ذلك، يتعين على مجلس الإدارة قبل التوصية بتوزيع أي أرباح على حملة الأسهم ضمان وجود احتياطات ملائمة تفي بالالتزامات ذات الصلة بالاستهلاك وأعمال التجديد وقانون العمل وأي احتياطات اختيارية أو قانونية أخرى يعتبرها مجلس الإدارة ضرورية أو مناسبة. وتكون تلك الاحتياطات، حسب ما يقرره المجلس، هي الاحتياطات الوحيدة التي يتعين توفرها لدى الشركة.

حقوق حضور اجتماعات الجمعية العامة

يدعو مجلس الإدارة إلى عقد اجتماع جمعية عامة عادية واحدة في السنة على الأقل (في موعد ومكان يحدده المجلس)، وذلك في غضون أربع أشهر من نهاية السنة المالية (يُشار إليه بعبارة "الجمعية العامة السنوية"). ويجب أن تنظر الجمعية العامة السنوية في التقارير التي يرفعها أعضاء مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والموازنة وحساب الأرباح

والخسائر للسنة المالية السابقة، وتتخذ قراراً بشأن مبلغ التوزيعات على حملة الأسهم، وتعين مدققي الحسابات وتلغي تعيينهم حسبما يكون ذلك ملائماً (بعد قبول الإدراج)، وتعين مدققي حسابات للفترة حتى نهاية السنة المالية المقبلة وتحدد أتعابهم. وتتخذ كافة اجتماعات الجمعية العامة في قطر.

إجراءات انعقاد اجتماع الجمعية العامة

يتم الدعوة لانعقاد اجتماعات الجمعية العامة السنوية أو غير العادية بموجب إخطار صادر من رئيس مجلس الإدارة (الذي يجب أن يترأسها) أو نائبه في حالة غيابه (إن وجد)، أو أي عضو مجلس إدارة آخر يفوضه رئيس مجلس الإدارة ويُشر هذا الإخطار في صحيفتين يوميتين قطريتين، إحداهما باللغة الإنجليزية، قبل الموعد المحدد لذلك الاجتماع بفترة قدرها (15) يوماً على الأقل. وينص النظام الأساسي أيضاً على أن أي مساهم أو مجموعة حملة أسهم تبلغ نسبة أسهمهم 10% أو أكثر يجوز لهم مطالبة مجلس الإدارة بالدعوة لعقد اجتماع جمعية عامة من وقت لآخر بموجب إخطار مكتوب يرسل إلى الشركة.

النصاب القانوني للجمعيات العامة

يكتمل النصاب القانوني لاجتماعات الجمعية العامة السنوية وغير العادية بحضور حملة الأسهم شخصياً أو حضور من ينوب عليهم بموجب وكالة رسمية وفق الأصول المرعية، بحيث يمثل ما يملكونه 50% على الأقل من القيمة الاسمية للأسهم، شريطة أن يكون المساهم الخاص ممثلاً وفق الأصول المرعية في ذلك الاجتماع الذي يحق له حضوره والتصويت فيه. وفي حالة عدم توافر النصاب القانوني في الاجتماع الأول، يتم الدعوة لاجتماع ثان خلال خمسة عشر يوماً التالية للاجتماع الأول.

حقوق التصويت

باستثناء ما ينص عليه خلاف ذلك في النظام الأساسي (وبغض النظر عن حقوق قطر للبترول بصفتها المساهم الخاص)، يحق لكل مساهم تم قيد اسمه في سجل مساهمي الشركة حضور الاجتماع والتصويت عن كل سهم يملكه.

يمنح كل سهم حامله الحق في الحضور والتصويت في جميع اجتماعات الجمعية العامة المنعقدة حسب الأصول. ويتم إصدار قرارات الجمعية العامة، رهنأ بحقوق المساهم الخاص، بأغلبية بسيطة من أصوات حملة الأسهم الحاضرين شخصياً أو بالإنابة وفق الأصول المرعية، والذين يحق لهم التصويت بالاجتماع وفيما يتعلق بالأمر الذي هم بصدد التصويت عليه طبقاً للإجراءات المعمول بها.

يجوز لأي مساهم إذا كان شركة أن يفوض مساهماً آخر للتصرف كممثل له بأي جمعية عامة (بالشكل الذي يوافق عليه مجلس الإدارة)، ويحق لهذا الشخص المفوض له ممارسة الصلاحيات ذاتها التي يجوز للمساهم نفسه ممارستها نيابة عن المساهم الذي يمثله وفقاً للمتطلب (باستثناء ما يتعلق بالمساهم الخاص) القاضي بأنه يجوز لذلك الشخص تمثيل مساهم أو أكثر، طالما أنه لن يعين ممثلاً يمثل ما يزيد على 5% من رأس مال الشركة المصدر بالكامل.

الجمعية العامة غير العادية

تُحال جميع المسائل التي يتم إحالتها لحملة الأسهم لاعتمادها، بخلاف تلك المسائل التي يتم النظر فيها في الجمعية العامة السنوية وتخضع لحقوق المساهم الخاص، إلى جمعية عامة غير عادية بما في ذلك الأمور التالية: (1) تعديل عقد الشركة أو نظامها الأساسي، (2) زيادة أو تخفيض رأس مال الشركة، (3) تمديد مدة الشركة، (4) حل الشركة أو تصفيتها أو تحولها أو اندماجها في شركة أخرى أو الاستحواذ عليها، و (5) بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر.

الحقوق المرتبطة بالسهم الممتاز

تمتلك قطر للبترول حقوقاً تتجاوز حقوقها كمساهم بفضل ملكيتها للسهم الممتاز، فضلاً عن الحصة التي تملكها في الشركة، ولا يجوز إلغاء السهم الممتاز أو استرداد قيمته دون موافقة خطية من المساهم الخاص، وهو قطر للبترول، كما لا يجوز نقل ملكية السهم الممتاز إلا إلى الحكومة أو أي مؤسسة حكومية أو إلى أي شركة تابعة لقطر للبترول (على النحو المحدد في النظام الأساسي).

بغض النظر عن الأحكام المنصوص عليها في النظام الأساسي، يعد أي من الأمور التالية (ضمن أمور أخرى) بمثابة تغيير في الحقوق المرتبطة بالسهم الممتاز، وبالتالي لا يكون سارياً إلا بموافقة خطية من المساهم الخاص: تعديل أي أثر يرتبط بأي حكم من الأحكام الواردة في عقد تأسيس الشركة أو الأحكام المنصوص عليها في عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة أو تغييره أو إلغاؤه أو تبديله؛ أو أي اقتراح بالتصفية الطوعية للشركة أو أي شركة تابعة لها أو حلها؛ أو إصدار أي أسهم؛ أو إلغاء أو زيادة أو خفض أو استرداد أو توزيع أو دمج أو أي تغيير في أسهم رأس مال الشركة (بما في ذلك إلغاء الأسهم أو استرداد قيمتها)؛ أو أي اقتراح لدمج أي من أنشطة الشركة مع أنشطة شركة أو كيان آخر أو الدخول في أي اتفاق أو ترتيب للاستحواذ على أي شركة تابعة للشركة أو أعمال تجارية تعود إليها أو التصرف فيها؛ أو أي اقتراح بأن تقوم الشركة بتعديل أو إضافة على أو تغيير أو إلغاء أي من أحكام: (1) عقد التأسيس والنظام الأساسي لأي من شركاتها التابعة؛ أو (2) اتفاقية المشروع المشترك وأي اتفاقية مشروع مشترك تتعلق بأي من الشركات التابعة لها وأي مسألة يرى المساهم الخاص أنها تمس المصلحة العامة أو الأمن القومي لدولة قطر.

كما يعطي السهم الممتاز للمساهم الخاص الحق في تعيين أعضاء مجلس الإدارة دون الحاجة إلى الحصول على موافقة الجمعية العامة. وفي حالة قيام قطر للبترول بنقل ملكية السهم الممتاز، ينتقل الحق في تعيين أعضاء المجلس وترشيحهم (حسبما يقتضي الحال) بانتقال ملكية السهم الممتاز.

يحق لقطر للبترول أن تتلقى دعوة بانعقاد أي جمعية عامة وحضورها ومناقشة جدول الأعمال. ويجب أن يتضمن النصاب القانوني لأي جمعية عامة حضور المساهم الخاص أو من ينوب عنه. وعدا ما ورد في النظام الأساسي (الملخص في هذه النشرة)، يكون تصنيف السهم الممتاز متساوياً بالحقوق مع أي سهم عادي.

القيود على الملكية

يحظر النظام الأساسي للشركة على أي شخص، سواء أكان اعتبارياً أم طبيعياً، باستثناء قطر للبترول (والشركات التابعة لها) والمؤسسات المحددة، أن يمتلك، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أكثر من الحد الأقصى المحدد لعدد الأسهم، حسبما يحدده المجلس من حين لآخر (أسهم بقيمة اسمية لا تتجاوز 2% من رأس مال الشركة). وعلاوة على ذلك، يجوز لحملة الأسهم غير القطريين تملك ما يصل إلى 49% من أسهم رأس المال (ويجوز لمجلس إدارة الشركة تعديل هذه النسبة وفقاً للنظام الأساسي).

التزامات حملة الأسهم

لا يتحمل حملة الأسهم أي مسؤولية سوى مسؤوليتهم عن مبالغ الاكتتاب غير المدفوعة (في حدود ما يعادل القيمة الاسمية لكل سهم يحمله المساهم)، ولا تتجاوز مسؤوليتهم ذلك الحد. ولا يتحمل حملة الأسهم أية مسؤوليات أخرى بشأن ديون الشركة والتزاماتها.

تقديم التقارير إلى حملة الأسهم

يُعد مجلس الإدارة التقرير السنوي للشركة ويقدم نسخة من هذا التقرير إلى حملة الأسهم قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من انعقاد الجمعية العامة السنوية. ويتضمن ذلك التقرير حسابات أرباح وخسائر الشركة والموازنة العامة وتقرير مجلس الإدارة (فيما يتعلق بالوضع والشؤون المالية للشركة) والنص الكامل لتقرير مدققي الحسابات للسنة المالية السابقة مباشرة. وترفق نسخة من التقرير السنوي مع الدعوة الخاصة بالجمعية العامة السنوية المرسلة إلى حملة الأسهم وفقاً للنظام الأساسي.

نقل ملكية الأسهم

بالإضافة إلى الأحكام ذات الصلة الواردة في النظام الأساسي والمتعلقة بنقل ملكية الأسهم، يخضع إصدار ونقل ملكية الأسهم أو سندات القرض أو السندات أو الأوراق المالية أو غيرها من الأدوات للضوابط المعمول بها لدى الهيئة والسوق

المدرجة بها وأية تعديلات تطرأ عليها و/أو أي بورصة منظمة أخرى قد تدرج فيها الشركة من وقت لآخر، ويتعين الامتنال لتلك الضوابط.

يجوز نقل أي عدد من الأسهم وبيعها ورهنها والتبرع بها والتصرف فيها بحرية بأي شكل من الأشكال وبدون قيود وفقاً للنظام الأساسي. وأي عملية نقل ملكية للأسهم لا تتوافق مع النظام الأساسي للشركة هي عملية باطلة ولاغية. ويتم إجراء عمليات الاكتتاب والتصرف ونقل ملكية سندات القرض والسندات والأوراق المالية (بخلاف الأسهم) وغيرها من الأدوات، بما يتوافق مع شروط إصدارها.

يتم تنفيذ كافة الاكتتابات على وتحويلات الأسهم والسندات وسندات القروض وتحويلها بموجب سند تنازل خطي مع الالتزام بالنظام الأساسي ووفق نموذج يوافق عليه مجلس الإدارة يوقعه المتنازل والمتنازل له حسب الأصول وترفق به شهادة الأسهم المعنية، إن وجدت، (أو أي نموذج بديل عن الشهادة المفقودة أو أية مستندات أخرى أو دليل يثبت الملكية وفقاً لما يقبله مجلس الإدارة) بخصوص الأسهم التي يتم تحويلها.

يجوز لمجلس الإدارة أن يمنع الشركة من تسجيل تحويل سهم أو سند أو سند قرض في الحالات التالية: (أ) إذا تم التحويل خلافاً للنظام الأساسي، (ب) إذا كان التحويل يتعلق بأسهم غير مسددة بالكامل، (ج) إذا تم التحويل لأكثر من (4) أربعة مالكيين بالتضامن و(د) إذا كان التحويل بغرض نقل أسهم مرهونة أو يُحظر ملكيتها بموجب أمر محكمة.

يجوز لمجلس الإدارة منع التسجيل من خلال الشركة أو من ينوب عنها بشأن أي عمليات نقل لسندات القروض والسندات والأوراق المالية (بخلاف الأسهم) وغيرها من الأدوات، إذا كانت عملية التسجيل والنقل هذه مخالفة لشروط إصدار سندات القرض والسندات والأوراق المالية هذه أو غيرها من الأدوات.

تشكيل مجلس الإدارة

يتشكل مجلس الإدارة من عدد من الأعضاء لا يقل عن ستة (6) أعضاء ولا يزيد على إحدى عشر (11) عضواً، يحق للمساهم الخاص أن يعينهم جميعاً بدون الحاجة إلى موافقة الجمعية العامة. ويتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (1) واحدة) حسبما يقرره المساهم الخاص.

تشكيل مجلس الإدارة

يتشكل مجلس الإدارة من عدد من الأعضاء لا يقل عن ستة (6) أعضاء ولا يزيد على إحدى عشر (11) عضواً، يحق للمساهم الخاص أن يعينهم جميعاً بدون الحاجة إلى موافقة الجمعية العامة. ويتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (1) واحدة) حسبما يقرره المساهم الخاص.

رئيس مجلس الإدارة

يعين المساهم الخاص رئيس مجلس الإدارة ("الرئيس") ويجوز للمساهم الخاص تعيين نائب رئيس مجلس الإدارة ("نائب الرئيس") من بين أعضاء المجلس. ويستمر رئيس مجلس الإدارة ونائب الرئيس (إن وجد) في منصبيهما لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد، أو لمدة أقصر (لا تقل عن سنة (1) واحدة) حسبما يقرره المساهم الخاص من وقت لآخر (ويعامل أي عضو مجلس إدارة يتم تعيينه في المجلس بسبب وفاة أو استقالة أو عزل عضو مجلس إدارة الذي كان رئيساً للمجلس أو نائباً للرئيس، بنفس الطريقة للمدة الباقية من فترة التعيين). ويجوز لأي شخص أن يصبح رئيس مجلس إدارة أو نائب رئيس مجلس الإدارة في الشركة حتى لو كان سيصبح عند ذلك رئيس أو نائب رئيس مجلس إدارة في أكثر من شركتين يكون محل أعمالهما الرئيسي في دولة قطر.

العضو المنتدب

يجوز لأعضاء المجلس انتخاب عضو أو أكثر من أعضاء المجلس من خلال الاقتراع السري لشغل منصب العضو المنتدب للشركة. ويجوز لأي شخص أن يصبح عضواً منتدباً حتى لو كان بالفعل عضواً منتدباً لشركة أخرى لها مقر عمل رئيسي في دولة قطر. ويتولى العضو المنتدب إدارة وتوجيه وتسيير أعمال الشركة وفقاً للسياسات والتوجيهات

المتعلقة بالشركة، حيث يجوز لأعضاء المجلس من وقت لآخر اعتمادها بما يتفق مع النظام الأساسي للشركة وأي قرارات ذات صلة من مجلس الإدارة. ويتم تحديد سلطة العضو المنتدب من قبل مجلس الإدارة الذي يقرر أيضاً ما إذا كان للعضو المنتدب الحق في التوقيع نيابة عن الشركة بمفرده أو مجتمعاً مع أي شخص آخر. ويقدم العضو المنتدب تقارير منتظمة إلى أعضاء المجلس لاطلاعهم بشكل كامل على إدارة الشركة وشؤونها، كما يقدم لهم المعلومات والتقارير التي يحتاجونها. ويلتزم العضو المنتدب بإعداد الهيكل الإداري والتشغيلي للشركة لاعتماده من مجلس الإدارة حسبما يطلبه مجلس الإدارة.

الدعوة لاجتماعات مجلس الإدارة

تتعدد كافة اجتماعات مجلس الإدارة (بما فيها الاجتماعات التي يكون قد تم الاتفاق على تاريخ مؤقت لها) بموجب دعوة من الرئيس أو في حال غيابه من نائب الرئيس (إن وجد) أو من أي عضوين في مجلس الإدارة أو من أي عضو مجلس إدارة آخر مفوض حسب الأصول من قبل الرئيس. كما يعقد الرئيس اجتماعاً بموجب دعوة عندما يطلب أي اثنين من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر ذلك. ويوجه أي دعوة بالفاكس أو بالبريد الممتاز أو بالبريد الإلكتروني (بشرط وجود دليل على استلام الرسالة بشكل صحيح) إلى كل عضو مجلس إدارة على عنوانه المحدد لتسلم الدعوات في سجلات الشركة، لا تقل مدته عن (7) سبعة أيام قبل الموعد المقترح للاجتماع، أو وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، ويحدد فيه تاريخ الاجتماع ووقته ومكانه.

عقد اجتماعات مجلس الإدارة

تُعقد اجتماعات مجلس الإدارة (6) ست مرات على الأقل كل سنة ميلادية، وكلما كان ذلك ضرورياً من أجل إدارة شؤون الشركة. ويعقد مجلس الإدارة الاجتماعات في مدينة الدوحة بقطر، إلا في حالة حضور جميع أعضاء المجلس (أو من ينوب عنهم) في مكان آخر أو حسبما يتفق فيما بينهم. ويجوز لعضو مجلس الإدارة أو العضو الذي ينوب عنه المشاركة في اجتماع مجلس الإدارة عبر الهاتف أو الفيديو أو أي وسيلة اتصال مشابهة إذا ما كان جميع المشاركين في الاجتماع لديهم القدرة على التحدث والاستماع لبعضهم البعض. ويُعتبر الشخص المشارك في الاجتماع بتلك الطريقة حاضراً بشخصه ويُحتسب ضمن النصاب القانوني وله حق التصويت.

النصاب القانوني لاجتماعات مجلس الإدارة

يكتمل النصاب القانوني اللازم لاجتماعات مجلس الإدارة بحضور نصف عدد أعضاء المجلس الذين يحق لهم التصويت بالاجتماع المذكور أو حضور من ينوب عنهم حسب الأصول المتبعة، شريطة أن يكون الرئيس أو نائب الرئيس من بينهم.

إجراءات اجتماع مجلس الإدارة

تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ممن لهم حق التصويت (يمتلك كل عضو صوت واحد). وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

القرارات الخطية

أي قرار خطي مقدّم إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة ومعتمد وموقع عليه من عدد من الأعضاء المؤهلين الذين يشكلون نصاباً (أي نصف أعضاء مجلس الإدارة) في الوقت الذي يحق لهم فيه تسلم دعوة باجتماع مجلس الإدارة، يُعد قراراً سليماً ونافذ المفعول لجميع الأغراض باعتباره قراراً تم تمريره في اجتماع لمجلس الإدارة. ويجوز أن تتألف القرارات الخطية من عدة وثائق متطابقة تحمل كل منها توقيع عضو أو أكثر من أعضاء المجلس. ولا تحتاج القرارات الخطية إلى توقيع عضو مجلس إدارة بديل في حالة توقيع الشخص الذي عينه، كما لا يتعين توقيع العضو البديل على القرارات التي وقع عليها الشخص الذي عينه.

تضارب المصالح

أي عضو في مجلس الإدارة، حسب علمه، وبأي شكل من الأشكال (بشكل مباشر أو غير مباشر) يكون له مصلحة نفعية بأحد العقود أو الاتفاقيات أو المعاملات أو العروض بالشركة (أو مع إحدى الشركات التابعة لها) (بخلاف ما له من مصلحة بحكم منصبه كعضو مجلس إدارة أو وظيفته أو حق انتفاعه في الأسهم أو ضمانات السندات أو غيرها من الأوراق

المالية، أو خلاف ذلك في أو من خلال الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها بما في ذلك قطر للبترول) عليه أن يفصح عن طبيعة مصلحته في اجتماع مجلس الإدارة، حيث سيتم النظر في مسألة إبرام العقود، أو الاتفاقيات، أو المعاملات، أو العروض أولاً. وعلى هذا العضو الإعلان عن الحد الأقصى لمصلحته المذكورة في أول اجتماع لمجلس الإدارة، إذا كان على علم بأن مصلحته قائمة حينئذ أو في أية حالة أخرى بعد علمه أن له أو كان له مصلحة.

تصويت أعضاء مجلس الإدارة على تضارب المصالح

لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يدلي بصوته ولا يجوز أن يحسب ضمن النصاب فيما يختص بقرار مجلس الإدارة أو لجنة تابعة لمجلس الإدارة بشأن عقد أو اتفاق أو معاملة أو عرض تكون فيه الشركة (أو أي شركة تابعة للشركة) طرفاً أو ستصبح طرفاً يكون لعضو مجلس الإدارة فيه مصلحة جوهرية حسب علمه (بخلاف ما له من مصلحة بحكم تعيينه كعضو مجلس إدارة، أو منصبه أو مصلحته في الأسهم أو ضمانات السندات أو الأوراق المالية الأخرى في أو من خلال الشركة أو أي شركة من الشركات التابعة، بما في ذلك قطر للبترول)، باستثناء القرارات التي تتعلق بأمور محددة منصوص عليها في النظام الأساسي.

لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يدلي بصوته أو أن يحسب ضمن النصاب القانوني في قرارات مجلس الإدارة أو اللجان التابعة للمجلس فيما يتعلق بتعيينه (ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر تعديل أو تغيير الشروط الخاصة بتعيينه أو إنهاء تعيينه) كشاغل لمنصب أو موقع ذو ربحية في الشركة أو في أية شركة تكون للشركة فيها مصلحة.

القواعد المعمول بها عند تضارب المصالح والإفصاح عنها

إذا أثير في اجتماع مسألة لتضارب محتمل في المصالح بشأن طبيعة المصلحة النفعية لعضو مجلس إدارة (غير مصلحة الرئيس) أو حول حق عضو مجلس إدارة (غير الرئيس) للتصويت، أو احتسابه في النصاب، ولم يتم البت في المسألة بموافقته طوعاً على الامتناع عن التصويت أو احتسابه ضمن النصاب القانوني، عندئذ تتم إحالة المسألة إلى الرئيس ويكون قراره فيما يخصّ عضو مجلس الإدارة المعني قاطعاً وملزماً للجميع. وإذا ظهر تضارب محتمل للمصالح بشأن طبيعة مصلحة لرئيس مجلس الإدارة أو حقه في التصويت أو اعتباره ضمن النصاب القانوني، ولم يتم حل هذه الإشكالية بموافقته طوعاً على الامتناع عن التصويت أو احتسابه ضمن النصاب القانوني، يُبَت في المسألة بقرار من مجلس الإدارة أو من أعضاء اللجنة الحاضرين للاجتماع (باستثناء الرئيس)، يكون صوت الأغلبية نهائي وقاطع وملزم لجميع الأطراف المعنية. ويجوز للجمعية العامة، بموجب قرار منها، تعليق الأحكام المعنية بتضارب المصالح بالنظام الأساسي أو تخفيفها بأي شكل وبالحد اللازم للتصديق على أي عقد أو اتفاقية أو معاملة لم تصدر على النحو الصحيح لوجود ما يخالف الحكم المعني.

اللجان

تفويض اللجان بالصلاحيات

يجوز أن يفوض مجلس الإدارة أيّاً من صلاحياته وسلطاته التقديرية (مع الصلاحية لتفويض الغير) إلى لجنة تتكون من شخص أو أكثر (سواء كان الشخص عضواً أو الأشخاص أعضاء مجلس الإدارة أم لا) وذلك بالشكل الذي يراه مناسباً. ويجوز أن تمارس اللجنة صلاحياتها في تفويض الغير بتفويض أي شخص أو أشخاص (سواء كان أو لم يكن الشخص عضواً أو الأشخاص أعضاء في مجلس الإدارة أو اللجنة). ويجوز لمجلس الإدارة الاحتفاظ أو استثناء حقه في ممارسة الصلاحيات المفوضة أو السلطات أو حرية التصرف بالتوازي مع اللجنة. ويجوز لمجلس الإدارة في أي وقت إلغاء التفويض أو تعديل أي بنود وشروط أو إلغاء اللجنة بأكملها أو جزء منها. وحيثما يشير نص في النظام الأساسي إلى ممارسة صلاحية أو سلطة أو حرية تصرف من قبل مجلس الإدارة (بما في ذلك وبدون حصر صلاحية دفع أتعاب أو مكافآت أو مصروفات أو معاشات تقاعدية أو أية مزايا أخرى) ويكون قد تم تفويض تلك الصلاحية أو السلطة أو حرية التصرف من قبل مجلس الإدارة إلى لجنة، وجب تفسير ذلك النص على أنه يسمح بممارسة تلك الصلاحية أو السلطة أو حرية التصرف من قبل اللجنة.

الوصول الى المعلومات

يتم الاحتفاظ بدفاتر حسابات الشركة في المقر الرئيسي للشركة، ومع مراعاة موافقة مجلس الإدارة وأي من متطلبات المحافظة على السرية أو القيود الأخرى فإن حملة الأسهم وممثليهم ومدققي الحسابات المعنيين وأعضاء مجلس الإدارة أن يطلبوا الاطلاع الكامل على دفاتر الحسابات المذكورة وعلى جميع السجلات الخاصة بالشركة في كافة الأوقات المعقولة، بشرط أنه، ومع ذلك، قبل القيام بمراجعة دفاتر أو سجلات الشركة على حملة الأسهم بذل قصارى جهدهم للحصول على المعلومات المراد الحصول عليها من تلك المراجعة من جانب مدققي حسابات الشركة. ويلتزم مجلس الإدارة بتقديم جميع المعلومات المطلوبة إلى مدققي الحسابات بشكل معقول من أجل إعداد تقاريرهم في غضون شهرين (2) من نهاية السنة المالية للشركة. ويتمتع المدققون بكامل الحرية للاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها. ويلتزم المدققون بتقديم تقرير عن حسابات الشركة في غضون تسعين (90) يوماً من نهاية كل سنة مالية للشركة.

يكون لحملة الأسهم الحق في الاطلاع، بدون أي تكاليف، على سجل حملة الأسهم في الشركة وعقد التأسيس والنظام الأساسي لها في المقر الرئيسي للشركة خلال ساعات العمل المعتادة، ما لم تحدد اللوائح الداخلية للشركة خلاف ذلك. ويحق لكل مساهم أيضاً، بناء على طلب كتابي، الحصول على نسخة من عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي الواجب أن يتوافرا للغير بناءً على تقدير مجلس الإدارة مقابل رسوم معقولة يحددها المجلس.

الضرائب

يجري طرح أسهم الشركة لصالح المستثمرين المستوفين للشروط المطلوبة فقط داخل دولة قطر شريطة أن يكونوا مواطنين قطريين أو مؤسسات محددة قطرية. وبموجب القانون القطري الحالي لضريبة الدخل واللوائح، فإن الكيانات التي تعتبر مقيمة لأغراض ضريبية في قطر والمملوكة بالكامل لأشخاص قطريين أو مواطنين من دول مجلس التعاون الخليجي يتم إعفائهم من ضريبة الدخل الخاصة بالشركات في قطر، حيث تُفرض هذه الضريبة فقط على الشركات غير المملوكة بالكامل لمواطنين قطريين أو من دول مجلس التعاون الخليجي. وحيثما ينطبق ذلك، تُحتسب هذه الضريبة على الأرباح الإجمالية الخاضعة للضرائب المخصصة للأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (1) لمواطنين غير قطريين ومن خارج دول مجلس التعاون الخليجي (2) لمواطنين قطريين ومواطنين من دول مجلس التعاون الخليجي غير مقيمين لأغراض ضريبية في قطر.

ومع ذلك، يمنح القانون القطري رقم 17 لعام 2014 إعفاءً للشركات التي يتم قبول أسهمها للتداول في بورصة قطر. وبناءً عليه، فمن المتوقع، وبصرف النظر عن الطرح، أن تظل أرباح الشركة معفاة من ضريبة الدخل على الشركات في قطر.

وبدلاً من ذلك، يحصل من الشركة المدرجة المساهمة سنوياً مبلغ يعادل 2.5% من صافي أرباحها للدولة من أجل دعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية. ويتم خصم هذه المساهمة (يشار إليها بعبارة "الضريبة الرياضية") من الأرباح المحتجزة للشركة المدرجة، مما يسهم في خفض الأرباح المحتجزة لتوزيعات الأرباح.

وعلى الرغم من الإعفاء من ضريبة دخل الشركات، فإن الكيانات القطرية المقيمة لأغراض الضريبة والمملوكة بالكامل لمواطنين قطريين ومواطنين من دول مجلس التعاون الخليجي تكون مُطالبة بالعمل بنظام الضريبة المستقطعة في بعض الحالات. ولا تفرض قطر حالياً نظام الضريبة المستقطعة على توزيعات الأرباح.

لا تخضع الأرباح التي يتم الإعلان عنها من جانب تلك الجهات للضريبة إذا ما كانت بحوزة حملة الأسهم، ومع ذلك، فإن أي أرباح تتحقق من خلال بيع أسهم في تلك الجهات تخضع لضريبة الدخل القطرية ما لم يتم الحصول على هذا الربح من مواطنين قطريين أو مواطنين من دول مجلس التعاون الخليجي المقيمين لأغراض الضريبة في قطر. وبالتالي، فإن حملة الأسهم الذين يكونون إما (1) شركات مملوكة بالكامل لمواطنين قطريين أو مواطنين من دول مجلس التعاون الخليجي أو (2) مواطنين قطريين أو مواطنين من دول مجلس التعاون الخليجي لن يخضعوا لضريبة الدخل على أي مكاسب يتم تحقيقها من خلال عملية بيع أو تبادل الأسهم شريطة أن يكون هؤلاء المواطنون القطريون أو مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي مقيمين في قطر لأغراض الضريبة. وتجدر الإشارة إلى أن شركة الومنيوم قطر تخضع لضريبة الدخل القطرية على أرباح الشركات نتيجة وجود (مساهم) حملة أسهم أجنبية في تلك الشركات. ويخضع الوضع الضريبي لشركة الومنيوم قطر إلى حوافز ضريبية محددة منها الإعفاءات الضريبية للأرباح الناشئة في السنوات الأولى من تشغيل المشاريع أو مشاريع التوسعة. وتعود تلك الحوافز بالنفع على أرباح حملة الأسهم الأجانب. ولا تخضع الأرباح التي تتحصل عليها الشركة من الومنيوم قطر إلى المزيد من الضرائب.

تعهدات الشركة

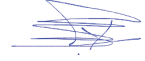
تتعهد الشركة بأن تخطر هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر على الفور بأي معلومات جوهرية قد تؤثر على سعر سهم الشركة في بورصة قطر بصورة واضحة ودقيقة، كما تتعهد الشركة بتزويد بورصة قطر بكافة المعلومات والتقارير الدورية التي تصدرها الشركة في المستقبل. وتتعهد أيضاً بالامتثال لأية متطلبات صادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية.

هذا وتتعهد الشركة بنشر تلك المعلومات والتقارير بالتوافق مع متطلبات الهيئة والقوانين المعمول بها.

وتؤكد الشركة ومجلس الإدارة، بالتكافل والتضامن، أن المعلومات الواردة في هذه النشرة صحيحة ودقيقة، وأنه لم يتم إغفال أي حقائق من هذه المعلومات بحيث يصبح أي بيان في هذا التعهد أو في هذه النشرة مضللاً.

شهادة المستشار القانوني

نحن الموقعون أدناه، نشهد بأن عملية طرح أسهم شركة قطر لصناعة الألمنيوم للاكتتاب العام من قبل قطر للبترول تتم وفقاً لقانون الشركات والقوانين واللوائح المعمول بها في هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر ومستندات تأسيس الشركة. كما أننا نؤكد على أن جميع الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الصدد قد تمت طبقاً للقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها.



مكتب شرق للمحاماة
المحامي: راشد بن سعد آل سعد
الدوحة، قطر
18 أكتوبر 2018

القيود على نقل الملكية والبيع

يتم الطرح موضوع هذه النشرة في قطر فقط للمستثمرين المؤهلين. ولا يُشكل الطرح عرضاً للجمهور في أية منطقة خارج قطر. وقد يتقيد توزيع هذه النشرة وطرح أسهم الطرح في بلدان معينة بموجب القانون أو قد يخضع ذلك إلى موافقات تنظيمية مسبقة. ولا تُشكل هذه النشرة عرضاً للبيع أو دعوة من قبل قطر للبترول أو الشركة أو مستشار الإدراج ومدير الطرح أو نيابة عنهم لشراء أي من أسهم الطرح في أي بلد خارج دولة قطر أو من مركز قطر للمال أو من داخله.

ولا يجوز توزيع هذه النشرة في أي بلد يكون فيه هذا التوزيع غير قانوني. وتدعو قطر للبترول والشركة ومستشار الإدراج ومدير الطرح وبنوك الاكتتاب الأشخاص الحائزين لهذه النشرة الاطلاع على كافة هذه القيود ومراعاتها. ولا يتحمل أي من قطر للبترول أو الشركة أو مستشار الإدراج ومدير الطرح أو أي من بنوك الاكتتاب أدنى مسؤولية قانونية عن أي انتهاك لأية قيود متعلقة بالبيع أو العرض للبيع أو طلب أي شخص لشراء أسهم الطرح، سواءً كان مشترياً محتملاً لتلك الأسهم في أي دولة خارج قطر، وسواءً تم هذا الاكتتاب أو الطلب شفويّاً أو كتابياً، ويتضمن ذلك البريد الإلكتروني. وعلى وجه التحديد، تنطبق القيود التالية على البلدان المحددة المشار إليها فيما يلي:

قطر

تم اعتماد هذه النشرة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية وستتوافر للمستثمرين المؤهلين في دولة قطر (خارج مركز قطر للمال).

مركز قطر للمال

لا تشكل هذه النشرة دعوة لطرح أوراق مالية من مركز قطر للمال أو داخله وليس الغرض منها ذلك، وبناء عليه لا ينبغي تفسيرها على هذا المحمل. لم تتم مراجعة هذه النشرة أو المصادقة عليها أو تسجيلها بمعرفة هيئة قطر للأسواق المالية أو هيئة تنظيم مركز قطر للمال أو أي جهة قانونية مختصة في مركز قطر للمال. وهذه النشرة تعتبر خاصة وسرية للغاية ولا يجوز إعادة إصدارها أو أن تُستخدم في أية أغراض أخرى ولا أن تُقدم إلى أي شخص بخلاف متلقيها. إن الشركة لم يتم اعتمادها ولم تُرخص من قبل أي من الهيئات المرخصة داخل مركز قطر للمال ولم تُسجل لديها.

الولايات المتحدة

لم تُسجل الأسهم ولن يتم تسجيلها بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي، ولا يجوز طرح الأسهم أو بيعها داخل الولايات المتحدة أو لحساب أو مصلحة أشخاص أمريكيين باستثناء بعض المعاملات المعفاة من قانون الأوراق المالية أو في معاملة لا تخضع لمتطلبات التسجيل الواردة بالقانون.

أقر كل بنك من بنوك الاكتتاب:

- (أ) أنه لم ولن يطلب طرح الأسهم أو الاكتتاب فيها أو بيعها عن طريق أي طلب عام أو إعلان في الولايات المتحدة أو بأي طريقة أخرى تنطوي على طرح عام بالمعنى المقصود في القسم 4 (2) من قانون الأوراق المالية؛
- (ب) أنه لم ولن يشارك بنفسه أو من خلال الشركات التابعة له أو أي شخص يعمل لصالحه أو نيابة عنه في أي جهود بيع موجهة (بالمعنى المقصود في اللائحة إس "ق") فيما يتعلق بالأسهم؛
- (ج) أن يقدم بنك الاكتتاب أو أي شخص يتصرف نيابة عنه أو يطرح أو يبيع أو يطلب الاكتتاب في الأسهم في إطار التوزيع الأولي فقط في معاملات خارجية بالمعنى المقصود وبما يلي متطلبات القاعدة 903 من قانون الأوراق المالية.

تحمل المصطلحات المستخدمة في هذه الفقرة المعاني المعطاة لها بموجب اللائحة "ق" بموجب قانون الأوراق المالية.

المنطقة الاقتصادية الأوروبية

فيما يتعلق بكل دولة من الدول الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية التي نفذت التوجيه الخاص بالنشرات (يطلق على كل منها "الدولة العضو ذات الصلة")، لم ولن تُطرح أي أسهم للجمهور في الدولة العضو ذات الصلة قبل نشر النشرة المعنية بالأسهم، والتي تتم الموافقة عليها من قبل السلطة المختصة في تلك الدولة العضو ذات الصلة أو، حيثما كان ذلك مناسباً، تتم الموافقة عليها في دولة عضو أخرى ذات صلة، ويتم إخطار السلطة المختصة بشأنها في تلك الدولة العضو ذات الصلة، وكل ذلك وفق التوجيه المعني بالنشرات؛ باستثناء أنه قد يجري طرح الأسهم العادية للجمهور في تلك الدولة العضو ذات الصلة في أي وقت بموجب الاستثناءات التالية التي ينص عليها التوجيه المعني بالنشرات، إذا تم تنفيذها في تلك الدولة العضو ذات الصلة:

(أ) لأي كيان قانوني يكون مستثمر مؤهل كما هو موضح في التوجيه الخاص بالنشرات؛

(ب) لأقل من 150 شخص طبيعي أو اعتباري (بخلاف المستثمرين المؤهلين بحسب التعريف الوارد في التوجيه الخاص بالنشرات) رهناً بالحصول على الموافقة المسبقة من قبل بنوك الاكتتاب لأي طرح من هذا القبيل؛ أو

(ج) في أي ظروف أخرى تخضع للمادة (2)3 من التوجيه المعني بالنشرات.

شريطة ألا ينتج عن أي طرح من هذا القبيل للأسهم متطلب بنشر النشرة طبقاً للمادة 3 من التوجيه المعني بالنشرات أو أي إجراء لتنفيذ هذا التوجيه في أي دولة عضو ذات صلة.

ولأغراض هذا الشرط، يُقصد بتعبير "الطرح إلى الجمهور" فيما يتعلق بأي أسهم عادية في أي دولة عضو ذات صلة الإعلان بأي شكل وبأي وسيلة عن معلومات كافية بشأن شروط الطرح وأي أسهم عادية سيتم طرحها من أجل تمكين المستثمر من اتخاذ قرار بشراء أي أسهم عادية، حيث قد يختلف ذلك في الدولة العضو ذات الصلة من خلال أي إجراء لتنفيذ التوجيه المعني بالنشرات في تلك الدولة العضو ذات الصلة. ويقصد بعبارة "التوجيه المعني بالنشرات" التوجيه EC/2003/71 بتعديلاته، بما في ذلك التوجيه EU/2010/37، ويشمل ذلك أي تدبير تنفيذي ذي صلة في أي دولة من الدول الأعضاء.

المملكة المتحدة

يتعهد ويضمن ويوافق كل بنك من بنوك الاكتتاب على ما يلي:

(أ) أنه قام بالإبلاغ أو تسبب في الإبلاغ فقط وسيقوم بالإبلاغ أو سيتسبب في الإبلاغ فقط عن أي دعوة أو طلب للمشاركة في نشاط استثماري (بالمعنى الوارد في القسم 21 من قانون الخدمات والأسواق المالية لعام 2000، بصيغته المعدلة) تلقاها فيما يتعلق بإصدار أو بيع الأسهم في الظروف التي لا ينطبق فيها القسم 21 (1) من قانون الخدمات والأسواق المالية على الشركة؛ أو

(ب) أنه امتثل أو سيمثل لجميع الأحكام المعمول بها في قانون الخدمات والأسواق المالية فيما يتعلق بأي عمل قام به يتعلق بالأسهم في المملكة المتحدة أو منها أو ترتبط بها بطريقة أخرى.

الكويت

هذه النشرة ليست للتوزيع العام على الجمهور في الكويت. ولم يتم الترخيص بطرح الأسهم في دولة الكويت من قبل هيئة أسواق المال أو أي هيئة حكومية كويتية ذات صلة. ويتم طرح الأسهم في دولة الكويت على أساس الطرح الخاص أو الطرح العام وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته. ولن يجري طرح الأسهم بشكل خاص أو عام في الكويت، ولن يتم إبرام اتفاق يتعلق ببيع الأسهم في دولة الكويت. كما لا يجري تنفيذ أي أنشطة تتعلق بالتسويق أو الترويج للأسهم في دولة الكويت.

تُحتم الشركة وبنوك الاكتتاب على كل من تصبح هذه النشرة في حوزته أن يطلع على تلك القيود ويلتزم بها. ويتعين

على المستثمرين في الكويت الذين يخاطبون الشركة أو بنوك الاكتتاب للحصول على نسخ من هذه النشرة من قبل الشركة وبنوك الاكتتاب الحفاظ على سرية هذه النشرة وعدم نسخها أو توزيعها على أي شخص أو شركة أخرى، ويتعين عليهم أيضاً مراعاة القيود المنصوص عليها في جميع المناطق ذات الصلة بطرح الأسهم وتسويقها وبيعها.

عمان

لا تشكل المعلومات الواردة في هذه النشرة (أو أي وثيقة أخرى أو مادة يتم توزيعها فيما يتعلق بهذه النشرة) طرْحاً عاماً للأوراق المالية في سلطنة عمان كما هو منصوص عليه في قانون الشركات التجارية في سلطنة عمان (المرسوم السلطاني رقم 74/4، بصيغته المعدلة) أو المادة 3 من قانون سوق رأس المال بعمان (المرسوم السلطاني 80/98، بصيغته المعدلة)، كما لا تشكل نشرة أو عرضاً للبيع أو التماس لتقديم أي عرض لشراء أوراق مالية غير عمانية في سلطنة عمان كما هو منصوص عليه في المادة 139 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال (قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 1 / 2009). بالإضافة إلى ذلك، لا يُقصد بهذه النشرة أو أي وثيقة أخرى، أو مادة يتم تداولها فيما يتعلق بهذه النشرة إلى أن تؤدي إلى إبرام أي عقد من أي نوع داخل سلطنة عمان، أو بموجب قوانين سلطنة عمان.

لم (ولن) يتم تقديم هذه النشرة إلى الهيئة العامة لسوق المال أو البنك المركزي العماني أو أي سلطة تنظيمية أخرى في سلطنة عمان ولا تتحمل الهيئة العامة لسوق المال ولا البنك المركزي العماني المسؤولية عن دقة وكفاية البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة، ولن يتحمل أي مسؤولية تجاه أي شخص عن أي ضرر أو خسارة ناتجة عن الاعتماد على أي بيانات أو معلومات واردة في هذه النشرة.

يمكن تقديم هذه النشرة إلى عدد محدود من المستثمرين المتمرسين، كما هو موضح في المادة 139 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال (قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 2009/1)، وذلك فقط لتمكين هذا الشخص من اتخاذ قرار بشأن ما إن كان يقدم عرضاً إلى الشركة للدخول في التزامات للاستثمار في الأسهم خارج سلطنة عمان أم لا، وفقاً للشروط والقيود المنصوص عليها في هذه النشرة.

هذه النشرة خاصة وسرية للغاية، ولا يجوز أن يعاد إصدارها أو أن تُستخدم في أية أغراض أخرى، ولا أن تُقدم لأي شخص عدا المتلقين المحددين الأصليين لها.

المملكة العربية السعودية

لا يجوز توزيع هذه النشرة في المملكة العربية السعودية إلا على الأشخاص المسموح لهم بموجب قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن هيئة السوق المالية.

لا تُقدم هيئة السوق المالية أي تعهدات بشأن دقة واستيفاء هذه الوثيقة، وتتفي صراحة أي مسؤولية من أي نوع عن أي خسارة تنشأ أو يتم تكبدها نتيجة الاعتماد على هذه الوثيقة أو أي جزء منها. ويجب على المشتريين المحتملين للأوراق المالية المطروحة بموجب هذه الوثيقة اتباع إجراءات العناية الواجبة الخاصة بهم بشأن دقة المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية. وإذا كنت لا تفهم محتوى هذه النشرة، فيجب عليك الرجوع إلى مستشار مالي مُرخَّص.

دولة الإمارات العربية المتحدة (باستثناء سوق أبو ظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي)

لا يجوز توزيع هذه النشرة إلا على الأشخاص المصرح لهم بموجب المادة 2 (3) من قرار مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم 3 لسنة 2017 والقوانين واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا يجوز طرح الأسهم أو بيعها بشكل مباشر أو غير مباشر للجمهور في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا تشكل هذه النشرة عرضاً عاماً للأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون الشركات التجارية أو القانون الاتحادي رقم 2 لعام 2015 (بصيغته المعدلة) أو خلاف ذلك. وبمجرد استلام هذه النشرة، يدرك الشخص أو الكيان الذي تم إصدار النشرة له ويقر ويوافق على أن هذه النشرة لم تتم الموافقة عليها من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أو هيئة

الأوراق المالية والسلع أو أي سلطات أخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ كما لم يتم الحصول على أي ترخيص أو تفويض من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أو هيئة الأوراق المالية والسلع أو أي سلطات أخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة لتسويق أو بيع الأسهم داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. ولم ولن يتم تسويق أو طرح أي أسهم داخل دولة الإمارات العربية المتحدة إلا بالامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا ينبغي افتراض أن أي بنك من بنوك الاكتتاب هو وسيط أو تاجر مرخص أو مستشار استثماري بموجب القوانين المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، أو أن أي منهم يقدم المشورة للأفراد المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن ملاءمة عملية الاستثمار أو الشراء أو البيع المتعلقة بالأوراق المالية أو غيرها من المنتجات المالية.

البحرين

تم إعداد هذه النشرة لأغراض تقديم معلومات للأفراد أصحاب الملاء المالية العالية والمؤسسات. ولم ولن يتم تقديم دعوة داخل مملكة البحرين ولن يتم التسويق للأسهم أو طرحها لأي مستثمر محتمل في مملكة البحرين. ولن يتم إجراء أي طرح للجمهور في مملكة البحرين كما أن كافة مواد التسويق والطرح مُعدة بالفعل أو سيتم إعدادها خارج مملكة البحرين.

لم يتم تقديم النشرة أو تسجيلها أو اعتمادها بطريقة أخرى من جانب مصرف البحرين المركزي. ولن يتحمل مصرف البحرين المركزي أو بورصة البحرين أو أي هيئة أخرى داخل البحرين أية مسؤولية عن دقة البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة، كما لن يتحمل أي منهم المسؤولية أمام أي شخص عن أية خسارة أو أضرار ناجمة عن الاعتماد على أي بيانات أو معلومات واردة في هذه النشرة.

ترتيبات الإدراج والتسوية

سوف تتقدم الشركة قبل تاريخ الإغلاق بطلب إلى هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر لإدراج جميع الأسهم للتداول في بورصة قطر وفقاً لقواعد الإدراج الخاصة بهيئة قطر للأسواق المالية وقواعد التعامل في بورصة قطر. وسوف يجري تداول الأسهم على أساس التداول الإلكتروني من خلال نظام التداول المطبق لدى بورصة قطر. ومن المتوقع أن يتم قبول الإدراج في ديسمبر 2018 (بعد الحصول على الموافقات من الجهات الرقابية).

وعقب تاريخ الإغلاق، وبعد بدء تداول الأسهم في بورصة قطر، سيُسمح لجميع المؤسسات والأفراد بشراء الأسهم من السوق الثانوية في بورصة قطر وفقاً لقواعد التعامل في البورصة وللقوانين المعمول بها في دولة قطر. ويجوز تداول الأسهم ونقل ملكيتها بحرية وفقاً للنظام الأساسي للشركة وبما يتفق مع القوانين المعمول بها في دولة قطر وقواعد الإدراج الخاصة بهيئة قطر للأسواق المالية وقواعد ولوائح بورصة قطر.

وستخضع تعاملات الأسهم التي تم قبول تداولها في بورصة قطر إلى دورة تسوية لمدة ثلاثة أيام (T+3) وفقاً لقواعد شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية، وإجراءات التسليم مقابل الدفع (DVP)، وفق الإجراءات المعتمدة لدى السوق المدرجة فيه.

معلومات عامة

1. الإدراج

ستتقدم الشركة قبل تاريخ الإغلاق بطلب إلى هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر لإدراج جميع الأسهم للتداول في بورصة قطر وفقاً لقواعد الإدراج الخاصة بهيئة قطر للأسواق المالية وقواعد التعامل في بورصة قطر. وسيتم تداول الأسهم إلكترونياً من خلال نظام التداول المطبق لدي بورصة قطر.

2. الموافقات

حصلت الشركة على جميع الموافقات والتصريحات والمصادقات اللازمة فيما يتعلق بالطرح في قطر.

3. الوثائق المتاحة للاطلاع

ستتاح نسخ من الوثائق التالية للاطلاع عليها مجاناً خلال ساعات العمل العادية في مكتب الشركة المقترح (الذي سيصبح المكتب المسجل للشركة عند التأسيس) ابتداءً من تاريخ صدور هذه النشرة وحتى قبول الإدراج:

- هذه النشرة؛
 - وثائق الشركة التأسيسية، وهي عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة؛
 - البيانات المالية التصورية.
- عنوان المقر المسجل المقترح للشركة هو الطابق رقم 42 بمقر قطر للبترول، مركز التجارة العالمي، الخليج الغربي، الدوحة، قطر.

4. رمز التداول

رمز تداول الأسهم في بورصة قطر هو "QAMC".

5. سعر الطرح

قد حددت قطر للبترول بالتشاور مع مستشار الإدراج ومدير الطرح سعر الطرح بما يعادل 10.1 ريالاً قطرية للسهم الواحد (مكون من القيمة الاسمية البالغة 10 ريال قطري للسهم الواحد مضاف إليه مصروفات الطرح والإدراج بما يعادل 0.10 ريال قطري للسهم الواحد).

6. التغيير الجوهري

لا يوجد أي تغيير في المركز المالي أو التجاري للشركة في تاريخ تحرير هذه النشرة، حيث إن الشركة لم يتم تسجيلها بعد.

7. العقود الأساسية

لا يتضمن هذا القسم العقود مع الأطراف أصحاب العلاقة (رجاء مراجعة الأقسام الأخرى الواردة في هذه النشرة تحت عنوان المعاملات مع الأطراف أصحاب العلاقة)

اتفاقية توريد الألومينا الأولية مع شركة جليנקور

أبرمت قطر للبترول وشركة هيدرو ألومنيوم اتفاقية توريد الألومينا الأولية مع شركة جليנקور في 13 يوليو 2007، بصيغتها المعدلة بموجب اتفاق الاستبدال المحرر بتاريخ 31 يوليو 2007. وتنص الاتفاقية على الشروط التي وافقت بموجبها شركة جليנקور على توريد الألومينا الحبيبية المكلسة ذات الدرجة المعدنية إلى شركة ألومنيوم قطر لاستخدامها في المشروع. وبموجب اتفاق الاستبدال، تم استبدال الاتفاقية والتنازل عنها إلى شركة ألومنيوم قطر، وتم إعفاء قطر

للبنترول وهيدرو ألو منيوم من أي التزامات قائمة بموجبها. وتنص الاتفاقية على تلك الأحكام التي تتناول تسليم الألومينا وأسعار العقود والفوترة والدفع، فضلاً عن أحداث القوة القاهرة التي تتيح لشركة جليנקور وقف التوريد. كما تخضع الالتزامات بموجب اتفاقية توريد الألومينا الأولية مع شركة جليנקور لمزيد من الضوابط بموجب اتفاق ثلاثي بين الأطراف وأمين الضمان أبرم من أجل منح جهات إقراض تمويل الديون المزيد من الطمأنينة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية توريد الألومينا الأولية مع شركة جليנקور.

وأبرمت شركة جليנקور إنترناشيونال إيه جي في 20 يوليو 2007 ضماناً مع الشركة الأم لضمان الوفاء بالتزامات جليנקور بموجب اتفاقية التوريد مع قطر للبنترول وهيدرو ألو منيوم. وتم استبدال ضمان الشركة الأم والتنازل عنه إلى شركة ألومنيوم قطر في 31 يوليو 2017.

اتفاقية توريد الألومينا الأولية مع شركة "فالي دي ريو دوسي"

أبرمت كلاً من شركة ألومنيوم قطر وشركة "فالي دي ريو دوسي" اتفاقية توريد الألومينا الأولية في 20 أغسطس 2007. وتنص الاتفاقية على البنود التي وافقت بموجبها شركة "فالي دي ريو دوسي" على توريد الألومينا الحبيبية المكلسة ذات الدرجة المعدنية لألومنيوم قطر لاستخدامها في المشروع، كما تنص الاتفاقية على تلك الأحكام التي تتناول تسليم الألومينا وصيغ أسعار العقود والفوترة والدفع، فضلاً عن أحداث القوة القاهرة التي تتيح لشركة "فالي دي ريو دوسي" إمكانية وقف التوريد. وأبرمت اتفاقية مباشرة مع جهات إقراض تمويل الديون فيما يتصل بالاتفاقية. كما تخضع الالتزامات بموجب اتفاقية توريد الألومينا الأولية مع شركة "فالي دي ريو دوسي" لمزيد من الضوابط بموجب اتفاق ثلاثي بين الأطراف وأمين الضمان أبرم من أجل منح جهات إقراض تمويل الديون المزيد من الطمأنينة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية توريد الألومينا الأولية مع شركة "فالي دي ريو دوسي".

عقد النقل البحري

أبرمت كل من شركة ألومنيوم قطر وشركة "جيربالك بول ليميتيد" عقداً للنقل البحري في 10 يونيو 2008. ووافقت شركة "جيربالك بول ليميتيد" بموجب الاتفاقية على نقل القار السائل لقطران الفحم، كما وافقت ألومنيوم قطر على شحنه. وينص العقد على عدة أحكام من بينها تلك التي تحدد كميات القار السائل لقطران الفحم المقرر أن تنقلها شركة "جيربالك بول ليميتيد" في سنة معينة وأسعار الشحن والدفع وشروط فترة التحميل أو التفريغ وغرامات التأخير. وتسري هذه الاتفاقية حتى 31 ديسمبر 2025.

عقد النقل البحري لشحنات الألومينا السائبة

أبرمت كل من ألومنيوم قطر وشركة "باسيفيك بيسين آي إتش إكس (المملكة المتحدة) ليميتيد" في 23 أبريل 2009 عقداً للنقل البحري يشمل عمليات شحن الألومينا السائبة. ووافقت شركة "باسيفيك بيسين آي إتش إكس (المملكة المتحدة) ليميتيد" بموجب الاتفاقية على تقديم الخدمات اللازمة لنقل الشحنات السائبة من الألومينا غير الضارة الحبيبية المكلسة ذات الدرجة المعدنية إلى مختلف الموانئ المنصوص عليها في الاتفاقية. وتنص الاتفاقية على عدة بنود من بينها تلك التي تحدد الكميات السنوية وأحجام الحصص والمعدلات مستحقة الدفع لشركة "باسيفيك بيسين آي إتش إكس (المملكة المتحدة) ليميتيد" من جانب ألومنيوم قطر، وشروط الشحن العامة، والموانئ / والوكلاء المعنيين ومتطلبات ضمان الجودة. وتسري هذه الاتفاقية حتى 31 ديسمبر 2020. ولألومنيوم قطر خيار تمديد هذه الاتفاقية.

عقد النقل البحري لشحنات الألومينا السائبة

أبرمت كل من ألومنيوم قطر وشركة "ويستيرن بالك كارييرز إيه إس" في 8 ديسمبر 2011 عقداً للنقل البحري لشحنات الألومينا السائبة. ووافقت شركة "ويستيرن بالك كارييرز إيه إس" بموجب أحكام وشروط العقد على تقديم الخدمات اللازمة لنقل الشحنات السائبة من الألومينا الحبيبية المكلسة ذات الدرجة المعدنية إلى مختلف الموانئ المنصوص عليها في الاتفاقية. كما تنص الاتفاقية على عدة بنود من بينها تلك التي تتناول تحديد الكميات السنوية وأحجام الحصص والمعدلات مستحقة الدفع لشركة "ويستيرن بالك كارييرز إيه إس" من جانب ألومنيوم قطر، وشروط الشحن العامة، والموانئ / والوكلاء المعنيين ومتطلبات ضمان الجودة. وتسري هذه الاتفاقية حتى 31 ديسمبر 2021. ولألومنيوم قطر بعد هذا التاريخ خيار تمديد هذا العقد.

الوثائق التشغيلية قصيرة ومتوسطة الأجل

أبرمت الومنيوم قطر أيضاً عدداً من العقود التشغيلية الرئيسية القصيرة والمتوسطة الأجل، والتي تتضمن ما يلي:

عقود الشحن

أبرمت الومنيوم قطر عقود شحن مع شركة "سي إم إيه - سي جي إم" وشركة "البحر الأبيض المتوسط للشحن إس إيه" وشركة "ميرسك قطر للخدمات البحرية" وشركة "كوسكو للشحن البحري المحدودة" وشركة "يانغ مينغ للنقل البحري" وشركة "إمكاي لخطوط الشحن" و "شركة ترانس لخدمات الشحن الآسيوية" وشركة "فاسكو للخدمات البحرية بي تي إي ليميتد" وشركة "ملاحة للشحن البحري المتكامل في البلطيق بي في تي المحدودة" و "شركة إم يو آر للشحن بي في".

عقود التوريد

توريد فلوريد الألومنيوم (ALF3)

أبرمت الومنيوم قطر عقوداً لتوريد فلوريد الألومنيوم (ALF3) من شركة "فلورسيد إس. بي. إيه" و "شركة كيميكس دي فلور (في أي. سي. إف)".

توريد الفحم البترولي المكلس

أبرمت الومنيوم قطر عقوداً لتوريد الفحم البترولي المكلس من شركة "بي بي ويست كوست بروداكتس إل س" وشركة "أوكسيو كالسينينج إنترناشيونال إل سي" وشركة "صناعات الفحم البترولي (كيه إس سي سي)" وشركة "رين سي أي كاربون (في أي زيد إيه جي)".

توريد قار قطران الفحم

أبرمت الومنيوم قطر عقوداً لتوريد قار قطران الفحم من شركة "بي تي واي المحدودة للكيماويات" وشركة "ميتسوبيشي إنترناشيونال جي إم بي إتش" وشركة "أو سي أي كمباني ليميتد".

8. اتفاقيات التمويل

اتفاقية الشروط العامة

أبرمت شركة الومنيوم قطر اتفاقية الشروط العامة في 23 يوليو 2007 بصيغتها المعدلة في 7 ديسمبر 2015 مع وكيل التسهيلات التابع لشركة جي أي كيه ووكيل التسهيلات التابع للبنك وأمين الضمانات. وتنص الاتفاقية على شروط تمويل المشروع بمبلغ إجمالي لا يتجاوز مليارين وسبعمائة وخمسين مليون دولار (2,750,000,000 دولار أمريكي). وتم تقديم هذا المبلغ إلى شركة الومنيوم قطر عن طريق إبرام "اتفاقيات تسهيلات الديون".

اتفاقية تسهيلات البنوك

أبرمت شركة الومنيوم قطر اتفاقية تسهيلات البنوك في 23 أغسطس 2007، بصيغتها المعدلة في 7 ديسمبر 2015، مع وكيل التسهيلات التابع للبنك وجهات الإقراض بموجبها. ووفرت جهات الإقراض لشركة الومنيوم قطر بموجب الاتفاقية تسهيلات من تسهيلات الدين المصحوبة بفائدة، وهما: (1) تسهيل القروض بإجمالي لا يتجاوز مليارين ومائتين وخمسين مليون دولار (2,250,000,000 دولار أمريكي)، و (2) خطاب التسهيل الائتماني بإجمالي لا يتجاوز مائة وخمسين مليون دولار (150,000,000 دولار أمريكي). ويبلغ أجل استحقاق التسهيلات بموجب الاتفاقية ستة عشر عاماً ونصف (16.5)، وتكون تلك التسهيلات مستحقة السداد بحلول 15 يناير 2024. وقد خفضت شركة الومنيوم قطر كامل مبلغ التسهيل، لكنها لم تستفد من خطاب التسهيل الائتماني.

اتفاقية تسهيلات جي آي كيه

أبرمت شركة ألومنيوم قطر اتفاقية تسهيلات جي آي كيه في 23 أغسطس 2007 مع وكيل التسهيلات التابع لشركة جي آي كيه وجهات الإقراض. وأتاحت جهات الإقراض بموجب الاتفاقية تسهيل دين مصحوب بفائدة تغطيه شركة جي آي كيه لشركة ألومنيوم قطر بمبلغ لا يتجاوز ثلاثمائة وخمسين مليون دولار (350,000,000 دولار أمريكي). ويبلغ أجل استحقاق التسهيل الواقع في نطاق الاتفاقية ستة عشر عاماً ونصف (16.5) ويكون ذلك التسهيل مستحق السداد بحلول 15 يناير 2024. وقد خفضت شركة ألومنيوم قطر كامل مبلغ التسهيل.

اتفاقية وكيل الدائنين

أبرم كل من وكيل التسهيلات التابع للبنك ووكيل التسهيلات التابع لشركة جي آي كيه وشركة ميتسوي سوميتومو المصرفية (بصفقتها وكيل الدائنين) وأمين الضمانات وبنك بي إن بي باريسا (بصفته بنك الحسابات) اتفاقية بين الدائنين في 23 أغسطس 2007. وتنص الاتفاقية على أحكام وكيل الدائنين بين جهات الإقراض بموجب اتفاقيات تسهيلات الديون. وتشمل هذه الأحكام تعيين وكيل دائنين وطريقة التصويت واتخاذ القرارات بالنسبة لجهات الإقراض الكبرى والإجراءات ذات الصلة التي يتم اتخاذها للحصول على الموافقات والتنازلات وإجراءات الإنفاذ في حالة عجز شركة ألومنيوم قطر عن السداد بموجب اتفاقيات التسهيلات أو اتفاقية الشروط العامة.

اتفاقية الحسابات

أبرمت شركة ألومنيوم قطر اتفاقية الحسابات في 23 أغسطس 2007، بصيغتها المعدلة في 7 ديسمبر 2015، مع أمين الضمانات وبنك الحسابات ووكيل الدائنين من أجل وضع الأحكام المتعلقة بإيداع وطلب إيرادات شركة ألومنيوم قطر والتحويلات بين الحسابات.

اتفاقية الأصول الضامنة

أبرمت شركة ألومنيوم قطر صندوق الضمان في 23 أغسطس 2007 مع قطر للبترول وهيدرو ألومنيوم ووكيل التسهيلات التابع للبنك ووكيل التسهيلات التابع لشركة جي آي كيه وأمين الضمانات ووكيل الدائنين وبنك الحسابات. وتنص الاتفاقية على الأحكام المتعلقة بصندوق الضمان فيما يتعلق بالضمان الخاص بوثائق تمويل الديون. وتتضمن تلك الأحكام المساهمات اللازمة لحملة الأسهم في ألومنيوم قطر وتقديم ضمانات إنجاز المشروع وتعيين أمين الضمان وإدارة الضمان.

اتفاقية حق الأفضلية لدولة قطر

أبرمت شركة ألومنيوم قطر في 23 أغسطس 2007 اتفاقية حق الأفضلية مع حكومة دولة قطر ووكيل الدائنين وأمين الضمانات وقطر للبترول وشركة المساهمة هيدرو. وقد منحت الاتفاقية الحكومة حق الأولوية في شراء ممتلكات معينة مضمونة بموجب وثائق التمويل في حالة بيع أي من تلك الممتلكات المشمولة بضمان وفقاً لشروط ووثائق التمويل. ونصت الاتفاقية على حق الحكومة في الموافقة المسبقة على أي مشتر لتلك الممتلكات في حالة اختيارها عدم ممارسة حق الأولوية.

اتفاقية تبعية قروض حملة الأسهم الخاصة بقطر للبترول

أبرمت شركة ألومنيوم قطر في 23 أغسطس 2007 اتفاقية تبعية قروض حملة الأسهم الخاصة بقطر للبترول مع قطر للبترول ووكيل الدائنين وأمين الضمانات. وأقرت قطر للبترول ووافقت بموجب الاتفاقية على أن أي مدفوعات تم سدادها بموجب "اتفاقيات التزام حملة الأسهم" أو "اتفاقية الشروط العامة" فيما يتعلق بأي قرض من قروض حملة الأسهم لألومنيوم قطر تخضع للدفع المسبق للمبالغ الأخرى المستحقة من جانب ألومنيوم قطر بموجب وثائق التمويل. وتلتزم ألومنيوم قطر بموجب الاتفاقية بالوفاء بأي التزامات تقع على عاتقها بموجب وثائق التمويل قبل دفع أي مبالغ مستحقة من جانبها لقطر للبترول.

أبرمت شركة ألومنيوم قطر في 23 أغسطس 2007 اتفاقية تبعية قروض حملة الأسهم الخاصة بشركة هيدرو مع شركة المساهمة هيدرو ووكيل الدائنين وأمين الضمانات. وأقرت شركة المساهمة هيدرو ووافقت بموجب الاتفاقية على أن أي مدفوعات تم سدادها بموجب اتفاقيات التزام حملة الأسهم أو اتفاقية الشروط العامة فيما يتعلق بأي قرض من قروض حملة الأسهم لشركة ألومنيوم قطر تخضع للدفع المسبق للمبالغ الأخرى المستحقة من جانب شركة ألومنيوم قطر بموجب وثائق تمويل الديون. وتلتزم شركة ألومنيوم قطر بموجب الاتفاقية بالوفاء بأي التزامات تقع على عاتقها بموجب مستندات تمويل الديون قبل دفعها أي مبالغ مستحقة من جانبها لشركة المساهمة هيدرو.

بيان رأس المال العامل

تعتقد الشركة أنه اعتباراً من تاريخ التأسيس سيكون لدى الشركة والومنيوم قطر ما يكفي من رأس المال العامل للوفاء بجميع التزامات السداد لفترة الاثني عشر شهراً القادمة

مدققو الحسابات المستقلون

إرنست آند يونغ (فرع قطر) هي مدقق حسابات الشركة المقرر اعتماد تعيينه في اجتماع الجمعية العامة التأسيسية للشركة.

إرنست آند يونغ (فرع قطر) هي مدقق الحسابات الحالي لشركة ألومنيوم قطر.

تتص سياسة شركة ألومنيوم قطر على تغيير مدقق الحسابات لديها بصفة دورية. ونتيجة لتلك السياسة التي تتبناها شركة ألومنيوم قطر، فإنه في الاجتماع السنوي للجمعية العامة للشركة المنعقد في 22 فبراير 2017، تم تغيير مدقق حسابات الشركة برايس ووتر هاوس كوبرز - فرع قطر (المشار إليه أدناه بعبارة "برايس ووتر هاوس كوبرز") للسنتين الماليتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2015 و 2016 ليحل محله شركة إرنست آند يونغ (فرع قطر) بصفتها مدقق حسابات شركة ألومنيوم قطر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وفقاً للاقتراح الذي قدمه مجلس إدارة الشركة.

موافقة مدقق الحسابات

قدمت إرنست آند يونغ (فرع قطر) موافقتها الخطية على إدراج "تقرير طمأنة من ممارسين مستقلين تابعين لها بشأن جمع البيانات المالية التصويرية".

فهرس المصطلحات

المصطلح	المعنى
قبول التداول	قبول أسهم الشركة للتداول في السوق الرئيسية.
الجمعية العامة السنوية	الجمعية العامة السنوية لحملة الأسهم في الشركة المُنعقدة وفقاً للنظام الأساسي.
مصنع الألومنيوم	تحمل المعنى الوارد لها في الصفحة 40 من هذه النشرة.
مصنع الأنود	منطقة خدمة الأنود، حيث تتم إزالة مواد الأنود المستخدمة (الإلكتروليت) من الأنودات المستنفذة ويعاد تدويرها، وتتم قضبة الأنودات الجديدة ووضعها على الحملات وإعادتها إلى مصنع الاختزال.
استمارة طلب الاكتتاب	استمارة طلب اكتتاب يجوز بمقتضاها للمستثمرين من الأفراد التقدم للاكتتاب في أسهم الاكتتاب في الطرح.
النظام الأساسي	عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، بحسب ما يطرأ عليه من تعديلات وتقيحات بين الحين والآخر.
البحرين	مملكة البحرين.
اتفاقية تسهيلات البنوك	يكون لها المعنى الوارد في الصفحة 128 من هذه النشرة.
مجلس الإدارة	مجلس إدارة الشركة.
محطة الكربون	المكان الذي يتم فيه تشكيل الأنودات وتجهيزها.
المساهمة الرأسمالية	أسهم الومنيوم قطر التي حولتها قطر للبترول إلى الشركة نظير ما يلي: (أولاً) توزيع 284,586,119 سهم عادي وسهم ممتاز واحد لقطر للبترول (بما يمثل 51٪ من إجمالي رأس المال المصدر للشركة) و(ثانياً) العوائد المتأتبة من الطرح.
المسبك	السبائك المشكلة بالبتق والسبائك الخلية التي تبلغ أوزانها 10 و 23 كجم والسبائك القياسية.
منتجات المسبك	السبائك المشكلة بالبتق (EI)، السبائك الخلية 10 و 23 كجم (FA)، السبائك القياسية.
رئيس مجلس الإدارة	رئيس مجلس إدارة الشركة.
الصين	جمهورية الصين الشعبية.
تاريخ الإغلاق	تاريخ انتهاء فترة الطرح.
قانون الشركات	قانون الشركات رقم 11 لسنة 2015
الشركة	شركة قطر لصناعة الالمنيوم (شركة مساهمة عامة قطرية) (شركة تحت التأسيس بموجب قوانين دولة قطر).
اتفاقية الشروط العامة	يكون لها المعنى الوارد في الصفحة 128 من هذه النشرة.
مستندات التأسيس	عقد التأسيس والنظام الأساسي.
اتفاقيات تسهيل الديون	اتفاقية التسهيل البنكية واتفاقية تسهيلات مؤسسة GIEK.
تمويل الديون	تمويل الديون المقدم رهناً بوثائق تمويل الديون.

المصطلح	المعنى
وثائق تمويل الديون	هذه الوثائق مدرجة في الصفحات من 128 إلى 130 من هذه النشرة.
عضو مجلس إدارة	عضو في مجلس الإدارة.
مستثمر مؤهل	مستثمر من الأفراد أو المؤسسات المحددة يكون مؤهلاً للاكتتاب في أسهم الطرح بموجب الشروط والأحكام الموضحة في هذه النشرة والذي يجري هذا الطرح وفقاً لها.
إرنست آند يونغ	إرنست آند يونغ (فرع قطر) صندوق بريد 164، برج الجسار، الطابق 24، شارع مجلس التعاون، الخليج الغربي، الدوحة، قطر.
المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو "EEA"	المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وهي تشمل جميع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي (فيما عدا كرواتيا) إضافة إلى أيسلندا وليختنشتاين والنرويج.
فترة التمديد	يكون لها المعنى الوارد في الصفحة 37 من النشرة.
الكتل المشكلة بالبنق	تحمل المعنى الوارد لها في الصفحة 47 من هذه النشرة.
الشريحة الأولى من التخصيص	تحمل المعنى المحدد قرينها في صفحة 30 في هذه النشرة
FOB	التسليم على ظهر السفينة.
FSMA	قانون الخدمات والأسواق المالية لعام 2000، بصيغته المعدلة.
اتفاقية توريد الوقود	اتفاقية توريد الوقود المبرمة بين كل من قطر للبترول والشركة على النحو الموضح في الصفحة 107 من هذه النشرة.
الجات	الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي دخلت حيز التنفيذ في يناير 1948.
GDP	الناتج المحلي الإجمالي.
اتفاقية تسهيلات جي أي إي كيه	يكون لها المعنى الوارد في الصفحة 129 من هذه النشرة.
GTL	تحويل الغاز إلى سوائل.
GCC	مجلس التعاون الخليجي.
HSSE	الصحة والسلامة والأمن والبيئة.
هيدرو ألومنيوم	شركة هيدرو ألومنيوم النرويج، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة نورسك هيدرو.
اتفاقية توريد الألومينا الأولية مع شركة هيدرو ألومنيوم	يكون لها المعنى الوارد في الصفحة 107 من النشرة.
مشروعات هيدرو	تحمل المعنى قرينها في الصفحة 42 من هذه النشرة.
شركة المساهمة هيدرو	هيدرو ألومنيوم قطر القابضة بي في ، شركة تابعة غير مباشرة مملوكة بالكامل لشركة هيدرو ألومنيوم.
تكنولوجيا هيدرو	تكنولوجيا الاختزال HAL300.

المصطلح	المعنى
اتفاقية ترخيص التكنولوجيا	يكون لها المعنى الوارد في الصفحة 108 من النشرة.
IFRS	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
المستثمرون من الأفراد	المستثمرون المؤهلون من المواطنين القطريين.
المؤسسات المحددة	المستثمرون المؤهلون، وهي مؤسسات قطرية محددة موضحة في الصفحة 4 من هذه النشرة.
سند النقل	سند نقل أسهم شركة ألومنيوم قطر من قطر للبترول والشركة (تحت التأسيس)، بحيث يبدأ سريانه بعد تأسيس الشركة وبمجرد إتمام جميع الشكليات القانونية اللازمة.
اتفاقية المشروع المشترك	اتفاقية المشروع المشترك المبرمة بين قطر للبترول وشركة هيدرو ألومنيوم قطر القابضة بي في، كما هو مفصل في الصفحة 37 من هذه النشرة.
JVA	يقصد بها اتفاقية المشروع المشترك.
مدة المشروع المشترك	يكون لها المعنى الوارد في الصفحة 37 من هذه النشرة.
بنك الاكتتاب الرئيسي	بنك قطر الوطني.
اتفاقية التسويق والشراء	اتفاقية التسويق والشراء المبرمة بين شركة ألومنيوم قطر وشركة هيدرو ألومنيوم على النحو المفصل في الصفحة 107 من هذه النشرة.
الحد الأقصى المحدد لعدد الأسهم	11,160,200 سهم هو الحد الأقصى المحدد لعدد أسهم الطرح المسموح بالاكتتاب بها من جانب أي مستثمر من المستثمرين الأفراد.
الحد الأقصى للاكتتاب	الحد الأقصى لاكتتاب المستثمر من الأفراد والذي يبلغ 11,160,200 سهماً.
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	البلدان والأقاليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
الحد الأدنى للتخصيص	الحد الأدنى للتخصيص شريحة من الأسهم المطروحة للمستثمرين من الأفراد.
الحد الأدنى لطلب الاكتتاب	الحد الأدنى لاكتتاب المستثمر من الأفراد والذي يبلغ 50 سهماً من أسهم الطرح.
مدينة مسعيد الصناعية	مدينة مسعيد الصناعية.
هولندا	مملكة هولندا.
قانون الشركات الجديد	قانون الشركات التجارية رقم 11 لعام 2015.
نورسك هيدرو	نورسك هيدرو إيه إس إيه.
النرويج	مملكة النرويج.
الطرح	الطرح العام الأولي لأسهم الطرح وفقاً لشروط وأحكام هذه النشرة.
تكاليف الطرح والإدراج	يكون لها المعنى الوارد في الصفحة 4 من هذه النشرة.

المصطلح	المعنى
فترة الطرح	فترة الطرح بين تاريخ الافتتاح وتاريخ الإغلاق.
سعر الطرح	السعر النقدي لكل حصة في الطرح، وتكون 10.1 ريالاً قطرية كل سهم من أسهم الاكتتاب.
أسهم الطرح	273,425,880 سهماً سيتم طرحها على المستثمرين بموجب الطرح.
قانون الشركات القديم	قانون الشركات التجارية (القانون رقم 5 لسنة 2002) وتعديلاته قبل إلغائه.
عمان	سلطنة عُمان.
تاريخ الافتتاح	يكون لها المعنى الوارد في الصفحة 34 من هذه النشرة.
محطة الطاقة	محطة مخصصة ذات دورة مركبة تعمل بالغاز لتوليد الطاقة (بسعة تصميمية تبلغ حوالي 970 ميغاوات بالإضافة إلى توربين إضافي لحالات الطوارئ).
البنك الخليطة الأولى	تحمل المعنى الوارد لها في الصفحة 48 من هذه النشرة.
البيانات المالية الأولى	البيانات المالية الأولى غير المدققة للشركة والتي تشمل بيان المركز المالي التصوري كما في 30 يونيو 2018 والبيانات المالية التصورية للدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والفترة المنتهية في 30 يونيو 2018.
المشروع	بناء وتملك وتشغيل مصهر الألومنيوم في مدينة مسيعة الصناعية، قطر.
النشرة	نشرة الطرح هذه.
التوجيه الخاص بنشرة الطرح والاكتتاب	التوجيه رقم EC/2003/71 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 4 نوفمبر 2003.
PWC	برايس ووترهاوس كوبرز قطر، الطابق 41، برج تورنادو، الدوحة، قطر.
QAMCO	شركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق. (شركة تحت التأسيس بموجب قوانين دولة قطر) أو الشركة.
ريال قطري	الريال القطري، العملة الرسمية لقطر.
الومنيوم قطر	قطر للألمنيوم المحدودة (شركة مساهمة قطرية)
أسهم الومنيوم قطر	يكون لها المعنى الوارد في الصفحة 4 من النشرة.
البيانات المالية لشركة ألومنيوم قطر	يكون لها المعنى الوارد في الصفحة 11 من النشرة.
QCB	مصرف قطر المركزي.
QCSD	شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.
QE or QSE	بورصة قطر.
هيئة قطر	هيئة قطر للأسواق المالية.
نظام هيئة قطر للأسواق المالية	نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

المصطلح	المعنى
المركز	مركز قطر للمال.
هيئة التنظيم	هيئة تنظيم مركز قطر للمال.
قطر للبترول	قطر للبترول، وهي مؤسسة عامة تأسست بموجب المرسوم بقانون رقم 10 لسنة 1974 بشأن إنشاء مؤسسة قطر للبترول (بصيغته المعدلة).
QPI	قطر للبترول الدولية.
دول الحصار	يكون لها المعنى الوارد في الصفحة 27 من النشرة.
بنوك الاكتتاب	البنوك المشار إليها كبنوك اكتتاب في الصفحة 32 من هذه النشرة بما في ذلك بنك الاكتتاب الرئيسي، وهي مسؤولة عن تلقي قيمة الاكتتاب فضلاً عن رد الأموال الزائدة في حالة تجاوز حد الاكتتاب.
مصنع الاختزال	محطة الاختزال التي تحتوي على اثنين من خطوط الإنتاج الكاملة، حيث يتم اختزال الألومينا في عملية تحليل كهربائي إلى الألومنيوم السائل.
الدولة العضو ذات الصلة	يكون لها المعنى الوارد في الصفحة 122 من النشرة.
هيئة الأوراق المالية والسلع	هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية.
مجلس SCENR	المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية.
الشريحة الثانية من التخصيص	يكون لها المعنى الوارد في الصفحة 30 من النشرة
قانون الأوراق المالية	قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام 1933 بصيغته المعدلة.
أمين الضمانات	بنك بي إن بي باريبا بصفته أمين الضمانات.
اتفاقية الخدمات	يكون لها المعنى الوارد في الصفحة 39 من النشرة.
الأسهم	الأسهم العادية بقيمة اسمية 10 ريالات قطرية وسهم ممتاز واحد، باستثناء الحالات التي يقتضي فيها السياق خلاف ذلك.
قطر أو الدولة	دولة قطر.
السهم الممتاز	سهم الشركة الممتاز الذي تحتفظ به شركة قطر للبترول. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى قسم "وصف أسهم رأس المال" الوارد في هذه النشرة.
المساهم الخاص	صاحب السهم الممتاز.
السبائك القياسية	تحمل المعنى الوارد لها في الصفحة 48 من هذه النشرة.
اللجنة العليا	اللجنة العليا للمشاريع والإرث (المعروفة سابقاً باسم اللجنة العليا لقطر 2022، والتي تم تشكيلها في أبريل 2011).
اتفاقية الخدمات الفنية	يكون لها المعنى الوارد في الصفحة 107 من النشرة.
الشريحة الثالثة من التخصيص	يكون لها المعنى الوارد في الصفحة 30 من النشرة.

المصطلح	المعنى
Typ	طن في السنة.
الإمارات	دولة الإمارات العربية المتحدة.
المملكة المتحدة	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.
الولايات المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية.	الولايات المتحدة الأمريكية ويشمل ذلك أراضيها ومستعمراتها (يشمل ذلك بورتو ريكو والجزر العذراء الأمريكية وجزر غوام وساموا الأمريكية وجزيرة ويك وجزر ماريانا الشمالية وجزر ماينور أوت لاينج الأمريكية) وأي ولاية من الولايات المتحدة ومقاطعة كولومبيا والمناطق الأخرى التي تخضع لسلطة الولايات المتحدة الأمريكية.
المقيم	برايس ووتر هاوس كوبرز - فرع قطر
نائب الرئيس	نائب رئيس مجلس إدارة الشركة.

جهة الإصدار

شركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق.

ص.ب. 3212

الدوحة، قطر

مدير الطرح والادراج

كيو إن بي كابيتال ش.ذ.م.م.

ص.ب. 1000

الدوحة، قطر

بنك الاكتتاب الرئيسي

بنك قطر الوطني (ش.م.ق.ع.)

ص.ب. 1000

الدوحة، قطر

بنوك الاكتتاب

البنك التجاري
(ش.م.ق.ع.)

مصرف الريان
(ش.م.ق.ع.)

بنك قطر الدولي الإسلامي
(ش.م.ق.ع.)

مصرف قطر الإسلامي
(ش.م.ق.ع.)

بنك الدوحة
(ش.م.ق.ع.)

البنك الأهلي
(ش.م.ق.ع.)

بنك الخليج التجاري (الخليجي)
(ش.م.ق.ع.)

البنك العربي
(ش.م.ق.ع.)

بنك بروة
(ش.م.ق.ع.)

المستشار القانوني الدولي للشركة

وايت اند كايس أل أل بيه

فرع مركز قطر للمال

برج مكاتب الفردان، الدور 7، الخليج العربي

ص.ب. 22027

الدوحة، قطر

المستشار القانوني القطري للشركة

مكتب شرق للمحاماة

فرع مركز قطر للمال

برج مكاتب الفردان، الدور 17، الخليج الغربي

ص.ب. 6997

الدوحة، قطر

مدققو الحسابات المستقلون للشركة

إرنست اند يانج (فرع دولة قطر)

ص.ب. 164

برج القصار، الدور 24

شارع مجلس التعاون

الخليج الغربي، الدوحة، قطر



QAMCO

شركة قطر لصناعة الألمنيوم
Qatar Aluminium Manufacturing Company